الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (199)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/7/8هـ الموافق 2009/7/1م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	15
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	106

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

"تزويج القاصرات" ينتظر "قانون الحماية" ومعالجة الأسباب وأهمها الفقر!

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1430هـ - 27 يونيو 2009م - العدد 14978
http://www.alriyadh.com/2009/06/27/article440497.html

تحقيق- منير النمر، إبراهيم الشيباني

على الرغم من رفض بعض الجمعيات والمؤسسات الحكومية والمدنية في المملكة لتزويج الفتيات القاصرات، إلا أن الجدل لا زال قائماً حول عدد من حالات زواج شهدتها المملكة –ولا زالت- لعدد من القاصرات في السن من رجال أكبر منهن في العمر.

ويرى الكثيرون ضرورة تحديد الفارق العمري بين الزوجين، مؤكدين على أنه من غير المنطقي أن تتزوج فتاة في العشرين من عمرها رجلا يبلغ عمره سبعين عاماً.

في البداية، دعت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين جميع الأسر التي تنوي تزويج أطفالها القصر إلى اتقاء الله في دينهم، مؤكدة على أن تزويج القاصرات مخالفة لاتفاقية حقوق الطفل، مشددة على ضرورة إنشاء قانون يحدد سِن الزواج، وأن أفضل سن للزواج بعد بلوغ سبعة عشر عاماً.

ورفضت تزويج الفتاة وهي قاصر، معللة ذلك إلى أنها لا تستطيع أن تدرك شرط الزواج (الإيجاب، أو الرفض)، مضيفة: "من الطبيعي أن يختار الولد وكذلك الفتاة شريكهما في الحياة، لا أن يتم التزوج والفتاة قاصر لا تستطيع أن تقول رأيها لتجد نفسها في النهاية في بيت زوجية لم تختره".

من جهته، أوضح رئيس المحاكم العامة في محافظة الخبر الشيخ الدكتور صالح بن عبدالرحمن اليوسف أنه يحق لأم الفتاة أن ترفع دعوى قضائية إن أرادت أن تفسخ عقد زواج الطفلة. وأكد على أن تزويج الأطفال القصر الذين لا يدركون المسؤولية يعد مخالفاً للشرع ولاتفاقيات "حقوق الطفل الدولية" التي وقعت عليها المملكة، مشدداً على عدم تزويجهم. وبين أن الضابط الشرعي القائم على حق القبول أو الرفض هو الأساس في قبول الزواج واثبات صحة عقد النكاح"، مرجعاً ذلك إلى أن طفلة عمرها 12 عاماً أو أقل قد لا تعلم وتدرك على ما هي مقبلة عليه أو حتى وافقت به". وعن تفاصيل عقد نكاح الطفلة "آمنه" أوضح أنه صدر من المحكمة العامة بالجبيل، وأن مأذون الأنكحة الذي سجل عقد النكاح مقرب من عائلة الطفلة، مؤكداً على أن أبواب المحاكم مفتوحة للجميع، وأنه يحق للأم أن تتقدم للمحكمة العامة بالخبر بطلب فسخ عقد قران ابنتها (آمنة)، خصوصاً إذا كانت تملك الأوراق الثبوتية على بطلان هذا العقد سواء أكانت منفصلة عن الأب، أو حتى على ذمته. وشدد د.اليوسف على مأذوني الأنكحة بعدم كتابة أي عقد إلا بعد استيفاء الشروط الشرعية، وأخذ موافقة الزوجة، والتأكد بأنها هي فعلاً الزوجة وليست أخرى (بديلة)، داعيهم إلى مراعاة الله في السر والعلن. ولفت إلى أن هناك آباء يتحايلون على مأذوني الأنكحة عبر تغيير البنت التي تتحدث إلى المأذون، وأن البيانات التي تصل إليهم في عقد النكاح تفتقر وتخلو أحياناً من العمر والبيانات الشخصية التفصيلية عن الزوجة، مشيراً إلى أن المحكمة تضطر إلى إحضار الزوجة والتأكد من موافقتها، مؤكداً على أن الموافقة هي الأصل، ولا يصح العقد بدونها. وأرجع الشيخ د.اليوسف أهم أسباب زواج الأطفال القصر إلى الفقر والرغبة في التخلص من الأعباء المالية للبنات في سن مبكرة أهم الأسباب، وإلى وفاة احد الوالدين أو كلاهما، إلى جانب الانفصال بين الزوجين، خصوصاً وأن كثيرا من الزوجات لا يرغبن في تحمل مسؤولية وتربية بنات ضراتهن، مشيراً إلى أنهن يحاولن التخلص منهن بأي وسيلة كانت حتى وإن خالفت الشرع والعرف الإنساني. إلى ذلك طالب ناشطون حقوقيون بضرورة سن قانون يجرم تزويج القاصرات.وقالت الدكتورة حسناء القنيعير: "إن قياس تزويج القاصرات بزواج الرسول من أم المؤمنين عائشة أمر خاطئ، فهو الرسول وهي أم المؤمنين عائشة، كما أن زماننا يختلف عن ذلك الزمن". يذكر أن هناك دراسات تقوم بها وزارة العدل، تهدف إلى تقنين زواج القاصرات في المملكة، والبحث في السن القانونية لزواج الفتيات.

4 فتيات يُقاضين "مؤسسة" بسبب "الفصل التعسفي" و"التحايل"

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32124

الدمام - رحمة ذياب

اتهمت أربع موظفات مؤسسة كن يعملن فيها، بفصلهن «تعسفياً من دون إنذار مُسبق، ومن دون ان تقدم تبريراً واضحاً»، إضافة إلى «التحايل». وطالبن في شكوى قدمنها إلى الفرع النسائي في مكتب العمل في المنطقة الشرقية، أخيراً، بتسليمهن مستحقاتهن كافة، التي تحتجزها المؤسسة، التي بدورها اتهمت الفتيات المفصولات بـ «الإهمال والتقصير في العمل.«

وأشارت الموظفات اللواتي تحدثن إلى «الحياة»، إلى «تجاهل الأنظمة والعقود المبرمة بين الطرفين»، معتبرات أن «غياب الأنظمة والقوانين في بعض منشآت القطاع الخاص، وغياب الرقابة من جانب مكتب العمل، يزيد حالات التعدي على الحقوق الوظيفية للعاملين عموماً، والموظفات في شكل خاص»، مشيرات إلى ان بعض الشركات «أغلقت فروعها النسائية من دون التقيد بالأنظمة». واعتبرت الموظفات اللاتي لجأن إلى مكتب العمل قبل نحو شهر، أن «عدم تجاوب المكتب، يفاقم المشكلة، ويسهم في إيجاد بيئات عمل غير آمنة، وما ينطبق علينا قد ينطبق على موظفات أخريات، فالتحايل والوهم أصبحا شعاراً لدى بعض مؤسسات القطاع الخاص، التي تستغلل حاجة الفتيات إلى الوظيفة .«

ولم تستبعد إحدى الموظفات أن المؤسسة التي فصلتها وزميلاتها، «لم تملك سجلاً تجارياً، لأنه كلما حاولنا المتابعة مع مكتب العمل، لنعرف الإجراءات التي تم اتخاذها، يتم إبلاغنا بأنه يجري التحقق من الأوراق الرسمية للمؤسسة».

واعتبرت موظفة أخرى أن «عدم تسلمنا رواتب شهرين، وعدم استيفاء حقوقنا كافة، فور إبلاغنا بإنهاء خدماتنا في المؤسسة، أمر لا يمكن السكوت عنه، أو تجاهله.«

وحذرت الموظفات المفصولات من أنه «في حال عدم حصولنا على حقوقنا عبر مكتب العمل، سنحول الشكوى إلى جهات حقوقية، وتحديداً إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لأن المؤسسة نسبت إلينا عدداً من التهم، وهي الحجة القوية التي تمسكت بها إدارة المؤسسة، واعتبرت أن ما قامت به عقوبة لنا، لتقصيرنا في العمل، علماً بأن بنود العقد لا تتضمن ذلك، سوى انه يحق لأحد طرفي العقد إنهاءه من دون إيضاح الأسباب، ولكن يشترط منح الطرف الآخر مدة إنذار لا تقل عن شهر»، مُعتبرات ان هذا الأمر «يفاقم من مشكلة تسريح الفتيات الموظفات.«

وانتقدت الفتيات طريقة التعامل مع الشكاوى في مكتب العمل، «عندما راجعناهم لم نجد ترحيباً بقضايا الموظفات، كما واجهنا الإطالة في الإجراءات، وصعوبة في التواصل، ما يُحبط المراجعات، وعندما طالبنا بمعرفة الوظائف المتوفرة؛ تفاجأنا بأن رواتب الوظائف المتوافرة لا تزيد على 1500 ريال»، مضيفات «توجد شكاوى كثيرة في القسم المعني بذلك، والفتيات ينتظرن لفترات طويلة حتى يتم النظر في قضاياهن المتكدسة، وبعض تلك القضايا حول إجبار بعض المؤسسات موظفاتها على الاختلاط، أو خلع النقاب، أو الإجبار على الاستقالة، وغيرها من الأمور التي سمعنا بها أثناء وجودنا في مكتب العمل»، مؤكدات أن «وعود مكتب العمل تضمنت مخاطبة المؤسسة، وإجبارها على دفع المستحقات كافة، إذا تم التأكد من صحة ذلك. كما ستقع على المؤسسة مخالفات أخرى، قد تصل إلى الإغلاق، في حال تثبت أنها غير مسجلة رسمياً.«

وأكد مكتب العمل النسائي في المنطقة الشرقية، في اتصال أجرته «الحياة»، تلقيه الشكوى، التي «سيُرد عليها لاحقاً». بيد أن الصحيفة لم تتلق رداً من المكتب على مدى 10 أيام.

رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ"عكاظ": ننسق مع وزارة العمل التحذير من تشغيل العمالة تحت الحرارة القاسية

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/05هـ) 28/ يونيو/2009 العدد : 2933
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090628/Con20090628287703.htm?kw

محمد الغامدي ـ الرياض

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدم تشغيل العمالة تحت الظروف الجوية القاسية، في إشارة إلى حالات شوهدت على الواقع تحت درجة حرارة صيف عالية.

وأوضح لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن جمعيته رصدت أمس مواقع على طريق الملك عبد الله في الرياض تمارس فيها العمالة الإنشاءات في ظروف جوية سيئة، وهو «أمر مخالف يستدعي إيقافه» ـ على حد تعبيره.

وبين أن الجمعية تواصل التنسيق مع وزارة العمل لإيقاف ذلك، مشددا على ضرورة توقف العمل تحت الشمس بين الساعة الحادية عشرة صباحا والثالثة عصرا مهما كانت المبررات.

على صعيد ذي صلة، يطالب عضو مجلس الشورى محمد القويحص بمحاسبة أرباب العمل الذي يتجاوزون في تشغيل العمالة تحت درجات حرارة عالية للشمس، ويدعو وزارة ا لعمل لتكثيف حملاتها الميدانية، مركزا على أن هناك أعمالا في المشاريع يمكن تنفيذها في المساء، على غرار ما يطبق حاليا في المشاعر المقدسة. ويستند القويحص في دعوته هذه إلى الأنظمة الدولية التي توصي بإيقاف العمل عند تجاوز حرارة الجو درجة الخمسين.

دحض مبررات سعودي رفض العودة من القاهرة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 5 رجب 1430 - 28 يونيو 2009 العدد 3194 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3194&id=108086

الرياض: عبدالله بن فلاح

دحضت السفارة السعودية في القاهرة مزاعم مواطن سعودي شكا لجمعية حقوق الإنسان من منع السلطات المصرية له من السفر.

وقالت السفارة إنها تحركت فور مخاطبة حقوق الإنسان لها، حيث أكدت لها الجهات الأمنية المختصة عدم وجود أية أسباب تمنع المواطن السعودي من السفر.

أمام ذلك، تم استدعاء المواطن للسفارة وإبلاغه بضرورة تحديد الموعد الذي يختاره للسفر مع التكفل بمنحه تذاكر سفر له ولأسرته. عند ذلك، رفض المواطن السفر مختلقاً أسباباً واهية اضطرت معها السفارة لرفع أمره للسلطات المعنية في المملكة.

المصدر: جريدة شمس الاثنين 1430/7/5
http://www.shms.com.sa/viewer/viewer.php

(حقوق الإنسان) تتدخل لإعادة الكهرباء إلى منزل تربوي سابق

جدة ـ عثمان هادي

لا يزال المواطن علي المالكي التربوي السابق الذي نصب خيمة أعلى منزله يعيش وزوجتيه وأطفاله الأربعة دون كهرباء بعد أن فصلت عنهم شركة الكهرباء التيار منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا. وتدخلت جمعية حقوق الإنسان في قضية المالكي إذ قال الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إن المالكي تقدم بشكوى مفادها أنه اشترى منزلا في حي قويزة لكن اتضح

خطأ (كهرباء) يلجئ عائلة تربوي سابق

قصاصة من الخبر المنشور عن التربوي في عدد سابق «شمس»

أنه تعرض لعملية نصب من المالك الأول، الذي ركب عدادا مزورا، واكتشفت شركة الكهرباء ذلك ففصلت التيار الكهربائي.

مضيفا أن الجمعية خاطبت أمانة محافظة جدة التي أوضحت استحالة دخول الكهرباء إلى منزل المواطن لوجود عدة مخالفات عليه: «خاطبنا بعد ذلك إمارة محافظة جدة التي أعادت القضية إلى الأمانة مرة أخرى حسب الأنظمة».

وأكد الشريف أن الجمعية تحاول جاهدة إيجاد عدة مخارج إنسانية لهذه القضية ومنها تصحيح وضع منزله وإعادة التيار الكهربائي حتى لو بشكل مؤقت.

6جهات تعيد تأهيل 5 أطفال لأم نيجيرية

المصدر: جريدة عكاظ(الثلاثاء 1430/07/08هـ) 30/ يونيو/2009 العدد : 2935
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090630/Con20090630288346.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

أنهى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف قضية 5 أطفال سعوديين وأمهم النيجيرية بعد أن هجرهم والدهم (تحتفظ «عكاظ» باسمه) وهو سعودي الجنسية، وتركهم بلا هوية أو تعليم.وفي ذات السياق تحركت 6 جهات حكومية في الطائف لإعادة تأهيل الأطفال وأمهم، وذلك بعد أن طلب محافظ الطائف فهد بن معمر من الإدارة العامة للأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد في الطائف في خطاب (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) باعتماد إعادة إسكان الأم النيجيرية وأبنائها، بعد أن تم طردهم سابقا من الأربطة الخيرية لعدم وجود ما يثبت هويتها، كما طالب محافظ الطائف إدارة الضمان الاجتماعي بصرف إعانة لهم، ولجنة الحماية الاجتماعية لمتابعة قضيتهم لدى الشرطة والأحوال المدنية، وكذلك إدارتي التربية والتعليم لمواصلة دراستهم، وكذلك الشؤون الصحية لتولي مسألة علاجهم.وأوضح المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، أن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف بدأ في متابعة إنهاء إجراءات قضيتهم التي تابعوها منذ بدايتها لدى الدوائر الحكومية الست، وأشار إلى أنها ستستمر لحين حصولهم على حقوقهم التي حرموا منها.وتعود تفاصيل قضية الزوجة زينب محمد موسى نيجيري، التي زارتها «عكاظ» في منزلها في الأربطة، إلى العام 1417 هـ، عندما عقد عليها زوجها النكاح في الحرم بورقة رسمية لدى أحد عاقدي الأنكحة، وتم توثيقها من الشرطة والمحكمة، وأوضحت الزوجة بأن حالة زوجها تغيرت بعد سنتين من الزواج بسبب رفاق السوء على حد وصفها، وأضافت «كان دائما ما يهددني بأخذ الأطفال، واستخدامهم كبائعي مياه في الإشارات وترحيلي إلى بلدي كوني أجنبية»، وبينت زينب بأنها لا تطمح لشيء سوى رعاية أبنائها، وحصولهم على حقوقهم الأساسية كونهم مواطنين لأب سعودي، وأضافت «أطفالي الآن يدفعون ثمن غيرهم، فهم لا يعرفون الكتابة ولا القراءة وقد تجاوز بعضهم سن الدراسة، إلى جانب أنهم محرومون من أبسط حقوقهم وهو الختان بسبب عدم حملهم للهوية، أضف إلى ذلك أننا نعيش على معونات أهل الخير التي تأتي شهرا وتغيب أشهرا».

شركة الكهرباء.. وحقوق المواطن

المصدر: جريدة الوطن الأحد 5 رجب 1430 - 28 يونيو 2009 العدد 3194 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3194&id=12515

عبدالله المحيميد

نشر ثقافة الحقوق وسيادة النظام والوعي بالقوانين أهداف تسعى الدولة إلى تعزيزها وضمان تطبيقها وتفعيل محدداتها في كافة المجالات، ولعل المتابع للحراك السعودي خلال السنتين الماضيتين يلحظ بروزا متكررا لمفهوم حقوق الإنسان واشتراطاته المختلفة، وقد حظي التقرير الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمباركة الكثيرين من المهتمين بتدعيم ركائز الشأن الحقوقي في المملكة، إذْ عكس التقرير التوجّه الجاد نحو تكريس ثقافة الحقوق في المجتمع السعودي، وبالمثل فإن الخطوات التي تبذلها هيئة حقوق الإنسان وإن كانت خجولة وبطيئة فإنها تحظى بتقدير ومباركة المتابعين والمهتمين بهذا الشأن.

ولاجدال أن تدعيم ثقافة الحقوق والوعي بالقوانين والأنظمة يحتاج إلى أرضية صلبة من التشريعات والأنظمة والقوانين الواضحة والشفافة، كما يحتاج إلى مؤسسات قضائية مستقلة وقادرة على ممارسة مهامها القضائية بأساليب وآليات سهلة وسريعة وصارمة، وينتظر المجتمع السعودي أن يكون التطوير النوعي الكبير في المؤسسة القضائية الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في فبراير الماضي علامة فارقة في تمتين القاعدة العدْلية في المملكة.

ومن فاضل القول التأكيد على أن "المواطن" هو محور اهتمام الدولة وركيزتها.. وهو مناط التنمية ومبتغاها.. وهو أساس برامج الإصلاح ومنتهاها.. ولا يكاد يخلو حديث أو مناسبة للقيادة العليا إلا ويحمل تأكيدا جديدا على ضرورة المحافظة على حقوق المواطن والاهتمام بشؤونه واستحقاقاته بل إن معظم بيانات مجلس الوزراء تذهب إلى التأكيد على القطاعات الحكومية بضرورة الأخذ بأسباب الحياة الكريمة للمواطن وتحقيق رفاهيته.

هذه المقدمة أردتها مدخلا للحديث عن حقوق المواطن في الخدمات الضرورية فمن المعروف أن الدولة تتكفل بتوفير الخدمات الأساسية الاستهلاكية للمواطن بأسعار معتدلة ومناسبة، وترصد الدولة لهذه الخدمات وغيرها مبالغ ضخمة وتقدم لها صنوفا من الدعم والمساندة المعنوية والمادية، وامتداداً لهذا الدعم ورغبة في تحسين هذا النوع من الخدمات وتقديمها بمستويات عالية من الجودة والمهنية والدقة اتجهت الدولة منذ سنوات إلى خصخصة قطاعات الخدمات الاستهلاكية من كهرباء وهاتف ونقل ومياه وغاز وخلافها، وأحد الأهداف الرئيسة للخصخصة هي تقديم الخدمات بمعايير عالية من الجودة والإتقان والاحترافية، فهل تحقق ذلك في القطاعات التي تم تخصيصها؟ الواقع أن الإجابة ستكون محبطة، فباستثناء قطاع الاتصالات الذي ساعده التطور الفني البحت في التقنية الاتصالية على الارتقاء بخدماته وتطوير إجراءاته، فإن بقية القطاعات مازالت تعاني من ضعف في الأداء وتدن في مستوى الخدمات وبيروقراطية في الإجراءات والإدارة، ويمكن الاستشهاد في هذا المقام بخدمة الكهرباء، فخلال الأيام الماضية شهدت مدن متفرقة من المملكة انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي وتزايدت حدة شكاوى المواطنين وآلامهم، وتكبد الكثير منهم خسائر مادية جراء أعطال الأجهزة الكهربائية المعمّرة ومع ذلك لم يتجاوز موقف شركة الكهرباء الاعتذار والأسف ومطالبة المواطنين بالترشيد وتخفيض الاستهلاك، وفي المقابل لا تتردد الشركة في فصل الخدمة عن المواطن في حال التأخر عن السداد وهذا حق للشركة لا ينازعها فيه أحد، لكن أين حق المواطن حينما تقوم الشركة عنوة بفصل الكهرباء عن المواطن لأسباب تتعلق بأداء الشركة وإدارتها؟ وهذا ما حدث في هذه الأزمة، فانقطاع التيار أو بالأحرى فصل التيار لم يكن خارجا عن إرادة الشركة كما في الكوارث الطبيعية أو الحوادث الطارئة، وإنما جاء بسبب ما تصفه الشركة بأنه "زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة زيادة حجم المشاريع في جميع المجالات" و"عدم وجود احتياطي في قدرات التوليد"، وهي أسباب ترجع إلى خلل في الإدارة وفشل في التخطيط وضعف في الأداء، فالنمو السكاني والعمراني في المملكة لم يكن أمراً طارئا أو مفاجئا فالمملكة تسجل منذ عقود نمواً استثنائيا في الاقتصاد والسكان، وعدم وجود احتياطي في قدرات توليد الطاقة لدى الشركة ليس مسؤولا عنه المواطن الذي يقوم بسداد قيمة استهلاكه بانتظام ودون تأخر، وعلى نفس

المنوال تهدر أحيانا حقوق المواطن أمام تقصير المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات الأساسية الأخرى مثل المياه والصرف الصحي والنقل الجوي وغيرها.
إن من المؤمل أن يتبنى الناشطون في الدفاع عن الحقوق من المحامين ورجال القانون ومؤسسات المحاماة الخاصة التطوع والترافع عن المشتركين المتضررين من انقطاعات الكهرباء ضد الشركة السعودية للكهرباء والمطالبة بتعويضات مالية أقلّها منح المتضررين فترات استهلاك مجانية بحسب حجم الأضرار التي لحقت بهم، ومن شأن هذه الخطوة لو رأت النور - وأيّاً كانت نتائجها - أن تؤسس لثقافة التقاضي وسيادة النظام وإنصاف المواطن من الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تضع أنظمة صارمة للحصول على حقوقها في حين لا تعير اهتماما لحقوق المواطن.
وقد تعمدت في هذه السطور قصر الحديث عن الخدمات الاستهلاكية الأساسية أما الخدمات الأخرى المرتبطة بالاحتياجات الاستهلاكية للمواطن فلها شان آخر خاصة ما يتعلق منها بالسلع المعمرة وطويلة الأجل كالأجهزة الكهربائية والسيارات والمعدات وخلافها، فالشركات التي تقدم هذه السلع تنعم بفضائل الاحتكار وغياب المنافسة وانعدام الرقابة وهي عوامل تشجع هذه الشركات على أن يكون المواطن وحقوقه آخر اهتماماتها، كما أنني لم أشر إلى جمعية حماية المستهلك السعودية التي وُلدت كسيحة ولم يفلح خطابها الإعلامي ناهيك عن إجراءاتها الإدارية وآليات عملها القانونية في إقناع المواطنين بأنها ستكون قادرة على الدفاع عن حقوقهم فضلا عن الترافع نيابة عنهم.

مواطنون يتظلمون لـ"حقوق الإنسان" من مشاريع دواجن في عسير

المصدر: جريدة الوطن االأربعاء 8 رجب 1430 - 1 يوليو 2009 العدد 3197 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3197&id=108404

الرياض: عبدالله فلاح

لجأ عدد من المواطنين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تظلما من قرب بعض مشاريع الدواجن من مساكنهم وانبعاث الروائح الكريهة منها في عدد من قرى منطقة عسير مؤكدين تضررهم من قرب تلك المشاريع.
وخاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الزراعة التي أكدت أنه سبق أن تلقى فرعها في عسير عدة مكاتبات بهذا الشأن وتمت إجابتهم عليها في حينه وذلك لمعالجة هذا الموضوع بناء على تعميم سابق خاص بضوابط منظمة لمعالجة مشاريع الدواجن القريبة من المساكن، مشيرة إلى فقرة نصت على أن المشاريع المرخصة والتي لم ينته عمرها الافتراضي تبقى لحين انتهاء عمر المشروع ويعالج الضرر على المساكن باتباع الوسائل والتدابير التي تحد من تلك الأضرار مع تطبيق إجراءات الأمن الوقائي ويبلغ صاحب المشروع خطيا بنقله بانتهاء عمر المشروع.
وأشارت الوزارة في خطابها المذيل باسم الدكتور فهد بالغنيم إلى أن المشروع المشتكى منه مرخص في عام 1413 مؤكدة عدم انتهاء عمره الافتراضي والمحدد بـ25 سنة.
وأكدت الوزارة أنها طالبت الإدارة العامة لشؤون الزراعة بمنطقة عسير بتشديد الرقابة ومتابعة زيارة المشروع بشكل منتظم للتأكد من تطبيقات إجراءات الأمن الوقائي للحد من الإضرار بالمجاورين والبيئة.

هيئة حقوق الإنسان

رئيس هيئة حقوق الإنسان يزور مركز الأميرة جواهر لمشاعر الخير

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-07-05هـ الموافق 2009-06-28م العدد 13162 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13162&P=1&G=3

عبدالله الغشري - الدمام

خلال الزيارة

زار رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد بن عبدالله العيبان يرافقه نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين مركز الأميرة جواهر لمشاعل الخير.وكان في استقباله أمين عام جمعية البر بالمنطقة الشرقية المشرف العام على مركز الأميرة جواهر لمشاعل الخير الدكتور عبدالله بن حسين القاضي الذي صحبه في جولة شملت مبنى إدارة المركز وقاعة الاجتماعات بمكتب صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف بن عبدالعزيز .

وشاهد عرضا توضيحيا للمشروع يتضمن الرسالة والهدف وعناصر المشروع والفئات المستهدفة بخدماته تبع ذلك زيارة مشروع تدريب وتأهيل ابناء الأسر المحتاجة والنادي الصحي ووحدة العلاج الطبيعي، والصالة متعددة الاغراض قاعة المشاعل للاحتفالات وروضة الاطفال روضة المشاعل ومعرض السدو والسكن الداخلي للطالبات المتدربات ومقر صندوق سمو الأميرة نوف بنت محمد بن فهد بن عبدالعزيز للمرأة العاملة ومركز سيدات الاعمال.

وفي ختام الزيارة سجل رئيس هيئة حقوق الانسان كلمة عبر فيها عن سعادته بزيارة مركز الأميرة جواهر لمشاعل الخير.

وفي ختام الزيارة قام الدكتور القاضي بتسليم الدرع التذكارية للضيف.

رئيس هيئة حقوق الإنسان:

المحاكمون في قضايا الإرهاب سيحظون بمحامين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 رجب 1430هـ - 29 يونيو 2009م - العدد 14980
http://www.alriyadh.com/2009/06/29/article441095.html

الرياض- (أ. ف. ب):

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة الدكتور بندر العيبان لوكالة فرانس برس أمس إن المنتمين للفئة الضالة الذين يحاكمون في المملكة سيحظون بمحامين. وقال العيبان لفرانس برس "يمكنهم أن يختاروا محامياً، أو يمكن لوزارة العدل أن تؤمن لهم محامياً" مؤكداً أن الهيئة تتابع المحاكمات التي انطلقت في مطلع العام . إلا أنه أشار إلى ضرورة "التنبه إلى مخاطر أخرى" مشيراً إلى خوف الحكومة من أن تتحول المحاكمات إلى منبر للترويج للعنف.

العيبان يناقش التسهيلات للطلاب ورجال الأعمال الراغبين الذهاب لكندا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154171

ماجد عسيري - الدمام

ناقش معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، في جدة، مع وزير التجارة الكندي السيد ستوكويل داي، والذي يزور المملكة حاليا، تقديم المزيد من التسهيلات للطلاب ورجال الأعمال الراغبين الذهاب لكندا، بما في ذلك إصدار التأشيرات اللازمة والمنافسة مع الدول الأخرى، من حيث تقديم التسهيلات للراغبين من السعوديين للدراسة أو التبادل التجاري، الذي حقق أرقاماً عالية فاقت 700 مليون دولار لصادرات كندا إلى المملكة بينما بلغت وارداتها من المملكة نحو 1.7 مليار دولار .وقدم رئيس الهيئة للوزير الكندي شرحا عن هيئة حقوق الإنسان بالمملكة واختصاصاتها والأعمال الموكلة لها لافتاً معاليه إلى اهتمام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وحكومته الرشيدة بالهيئة، من خلال دعمهم المستمر لقضايا حقوق الإنسان، مما أثمر عن إعادة ترشيح المملكة للمرة الثانية على التوالي لعضوية مجلس حقوق الإنسان.وتطرق معاليه إلى جهود خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله في شتى المجالات على المستوى الداخلي والخارجي ودوره الكبير الذي بذله من أجل استقرار الاقتصاد في المملكة والعالم، ودعواته المتكررة للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لقضايا العالم السياسية والاقتصادية من خلال الحوار والتعاون البناء، واهتمامه الكبير بالتعليم في المملكة من خلال إنشاء المزيد من الجامعات وفتح مختلف التخصصات التي تلبي حاجة سوق العمل وابتعاث عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات لعدد من دول العالم ومنها كندا التي يوجد بها آلاف الطلبة.واكد العيبان أن لدى المملكة الرغبة الجادة لدعم العلاقات المتميزة مع كندا في كافة المجالات ومن ضمنها حقوق الإنسان بما يتطابق مع الشريعة الإسلامية .من جانبه أكد الوزير الكندي على عمق العلاقة بين المملكة وكندا ووعد بمتابعة ماتم مناقشته في الاجتماع وأبدى إعجابه بما تشهده المملكة من تطور في مجال حقوق الإنسان والمرافق القضائية. ثم ناقش الجانبان عددا من القضايا التي تهم مواطني البلدين.

رئيس هيئة حقوق الإنسان: الحكومة تعمل على الحد من تزويج الأطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 06 رجب 1430 العدد 13423
http://www.al-jazirah.com/86975/ms1d.htm

الرياض - أ.ف.ب :
قال رئيس الهيئة السعودية لحقوق الإنسان (رسمية) بندر العيبان لوكالة فرانس برس أمس إن الحكومة السعودية تعمل على إصدار قوانين جديدة تفرض حداً أدنى لسن الزواج بهدف الحد من تزويج الأطفال.
وقال العيبان (ولو أن عدد هذا النوع من الزيجات محدود جدا، لكننا قلقون جدا حيال حالات تزويج الأطفال). وذكر أن (الموضوع تتم دراسته بجدية، ونحن نناقش: ما هو السن المناسب للزواج؟) مشيراً إلى أن القانون الجديد قد يحدد السن الأدنى للزواج ما بين 16و 18 عاما.
كما ذكر العيبان أن مجموعات حقوقية تشارك في النقاشات حول المسألة وأن الاقتراحات حول السن الأدنى للزواج تراوحت بين 15 و 18 عاما.

العيبان يطلع على خدمات "مؤسسة التقاعد"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 30 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154582

عبد العزيز العرادي - الرياض
قام معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان امس الاثنين بزيارة للمؤسسة العامة للتقاعد بناء على دعوة من معالي محافظ المؤسسة محمد بن عبدالله الخراشي .
حيث اطلع د.العيبان والوفد المرافق له على آليات سير العمل والخدمات التي تقدمها المؤسسة للمتقاعدين والمستفيدين من الورثة في جميع أنحاء المملكة ، كما تم مناقشة بعض القضايا المشتركة التي تهم الهيئة والمؤسسة .

شكوى إلى حقوق الإنسان ضد كهرباء الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ(الثلاثاء 1430/07/08هـ) 30/ يونيو/2009 العدد : 2935
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090630/Con20090630288346.htm

«عكاظ» ـ الدمام

تقدم مواطنون في المنطقة الشرقية، يسكنون في حيي أحد وبدر في الدمام، بشكوى لهيئة حقوق الإنسان في المنطقة ضد شركة الكهرباء، بسبب قرار الأخيرة قطع التيار الكهربائي عن منازلهم دون سابق إنذار أمس، مشيرين إلى أن شكواهم أتت بعد إغلاق الشركة جميع الأبواب لإعادة التيار الكهربائي.

وأبدى المواطنون استغرابهم من قرار الشركة، خصوصا خلال هذه الفترة من الحر، إضافة إلى أنها أيام امتحانات الفصل الدراسي الثاني، مؤكدين أن المبالغ المتأخرة التي تطالب الشركة بسدادها ليست كبيرة.

وفوجئ الأهالي بقطع التيار الكهربائي عن الشقق والمنازل، في الوقت الذي يذاكر فيه أبناؤهم، ما أضطرهم إلى الخروج للأسواق التجارية، بحثا عن التكييف وهربا من الحر.

وحسب قول الأهالي «إن أحد موظفي الشركة أخبرهم بالتوقف عن إرسال إشعارات الإنذار، واللجوء إلى القطع الفوري»، مضيفا أن الشركة تواصل حملاتها في الأحياء المتبقية في الدمام.

وحاولت «عكاظ»، الحصول على تعليق من شركة الكهرباء، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مسؤولو مكافحة الإرهاب يدعون لمعالجة الفساد والفقر والتخلف

المصدر: جريدة عكاظ ((الجمعة 1430/07/03هـ) 26/ يونيو/2009 العدد : 2931
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090626/Con20090626287314.htm

«عكاظ» ـ تونس

دعا المؤتمر العربي الثاني عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب إلى معالجة الفقر والتخلف والفساد، وتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم، وتفعيل دور المواطن في مكافحة الإرهاب، كتعزيز للعنصر الوقائي في التصدي للإرهاب ودرء أخطاره. وأوصى المؤتمر لدى اختتام أعماله في تونس أمس بالدعوة إلى تطوير الأدوات اللازمة لمراقبة جميع التبرعات والهبات إلى المؤسسات الخيرية والاجتماعية، بما يكفل عدم تسربها للجماعات الإرهابية. وأوضح بيان صدر عن مجلس وزراء الداخلية العرب أمس أن المؤتمر اعتمد مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى إجراء دراسات معمقة تتناول الشخصية الإرهابية فكريا ونفسيا واجتماعيا، بغية اكتشاف خصائص الشخصية وتحديد وسائل مواجهتها وتغيير نهجها، وكذلك دعوة تلك الجهات إلى إجراء حوارات ونقاشات مستفيضة مع الموقوفين في قضايا الإرهاب والتطرف داخل السجون، وعقب الافراج عنهم، للمساهمة في فهم الشخصية الإجرامية ووضع سبل معالجتها.

الإفراج عن المتهم بشروط

المصدر: جريدة عكاظ ((الجمعة 1430/07/03هـ) 26/ يونيو/2009 العدد : 2931
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090626/Con20090626287438.htm

حسين رديني-جدة

هل يخضع الإطلاق بالكفالة لاجتهاد المحقق أم لمواد النظام ونصوصه؟

ع.ت

المستشار والمحامي القانوني حسن المباركي يوضح أن المادة (120) من نظام الإجراءات الجزائية نصت على أن للمحقق الذي يتولى القضية، في أي وقت ـ سواءً من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب المتهم ـ أن يأمر بالإفراج عن المتهم إذا وجد أن توقيفه ليس له مبرر، وأنه لا ضرر على التحقيق من إخلاء سبيله، ولا يُخشى هروبه أو اختفاؤه، بشرط أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك.

كما نصت المادة (121) على أنه في غير الأحوال التي يكون الإفراج فيها واجباً، لا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين له محاميا يوافق عليه المحقق، فيما تنص المادة (122) على أن الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو توقيفه إذا قويت الأدلة ضده، أو أخل بما شرط عليه، أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء ويقول منطوق المادة (123) أنه إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إذا كان موقوفاً، أو توقيفه إذا كان مفرجاً عنه من اختصاص المحكمة المحال إليها، وإذا حكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج، أو التوقيف ، إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة فالأمر في هذه الحالات متروك للمحقق وما فيه من مصلحة العامة.

4 أشقاء في انتظار الهوية منذ 30 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ ((الجمعة 1430/07/03هـ) 26/ يونيو/2009 العدد : 2931
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090626/Con20090626287314.htm

هدى اليوسف-تبوك، آدم فلاتة-جدة

ثلاث بنات وأخوهن يعيشون بلا هوية 30 عاما، يحلمون بأن يأتي ذلك اليوم الذي يحملون فيه هوياتهم، ليعبروا إلى بر الأمان دون خوف من المجهول وما تخبئه الأيام! تحكي عائشة القصة وتقول: نحن ثلاث بنات وولد، فأنا أم لسبعة من الأبناء، نسكن في تبوك، وفاطمة لديها من الأبناء أحد عشر، وحمد في العقد الثالث من العمر غير متزوج يسكنان في صبيا، وجميعنا من مواليد المملكة لأم سعودية تدعى (مريم س.). توفي والدنا ونحن صغار ولا نذكر كثيرا من الأحداث بحكم صغرنا آنذاك، فلقد انتقلنا بعد وفاته للعيش في كنف أختي الكبيرة فاطمة إلى أن تزوجنا ونسبنا إلى قبيلة بيش، بحكم حياتنا التي كانت داخل القبيلة، فبعد وفاة والدنا عام 1401 تطوع أحد مشايخ قبيلة هتان، بأن نسبنا إلى القبيلة، كحل مؤقت حتى يتم إضافتنا إلى هوية أزواجنا ونحصل على الإرث وغيره من الإجراءات التي نحتاج إليها. ومنذ ذلك التاريخ أي قبل (30 عاما) وحتى الآن لم نستطع الحصول على الهوية، ففي إحدى المرات تم ترحيل شقيقي الوحيد إلى اليمن بحكم أنه لا يملك هوية واعتبر مجهولا، فتم ترحيله؛ ما سبب له أزمة نفسية، كما أن هوية أزواجنا مضاف إليها أبناؤنا فقط، وبقينا نحن بدون هوية، وقدمنا أوراقنا (صك الحصر والمشهد من الشيخ وعقد النكاح) على أحوال تبوك، فقالوا: تحول إلى مرجعها في صبيا وتوثيقها من الشيخ الذي تكفل بنسبنا لقبيلة هتان، والذي لا نعلم إذا كان على قيد الحياة أم لا، أما اختي وأخي في بيش، فقدما على أحوال صبيا، ولم يتم الرد عليهما حتى الآن، وذكر لنا أحد الأقارب في محافظة ضمد أنه قابل أحد المشايخ في اليمن ويدعى بن قرني، وقال له: إن لديه ما يثبت نسبنا وأن جدي أحمد سعودي من قرية العصيمة، ولديه سجله الذي تركه أمانة لديهم قبل أن يموت، وعندما حاول قريبنا الحصول على سجل والد أبي أحمد رفض الشيخ بن قرني تسليم السجل إلا لأخي حمد أو نحن بناته، ولا يمكننا السفر والبحث، أما أخي فلا يمكنه التنقل لأنه مجهول ولو ذهب فإنه لن يعود لأنه بلا هوية.

من جهتها خاطبت «عكـاظ» مدير أحوال تبوك سعود الغيثي فقال: إن قضيتهم مرجعها إلى أحوال صبيا، بعد أن يتم التحقق من شهادة الشيخ الذي ضمهم للقبيلة بأنهم من أبناء القبيلة، وعلى ضوء ذلك ينظر في وضعهم حول الهوية.

المحامي والمستشار القانوني عادل محمد طاهر سقا يعلق على القضية ويوضح: بعد اطلاعي على وقائع حيثيات الشكوى يتبين أن هناك أدلة لا يمكن إغفالها لما يثبت هويتهن، منها ما هو ظاهر فى الشكوى كنسبهن إلى قبيلة بيش، ومنها أن أمهن سعودية وبأنهن متزوجات من سعوديين، إضافة إلى ما قاله أحد المشايخ فى اليمن بأن جدهن أحمد سعودي من قرية (العصيمة) ولديه سجل والدهن. كما أن هناك أمورا خفية يمكن استنباطها ومن ثم الاستدلال بها ومنها عقود النكاح، مع أنه لم توضح الشكوى كيف تم زواجهن دون إضافتهن إلى أزواجهن، مع أنه قد تمت إضافة أولادهن إلى هوية أزواجهن.

و القاعدة الشرعية تنص أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فعلى أصحاب الشكوى الرجوع إلى أساس حفيظة والدتهن السعودية التي تزوجت بوالدهن والذي يتبين شطبها من حفيظة والدها وأضيفت إلى حفيظة زوجها لمعرفة حفيظة والدهن، كما أنه يمكن إثبات نسبهن لوالدهن بزواجه من أمهن السعودية أمام المحكمة الشرعية صاحبة الولاية العامة، وبهذا الحكم يكتسبن النسب والهوية متى ثبت لناظر الدعوى أحقيتهم فيها والذي له الصلاحية فى مخاطبة كافة الجهات المعنية للتحقق من صحة ما يدعينه.

هيئة الأمر بالمعروف ومراكز الأحياء تنضمان للمكافحة

6 جهات حكومية تلاحق 26 ألف متسول

المصدر: جريدة عكاظ ((الجمعة 1430/07/03هـ) 26/ يونيو/2009 العدد : 2931
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090626/Con20090626287321.htm

عبدالهادي الربيعي ـ الطائف

تبدأ ست جهات حكومية بينها أربع أمنية قريبا ملاحقة 26 ألف متسول في المملكة بينهم 21 ألف وافدة ووافد وهي: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الدوريات الأمنية، البحث الجنائي، الأمن الوقائي، المديرية العامة للجوازات، مراكز الأحياء. بعد إلغاء مكاتب مكافحة التسول المنتشرة في مختلف المناطق وضم كوادرها إلى مكاتب المتابعة الاجتماعية.

وعلمت «عكـاظ» أن مكاتب التسول في كل من الدمام، مكة المكرمة، والطائف حولت إلى مكاتب متابعة اجتماعية، وتتبعها بقية المناطق قريبا، كما ستصدر لاحقا جملة من القرارات ضمن اللائحة الجديدة لمكافحة التسول.

وذكرت المصادر أن لجنة مكافحة التسول أوصت بتطبيق إجراءات وضوابط عدة لتقليص عدد المتسولين على ضوء تقارير أكدت زيادة هذه الظاهرة بين المواطنين والمقيمين واستغلال أوضاعهم الصحية والقضائية لامتهان التسول.

ومن أبرز الضوابط، إحالة المتسول السعودي إلى مكاتب العمل في المحافظة التي يعيش فيها، لإيجاد عمل ملائم له في وقت قياسي، وأن يلتزم بالعمل ويتحمل مسؤوليته بنفسه، ودعمه لدى الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي ويتولى مكتب المتابعة الاجتماعية إشراكه في جمعية خيرية تساعده، وفي حال كان غير قادر على العمل يتم تأمين دخل شهري مناسب له عن طريق الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي بما يتناسب ووضعه الصحي والنفسي والأسري ويكفل له العيش بتعفف.

مرور مكة يسجن طفل الثامنة 4 ساعات

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/07/02هـ) 25/ يونيو/2009 العدد : 2930
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090625/Con20090625287246.htm

علي غرسان ـ مكة المكرمة

احتجز طفل لم يتجاوز الثامنة من عمره أمس قرابة أربع ساعات داخل توقيف مرور العاصمة المقدسة برفقة سائق العائلة، إثر تعرض المركبة التي كان يقودها لحادث مروري أثناء ذهابهم إلى المدرسة. وأكد لـ «عكاظ» مصدر في مرور العاصمة المقدسة أن سبب إيقاف الطفل بسبب «تمسك رجل المرور الذي باشر الحادثة على احتجاز السائق الأجنبي والطفل في دورية المرور لحين الانتهاء من تقدير تلفيات السيارة الأخرى التي اصطدم بها السائق من ثلاث ورش». وبين المصدر أن «رجل المرور عندما وجد أن الوقت سيطول على الطفل والسائق داخل الدورية نقلهما إلى التوقيف والحجز في إدارة المرور في حي أم الجود». وأوضح المصدر أن الطفل اتصل بوالده الذي يعمل أستاذا في جامعة أم القرى أمس وأبلغه أنه احتجز مع السائق، فتحرك الأب بشكل عاجل وتوجه إلى مكتب مدير مرور العاصمة المقدسة». وأشار المصدر إلى أن والد الطفل «تقدم بشكوى رسمية إلى مدير المرور بمكة الذي فتح تحقيقا موسعا في الحادثة وأمر بإطلاق الطفل من التوقيف معتذرا لوالده عن هذا الخطأ وواعدا في الوقت نفسه بمعاقبة المتسبب». وعلمت «عكاظ» أن الأب قبل اعتذار مدير المرور إلا أنه أصر على «محاكمة المتسبب في سجن ابنه، الذي لم يكن طرفا في الحادث ومخالفة رجل المرور أنظمة وقوانين البلاد في سجن طفل بطريقة غير نظامية».

إزالة منزل مواطن قبل حسم قضيته في المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/07/02هـ) 25/ يونيو/2009 العدد : 2930
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090625/Con20090625287108.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

أزالت لجنة مراقبة الأراضي الحكومية والتعديات في المدينة المنورة أمس الأول منزل مواطن في وقت كان ينتظر البت في معاملته أمام المحكمة العامة؛ لاستخراج حجة استحكام للمنزل الذي يوجد موقعه على طريق ينبع القديم. وقال صاحب المنزل المزال حمد سعد المطيري (رجل أمن من منسوبي قوات الطوارئ الخاصة) لـ «عكاظ»: إن اللجنة قدمت معززة بقوة إسناد وسجانات في الفترة الصباحية، وطلبت من أسرته المكونة من زوجتيه ووالدته و بناته الأربع وابنيه الخروج من المنزل لازالته. وأضاف أن اللجنة التي رفضت التريث إلى حين عودتي من العمل أخرجت أسرتي بالقوة بعد قص الباب الحديدي بمنشار كهربائي، وشرعت في هدم المنزل الذي أسكن فيه منذ أربع سنوات، ويتألف من أربع غرف، صالة ، مطبخ ودورتي مياه، إضافة إلى مجلس ودورة مياه مستقلة للرجال. وكان المواطن شيده بتكلفة ربع مليون ريال على أرض اشتراها ضمن مزرعة وبئر ماء من مواطن. وأشار إلى أنه كان راجع لجنة إزالة التعديات يوم الأحد الماضي بناء على طلبها، حيث طلبت منه إثبات ملكية الموقع والمنزل وإلا فستتم إزالته. وقال إنه قدم للجنة خطابا صادرا من المحكمة العامة في المدينة المنورة، ويطالب لجنة إزالة التعديات بعدم التعرض للعقار والإحياءات الموجودة فيه حتى ينتهي القاضي من نظر الاستحكام. ورفض رئيس لجنة مراقبة الأراضي والتعديات في إمارة المنطقة معوض الجهني التعليق على هذه القضية، بيد أنه قال ردا على استفسارات «عكاظ»: إن اللجنة تتلقى بلاغات بإحداثيات في مواقع متفرقة، ولاتقوم بإزالة أي منزل مالم يكن مخالفا للنظام.

أولياء الأمور تجمعوا أمام مكتب مدير التعليم

تأخير صرف رواتب 200 معلمة في الليث

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/07/02هـ) 25/ يونيو/2009 العدد : 2930
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090625/Con20090625287272.htm

حامد الإقبالي ـ الليث

تجمع عشرات من أولياء أمور المعلمات أمام مكتب مدير تعليم البنات بالليث أمس، على إثر قرار أصدرته الإدارة بتجميد رواتب أكثر من 200 معلمة وطنية متعاقدة بالليث وأضم وقراها. وطالب أولياء الأمور بصرف رواتب شهر جمادى الآخرة – المحتجزة، مشيرين إلى أن المسؤولين في الإدارة أبلغوهم بأن سبب التأخير يعود إلى رصد أيام غياب وساعات التأخير لحسمها قبل صرف المتبقي من المستحقات بشيكات بنكية.

وقالت لـ «عكاظ» ثلة من المعلمات المتضررات أنهن فوجئن بتأخير الرواتب، وحينما راجعن إدارة التعليم أوضحوا أن عقودهن ستنتهي خلال أسابيع، وقد تم تجميد رواتبهن لمعرفة انضباطهن وعدم وجود أيام غياب عليهن أو حسومات مالية قبل صرف المستحقات

وأشار عطية المالكي إلى أن زوجته تعينت منذ عام على عقد سنوي، يقضي بصرف مرتباتها شهريا وليس للإدارة حق في حسم أي مبلغ بغير وجه حق ،مشيرا إلى أن الإدارة قامت بتجميد حساب جميع المتعاقدات دون إشعارهن، وطلبت منهم إحضار صورة من العقد وتاريخه وخطاب من مديرة المدرسة تفيد بالتزام المعلمة بالحضور وعدم غيابها وبيان بدوامها اليومي.

وقالت فاطمة محمد: «فوجئت لدى الكشف على حسابي بعدم نزول الراتب الشهري، مما اوقعها في حرج أما م التزاماتها البنكية».. وأضافت: أن الإدارة ليس من حقها تجميد حسابات المعلمات بهذه الصورة.

وإزاء ذلك أوضح لـ «عكاظ» مصدر في تعليم البنات أنهم نفذوا لحصر أيام الغياب بغير عذر على المعلمات، لافتا إلى أنهم بصدد صرفها خلال أيام، مشيرا إلى أن بعض المعلمات انتهت عقودهن، ومن ثم تم إيقاف رواتبهن.

في ندوة "التدخين والمخدرات وجهان لعملة واحدة"

أمل ناشدت القضاء النظر بجدية في ولاية "الأب المتعاطي"

المصدر: جريدة الرياض الخميس2 رجب 1430هـ - 25 يونيو 2009م - العدد 14976
http://www.alriyadh.com/2009/06/25/article440202.html

الرياض – فاطمة الغامدي :

تحدثت " امل" عن معاناتها مع والدها المدمن منذ أكثر من خمس عشرة سنة ، والألم يلف كلماتها و عيناها مليئتان بالدموع وقلة الحيلة تحكي لسان حالها .. بدأت تسرد حكايتها بعد أن أخذت نفساً عميقاً ، وقالت : "تعرضت للتحرش من والدي المتعاطي منذ أكثر من خمس عشرة سنة وكنت حينها ادرس في المرحلة المتوسطة ، إلا إني كنت أدافع عن نفسي بالصراخ و البكاء ، وفي حالات لا يجدي ذلك فألجأ إلى الدفع عن نفسي باليد ، فالتحرش الجنسي الذي تعرضت له لا يقف على التعدي اللفظي بل يتعداه إلى البصري و الحسي ، وكنت ارتجف خوفا منه عند دخوله غرفتي عنوة أو خروج أمي وأخوتي الأصغر سنا فأنا اكبر الأبناء ، وبعد فشلي في ردعه واستمراره في إيذائي ، أخبرت والدتي ولم تصدقني .. ولم يقف عندي بل امتد الى أخوتي " !! وتابعت امل (اسم مستعار للحالة) :بعد أن وصلت للمرحلة الجامعية تقدم لي الكثيرون للزواج إلا أن ابي يرفضهم ويعلل رفضه بعدم مناسبة المتقدم للزواج بي ، وكان إخوتي هم من يخبروني بأمر الخطبة ، وحينها غمرني اليأس لأني سأبقي رهينة لظلم والدي ، اتجهت إلى القضاء ورفعت دعوى ذكرت فيها معاناتي مع ابي ، من سوء المعاملة والتحرش الجنسي ورفض ابي للمتقدمين للزواج مني بدون سبب شرعي ، و طالبت أن تسقط ولايته إلى احد أخوتي خاصة أنهم وصلوا إلى سن تؤهلهم للولاية ". وأضافت " كان رد القاضي أكثر ظلماً من فعلة ابي عندما قال :" روحي جيبي عريس وانا ازوجك وتسقط ولاية والدك " !!. وحينها تساءلت كيف أحضر زوجاً الى المحكمة حتى اتخلص من ظلم والدي؟! ، ومن هو العريس الذي يرضى ان يعقد نكاحه في جلسة قضائية بالمحكمة ..و هل سأبقى محرومة من حق الامن الاسري حتى بعد الزواج فالولاية لازالت في يد ابي المتعاطي؟! هذه قصة موجزة لمعاناة ابنة مع والدها المدمن و يقاس عليها كثير من البيوت المستورة ، الابناء فيها لا صوت لهم لأنهم يعرفون تماما انهم اذا فقدوا الامن من قدوتهم "والدهم المدمن " فلن يجدوها عند غيره . حالة أمل نوقشت في الندوة العلمية التى اقامها مستشفى قوى الامن بالتعاون مع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض مؤخراً بعنوان " التدخين والمخدرات وجهان لعملة واحدة " . بعد حديث أمل بدأت مداخلات الحاضرات على الحالة حيث قالت الأخصائية امل الحواري من لجنة الحماية بمستشفى الأمل ان لجنة الحماية في مستشفى الامل سحبت الولاية من اب مدمن قبل مايقارب ستة اشهر ، وطلبت الحواري من أمل مراجعة مستشفى الامل ، وستتم مساعدتها بإذن الله فوالد امل تم تنويمة في مستشفى الامل اكثر من مرة ، وهذا يمكننا من الاستعانة بتقارير طبية عن حالته تساعد امل على التخلص من ولاية والدها . وقالت الدكتورة نوف العتيبي من جامعة الأميرة نورة ان حالات التحرش او الاعتداء على الاطفال لا تحتمل التسويف او التأجيل ويصعب على المرأة اثباتها بالسرعة المطلوبة ، وأضافت أنه من الحالات التى وقفت عليها طفلة لا يتجاوز عمرها التسع سنوات أخذها والدها بعد طلاق والدتها ، و في زيارتها الاولى لامها اكتشفت انه اعتدى عليها وعند رفضها لتسليمها له اخذها والدها بالقوة الجبرية عن طريق الشرطة ، وأخبرت والدتها الشرطة عن سبب رفضها لتسليم ابنتها الى والدها فكانت الاجابة بالرفض ووجب التسليم الى والدها لانه الولي عليها . وتابعت العتيبي قائلة : يمكن القياس على ذلك في معاناة المتزوجة من متعاطٍ ، ومنها امرأة رفعت قضية خلع على زوجها المتعاطي ورفض القاضي لأن زوجها منوم بمستشفى الامل وقت رفع الدعوة وعلل هذا الرفض بأن الزوج في أزمة ومن الواجب ان تقف معه ، الا أنه توفي جراء التعاطي، وبقيت الزوجة في دوامة الديون والضغط النفسي. من جانبها طالبت نجلاء الجمعان امل للحضور الى هئية حقوق الانسان لعمل وكالة للادارة القانونية تمكنها من متابعة القضية في المحكمة . كما شددت الأميرة فهدة بنت تركي السديري على اهمية التوعية لمكافحة تدخين السيدات ، مؤكدة على انها مسؤولية مشتركة بين الاجهزة الرسمية والطبية والاجتماعية ، لرفع الوعي بين افراد المجتمع والحيلولة دون وقوع المهالك والحماية من هذة الاوبئة بسياج التربية الفاضلة والتوعية الصحيحة . بعدها كرمت الاستاذة مني الشريني مديرة قسم الشئون النسائية بالادارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض المشاركات ووزعت الدروع التذكارية وشكرت أمل على طرحها المميز .

قائد شرطة دبي يطالب بإلغاء الكفيل بالإمارات

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 03-07-1430هـ الموافق 26-06-2009م العدد 13160 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13160&I=686282

د ب ا ـ دبي

طالب القائد العام لشرطة دبي بدولة الإمارات العربية ضاحي خلفان بإلغاء نظام الكفيل بالبلاد.وقال خلفان : "لابد من إلغاء نظام الكفيل وتحرير مواطني الدولة من عبء ثقيل على كاهلهم تجاه العمالة في النواحي الصحية والأمنية والمعيشية". وقال خلفان وهو رئيس اللجنة العليا لإدارة الأزمات العمالية بالإمارات : إن "نظام الكفيل بات مثل الحجر الثقيل على كاهل مواطني الدولة حيث يفرض عليهم أعباء بالجملة والتزامات ليست من اختصاصاتهم نحو العمال مثل توفير المسكن والنقل والرعاية الصحية بل يتحملون مسئولية جرائمهم وأخطائهم". ونفى خلفان أن يؤثر إلغاء الكفالة على الحالة الأمنية في الدولة بل "بالعكس تحمل العامل مسئولية نفسه ويساهم في عدم تورط الكفلاء في القضايا".

مفوضة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: صفحة جوانتانامو لم تطو بعد

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 03 رجب 1430 العدد13420
http://www.al-jazirah.com/96869/du14.htm

الأمم المتحدة - (رويترز)

قالت مسؤولة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة مازال أمامها الكثير لتفعله لطي صفحة السجن التابع لها في خليج جوانتانامو للمشتبه بهم في الإرهاب وأنها هي نفسها يجب أن تقبل محتجزين لإعادة توطينهم.

كما حذرت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من (أنصاف الإجراءات) وقالت إنه يجب التحقيق في دور المحامين والأطباء المتورطين في التعذيب.

ورحبت بيلاي في يناير كانون الثاني بقرار اتخذه الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما بالإغلاق في غضون عام لمعسكر الاحتجاز بخليج جوانتانامو في كوبا الذي افتتحته إدارة بوش السابقة عقب هجمات 11 سبتمبر ايلول 2001 على الولايات المتحدة.

وفي بيان صدر يوم مساء الأربعاء بمناسبة يوم عالمي لدعم ضحايا التعذيب امتدحت بيلاي أوباما مجدداً لدعمه حظرا للأمم المتحدة على التعذيب لكنها قالت (مازال هناك الكثير لفعله قبل طي صفحة جوانتانامو فعليا).

وقالت بيلاي (المحتجزون الباقون يجب إما أن يحاكموا أمام محكمة مثل أي مجرم مشتبه به آخر أو أن يطلق سراحهم) مضيفة أن أولئك المعرضين لاحتمال تلقي معاملة قاسية في بلادهم يجب أن يمنحوا مساكن جديدة في مناطق أخرى.

شركة تحرم شاباً من مساعدة الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 26 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153169

حامد القرشي - مكة المكرمة تصوير - هاني قفاص

تسببت شركة وطنية في حرمان شاب من مساعدة الضمان الاجتماعي بإصرارها على تسجيل اسمه ضمن كشوفاتها في التأمينات الاجتماعية، رغم انه ترك العمل بها منذ سنوات.

يقول بخيت بن علي اليزيدي: ذهبتُ إلى مكتب الضمان الاجتماعي بمكة المكرمة للتسجيل في المساعدة المقطوعة وقدرها سبعة آلاف ريال من أجل إكمال نصف ديني، وكان من ضمن طلبات التقديم إحضار "برنت" من التأمينات الاجتماعية بأنني لا أعمل، حملت أوراقي قاصدًا مكتب التأمينات الاجتماعية، وهناك كانت المفاجأة التي وقعت على رأسي كالصاعقة، حيث أفادوني بأن اسمي مسجل لديهم، وانني موظف، واستلم راتبًا من إحدى الشركات (تحتفظ "المدينة" باسمها) منذ تاريخ 1425/2/1هـ.

ويوضح: سبق أن عملت في احدى الشركات قبل خمس سنوات لمدة شهرين فقط، ثم تركت العمل واستلمت حينها إخلاء طرف منها، ولكنني صدمت بأنني لا أزال على رأس العمل حسب كشوفات الشركة المرفوعة للتأمينات، الأمر الذي حرمني من استلام مساعدة الضمان الاجتماعي، وبالتالي حرماني من اتمام زواجي كوني بحاجة ماسة لهذه المساعدة التي وقفت الشركة حائلاً بيني وبينها.

وناشد اليزيدي المسؤولين سرعة حل مشكلته وإنهاء معاناته تقديرًا لظروفه.

الضمان: تصحيح الوضع أولاً

من جهته أكد مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمكة المكرمة محمد بن صويلح اللحياني أنه يتعين على الشاب مراجعة التأمينات الاجتماعية لتصحيح وضعه، ومن ثم العودة مرة أخرى للضمان الاجتماعي لتقديم المساعدة الممكنة.

وذات الشكوى كررها حسن القرشي و محمد أجمل وآخرون، فيما يشير شاكر العتيبي الى عدم تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية.

أما عبدالرحمن فيصل " مندوب " لإحدى شركات الديزل الموردة لشركة المقاولات فيقول: " لدينا حقوق لم نحصل عليها منذ 8 شهور " .

الشركة: التأمينات نظامية

الى ذلك اوضح مدير عام المنشأة "فضل عدم ذكر اسمه"، أنه عقد اجتماعا مع الموظفين، وتفاهموا على أن يتم الصرف مع بداية الشهر المقبل.وأرجع تأخر الرواتب إلى تأخر استلامهم بعض المستخلصات والمطالبات المالية لدى الغير، بالإضافة إلى وجود بعض العاملين غير الجادين الذين يرفضون الدوام في أعمالهم، مؤكدا أن منشأته حريصة على صرف جميع الرواتب المتأخرة، وأن جميع العاملين مؤمن عليهم طبيا، ومسجلين في التأمينات الاجتماعية. وقال : " أتحنا لهم حرية الانتقال إلى أي منشأة يرغبون العمل بها، إلا أنهم فضلوا البقاء في منشأتهم.

مهلة أسبوع

من جانبه أوضح مساعد مدير مكتب العمل بجدة عبدالقادر الغامدي أن مكتبه ينتظر رد الشركة بعد اكتمال فترة الأسبوع وهي المهملة الممنوحة لها.

وحول ما اتخذته الشركة من إجراء فصل لبعض العاملين قال : " ستتم المواجهة في ضوء المطالبة الجديدة، وسيتم استكمال الإجراء النظامي لثباتها، والمكتب يتابع هذه القضية باهتمام بالغ باعتبارها دعوى جماعية، مع محاولة التوصل إلى تسوية ودية دون إحالتها إلى الهيئة الابتدائية العمالية بجدة إلا إذا تعذرت التسوية فإنه لا خيار سوى إحالتها.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

مدير عام السجون اللواء الحارثي في حديث شامل لـ"الجزيرة" :«

7 سجون جديدة بمواصفات عالية...وإنشاء مدينة صناعية متكاملة في سجن الحائر

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 03 رجب 1430 العدد13420
http://www.al-jazirah.com/96869/du14.htm

أجرى الحوار : عوض مانع القحطاني

كشف مدير عام السجون بالمملكة اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي عن أنه يجري حالياً إنهاء دراسة الهندسة القيمية لإنشاء (7) سجون جديدة بعد دراسة العروض المقدمة من الشركات والمؤسسات الوطنية المتقدمة لهذه المشاريع تمهيداً للبدء في إجراءات الترسية بمواصفات عالية منها الرحابة وتوفر المساحات لممارسة الأنشطة المختلفة ومراعاة الجوانب الأمنية، وأشار اللواء الحارثي في حديث ل(الجزيرة) إلى أن سجون المملكة تتمتع بنموذج عالمي فريد يتمثل في انبثاق التعليمات والبرامج الإصلاحية من منظور إسلامي يصون للسجين كرامته ويحفظ حقوقه الإنسانية إضافة لتفرد سجون المملكة بمزايا عن غيرها من الدول في برامج تحفيظ القرآن الكريم والخلوة الشرعية مفيداً بصدور الموافقة على إنشاء مدينة صناعية داخل إصلاحية الحائر وإنشاء دار ضيافة للفتيات اللاتي يتعذر إطلاق سراحهن لرفض أولياء أمورهن استلامهن بعد انتهاء محكومياتهن وتكون تابعة للشؤون الاجتماعية وتتولى الدار رعايتهن دينياً وتعليمياً واجتماعياً ونفسياً.

وأكد اللواء الحارثي أن ولاة الأمر يولون الإنسان جل عنايتهم واهتمامهم باعتبار أن السجناء من شرائح المجتمع ولا بد من إصلاحهم وإعادتهم إلى أسرهم أعضاء فاعلين ينفعون أنفسهم من خلال تأهيلهم وتدريبهم.

وأوضح أن سجون النساء تدار بالكامل من قبل نساء عسكريات تم تدريبهن وتأهيلهن للدفاع عن النفس ووضع البرامج التأهيلية التي تكسب النزيلات مهارة مهنية.

وأشار اللواء الحارثي إلى أن هناك دراسة بين صندوق المؤوية وبنك التسليف السعودي بمنح قروض للسجناء الذين يتم تدريبهم وتأهيلهم لافتتاح مشروعات قد تصل هذه القروض إلى 300 ألف ريال وهي خطوة لمساعدة السجين على بدء حياته بمشروع يدر عليه وعلى أسرته خاصة ممن يثبت حسن سلوكهم وقدرتهم التدريبية.

متفردون عن العالم

* أين تضعون سجون المملكة بين الدول من حيث احترام السجين والعناية به حتى خروجه؟

- تتمع السجون بالمملكة العربية السعودية بنموذج عالمي فريد يتمثل في انبثاق التعليمات والبرامج الإصلاحية من منظور إسلامي يصون للسجين كرامته ويحفظ حقوقه الإنسانية التي كفلتها له الشريعة الإسلامية، إضافة لتفرد السجون السعودية بالعديد من المزايا التي كانت محل التقدير والثناء من قبل منسوبي السجون في مختلف الدول ويتمثل هذا التفرد في برامج تحفيظ القرآن الكريم وبرامج الخلوة الشرعية بالإضافة للموافقة التي صدرت مؤخراً على إنشاء أول مدينة صناعية داخل إصلاحية الحائر.

* دائماً تلتقون بسمو النائب الثاني وزير الداخلية وسمو نائب وزير الداخلية وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية بخصوص تطوير السجون.. ما هي توجيهاتهم؟

- ولاة الأمر أيدهم الله لا يألون جهداً في تقديم كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي لبناء الإنسان وإصلاحه وتهيئة كل مقومات الحياة الضرورية. والسجناء كغيرهم من شرائح المجتمع يجدون كل أنواع الاهتمام والرعاية بما يكفل تأهيلهم وإعادتهم لمجتمعهم لبدء حياة جديدة مليئة بالطموح والإنجاز.

* أعلنتم عن إنشاء (7) سجون جديدة.. ما المراحل التي قطعت في هذه المشاريع وما مواصفات هذه السجون؟

- يجري حالياً إنهاء دراسة الهندسة القيمية لهذه المشاريع عن طريق الجهة المختصة بذلك، كما تجري دراسة العروض المقدمة من الشركات والمؤسسات الوطنية المتقدمة لهذه المشاريع تمهيداً للبدء في إجراءات الترسية. وهناك مواصفات كثيرة اتخذت في الحسبان قبل الشروع في تنفيذ الإصلاحيات من ضمنها الرحابة وتوفر المساحات لممارسة الأنشطة المختلفة ومراعاة الجوانب الأمنية.

* ما مدى ارتباط إدارة السجون بتوقيف مراكز الشرط بالنسبة للموقوفين على ذمم قضايا تصل أحياناً إلى خمسة أشهر؟

السجون غير معنية بتوقيف مراكز الشرط وإنما بمن يحاول لها من جهات التوقيف ويكون توقيفهم وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية.

* هل هناك دورات ومحاضرات لمناصحة وتوعية السجناء وما مدى فعاليتها؟

- نعم هناك دورات ومحاضرات وبرامج ثقافية متنوعة لنصح وإرشاد السجناء على تنوع فئاتهم وجنسياتهم ولغاتهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

= تم ترسية خطة ربع سنوية (كل ثلاثة أشهر) بالتعاون مع فروع وزارة الشؤون الإسلامية في كافة المناطق والمحافظات لإلقاء الدروس والمحاضرات والكلمات التوجيهية للسجناء ويتم تقييم الخطة بشكل دوري نهاية المطاف لتطويرها في الخطة التي تليها.

= هناك خطة ثلث سنوية (كل أربعة أشهر) بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من خلال المعاهد العلمية التابعة لها في جميع المناطق والمحافظات لوضع خطة علمية ثقافية يقوم بها أعضاء هيئة التدريس تحت إشراف العاملين بقسم الإرشاد والتوجيه بالسجون.

= إقامة مراكز صيفية ومراكز رمضانية منوعة (علمية، ثقافية، ترفيهية) تشمل الدروس والدورات العلمية المنوعة وتغطي جميع السجون الرئيسية والفرعية بالتعاون مع فروع وزارة الشؤون الإسلامية وإدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات يرصد لها ميزانية مستقلة.

= يتم التعاون مع مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات لاستقطاب الدعاة والمحاضرين لإلقاء محاضرات ودروس علمية للسجناء، والاستفادة من الدعاة المتعاونين معهم لتوعية الجاليات بلغاتهم المتعددة.

= تم التصريح لعدد من الدعاة المحتسبين التابعين لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للقيام بمهام الدعوة بكافة جوابنها لنزلاء السجون.

= تم تعيين عدد من الدعاة والوعاظ بعد توزيعهم على شعب وأقسام السجون بوظائف مدنية تحت اسم واعظ أو مرشد ديني وتكون مهمتهم إلقاء الدروس والمحاضرات والدورات العلمية ويتم تقييمهم بشكل دوري.

السجناء الأجانب

* ماذا تشكل نسبة غير السعوديين في السجون وهل هناك جنسيات معينة تشكل نسبة أعلى من غيرها؟

- نسبة الأجانب في السجون السعودية تشكل ما يقارب النصف وتختلف من وقت لآخر، أما بالنسبة للجنسيات فلا يوجد نسبة أعلى من غيرها.

* خلال ال5 سنوات الماضية هل هناك انخفاض أو ارتفاع في نسبة السجناء.. وما الأسباب؟

- من خلال الدراسات والبحث المستمر نلحظ أن هناك تزايداً في ارتفاع أعداد السجناء مقارنة بالأعداد السابقة وهذا قد نعزوه إلى مجموعة من الأساليب يأتي في مقدمتها زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة العمالة الوافدة والسلبيات الناجمة عن الانفتاح الإعلامي.

دار ضيافة للسجينات

* ماذا تفعلون بالسجينات بعد انتهاء عقوبتهن.. أين يذهبن بعد تخلي أسرهن عنهن؟

- صدرت توجيهات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بإنشاء دار ضيافة للفتيات اللاتي يتعذر إطلاق سراحهن لرفض أولياء أمورهن استلامهن بعد انتهاء محكومياتهن تكون تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتتولى الدار رعايتهن دينياً وتعليماً واجتماعياً ونفسياً وهي في طور الدراسة والتنفيذ من الجهات المعنية.

* من المعلوم أن لكل سجين ظروفه الصحية.. فهل تراعي إدارة السجن نوعية الغذاء المقدم للنزلاء.. وهل يتم توفير التخصصات الطبية والعلاجية حسب ظروف المريض؟

- نود الإشارة إلى أن الرعاية الصحية بالسجون تلقى الاهتمام الكبير من الجهات الصحية التي تقدم هذه الخدمة والمتمثلة بوزارة الصحة والإدارة العامة للخدمات الطبية حيث تقوم الإدارة العامة للخدمات الطبية بتقديم العلاج داخل السجون من خلال إيجاد مستوصفات وعيادات طبية في كل سجن رئيسي وتوفير الأطباء المتخصصين حسب الإمكانيات وكذلك

الأجهزة والمستلزمات الطبية، كما تقوم وزارة الصحة بتقديم العلاج للسجناء خارج السجن في المستشفيات العامة والمتخصصة وتوفير الأطباء الزائرين للسجون الفرعية الصغيرة التي لا يتوفر بها مراكز صحية وكذلك متابعة أحوال السجناء الصحية المنومين في مستشفيات وزارة الصحة.

* يقال إن علاقاتكم مع هيئة حقوق الإنسان غير جيدة بسبب نقدها أوضاع السجناء... ما صحة ذلك؟

- هذا غير صحيح والعلاقة مع هيئة حقوق الإنسان جيدة، ونحن جميعاً نعمل في سبيل تحقيق هدف واحد يتمثل في رعاية السجين وحفظ كرامته.

بدائل العقوبات

* ما الذي توصلتم إليه حيال بدائل عقوبة السجن؟

- نود أن نشير في هذا الصدد إلى أنه سبق أن شكلت لجان لدراسة هذا الموضوع من قبل الجهات المعنية وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي، وزراء الداخلية العرب والجهة المسؤولة عن تفعيل هذا الموضوع هي الجهات القضائية والتشريعية والعدلية بالتالي نحرص على حث تلك الجهات في سبيل التوسع في مسألة بدائل عقوبة السجن خاصة بالنسبة للقضايا البسيطة ذات الأثر المحدود حيث عقدت في هذا السياق العديد من الندوات والمحاضرات الموجهة للقطاع الحكومي والأهلي ولأفراد المجتمع ولنزلاء السجون والإصلاحيات والعاملين فيها للتعريف بهذه البدائل وبأهميتها والتوسع في تطبيقها بدل اقتصارها على أعداد محدودة من المحاكم والقضاة.

حفظ القرآن الكريم

* برنامج حفظ القرآن الكريم مقابل الإعفاء من نصف المحكومية برنامج رائد.. هل لا يزال المشروع قائماً وما مدى تطويره؟

- أولت حكومتنا الرشيدة -أيدها الله- اهتماماً كبيراً، لتفعيل برنامج تحفيظ القرآن الكريم في السجون بوضع المحفزات التي تضمنت العفو من نصف المحكومية لمن يحفظ القرآن الكريم كاملاً، وتوسيع دائرة العفو ليشمل جميع السجناء بتوزيع حفظ القرآن الكريم حسب مدة المحكومية، ولذلك بقسمة عدد الأجزاء التي يحفظها السجين على مجموع عدد أجزاء القرآن الكريم وضرب الناتج في نصف المحكومية بالأشهر، ويشترط لذلك أن لا تقل محكومية السجين عن ستة أشهر، ولا يقل حفظه عن جزأين.

وكان لهذه اللفتة الحانية من ولاة أمرنا -حفظهم الله- أثرها البالغ في إقبال السجناء على حفظ القرآن الكريم، وتقويم سلوكهم، وتأهيلهم للعودة إلى المجتمع أعضاء فاعلين. ولا يزال البرنامج قائماً حتى الآن، إضافة إلى حافز المكافآت المالية التشجيعية المقننة، التي تصرف للسجين عند حفظه أي جزء من القرآن الكريم.

حوافز للمستثمرين

* ما الحوافز التي تعطى للمستثمرين داخل السجون؟

- ما يتعلق بالحوافز التي تعطى للمستثمرين في السجون فهي:

توفير موقع للمنشأة داخل السجن حسب الإمكانات وتوفر المساحة المطلوبة، احتساب العامل (السجين) بعاملين في السعودة من قِبل وزارة العمل، توفير العمالة اللازمة من السجناء من الجنسين، تسهم المديرية بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بمبلغ إضافي للراتب بنسبة (50%) ولمدة أربعة وعشرين شهراً من راتب الموظف (السجين) خلال قضاء محكوميته بالسجن وبمبلغ لا يتجاوز (1000) ريال شهرياً.. إضافة إلى التوجه لتعميم فكرة المدن الصناعية داخل الإصلاحيات ونعمل حالياً على تجهيز المدينة الصناعية الأولى على مستوى العالم داخل السجون وذلك في إصلاحية الحائر.

* يقال إن هناك عشوائية في جمع السجناء في العنابر وجعل سجناء في أماكن غير قضاياهم؟

- يتم تصنيف السجناء في العنابر حسب مجموعة من الاعتبارات مثل نوعية القضية وحسب الإمكانات المتاحة لكل سجن وكذلك العمر والسوابق.

هروب السجناء

* هروب بعض السجناء.. كيف تتم معالجته ومعالجة الأحداث التي تتم داخل السجون؟

- تتم معالجة هروب السجناء بإشعار الجهات ذات العلاقة فور هروب السجين وتشكيل لجان لمعرفة ظروف وملابسات هروب السجين وعلى ضوء النتائج يتم محاسبة المقصر.

أما عن معالجة الأحداث التي قد تتم داخل السجون فإن العاملين في السجون لديهم تعليمات بسرعة التعامل مع الحدث وإبلاغ الجهات المعنية والمساعدة ليقوم كل بواجبه وغالباً تم السيطرة على الأحداث في بدايتها لوجود أشخاص معنيين بالتفاوض مع السجناء ومحاولة إقناعهم بحل مشاكلهم وتهدئة الأمور وبعد الانتهاء معرفة الرؤوس المدبرة لأحداث الشغب والتعامل معهم بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في النظام.

رعاية السجناء
* مشروع رعاية السجناء مشروع رائد.. ما النجاحات التي حققها المشروع.. وما الإخفاقات؟
- يلقى نزلاء للسجون في جميع سجون المملكة العربية السعودية وإصلاحياتها الكثير من أنواع الرعاية والتأهيل المختلفة التي تقدم لهم ولأسرهم سواء كان ذلك عن طريق الدولة رعاها الله والتي لا تدخر جهداً لتحقيق رعاية شاملة للسجناء والاهتمام بإصلاحهم وتأهيلهم وتحقيق رسالة السجن الوقائية والعلاجية بشكل متكامل، وذلك بتوفير جميع أنواع وأساليب الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية والتثقيفية والمهنية وشمول أسرهم بالمعونة والرعاية من خلال صندوق الضمان الاجتماعي أو بمساهمة الجمعيات الخيرية أو القطاع الخاص بتقديم الدعم والمعونة المناسبة لنزلاء السجون أو من خلال اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم (تراحم) وفي هذا السياق:
يتم إجراء الكشف الطبي الكامل على السجين فور دخوله للسجن للتأكد من سلامته وخلوه من أي أمراض معدية، يقوم الباحث والاختصاصي الاجتماعي بإجراء بحث الاستقبال الأولي مع السجين الجديد لتكوين العلاقة المهنية معه وبما يساعد على تكيفه مع بيئة السجن، تتبع حالات السجناء وما يطرأ عليها من تغيرات من النواحي النفسية والاجتماعية والصحية وتدوين جميع المعلومات عنهم خصوصاً الحالات غير المستقرة ومن خلال دراسة اجتماعية تجرى لكل سجين على حدة يتولاها أحد الباحثين الاجتماعيين بمشاركة الاختصاصي النفسي وطبيب الأمراض النفسية، تحرص الدولة على تقديم إعاشة نقدية للسجين منذ دخوله السجن، وهذا خلاف الإعاشة المطهية، توفير الاحتياجات والكماليات، إتاحة الفرصة للسجناء لمواصلة تعليمهم، يوجد ورش ومراكز تدريب مهني تعقد فيها دورات لتدريب السجناء على عدة حرف ومهن وتخصصات مختلفة وبما يتوافق مع احتياجات سوق العمل وبما يسهل على النزيل بعد الإفراج عنه، من إمكانية الحصول على العمل المناسب الذي يتوافق مع طبية تأهيله وتدريبه على المهن المناسبة لقدراته وإمكاناته، انطلاقاً من توجيهات الشريعة الإسلامية السمحة وحرصاً على بقاء أواصر المودة والرحمة بين الزوجين فإنه يتم تمكين السجين من الخلوة الشرعية بزوجته وزيارة أطفاله من خلال اليوم العائلي وفق ضوابط محددة، هناك أيضاً فرصة للسجين للخروج لمدة (24) ساعة لزيارة عائلته وأبنائه وفق ضوابط محددة وقد استفاد منها أعداد كبيرة من السجناء، تتاح فرصة للسجناء للقيام بنشاطات اجتماعية ورياضية وثقافية متنوعة، بموافقة الجهات المعنية أقامت شركات ومؤسسات القطاع الخاص عدداً من المصانع والمشاغل بعدة تخصصات داخل السجون، كما أن هناك تعاوناً وتواصلاً مستمراً مع بعض الجهات والجمعيات ذات العلاقة بخدمة شؤون السجناء وخصوصاً اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم ومختلف فروعها في أنحاء المملكة، ينبغي التأكيد أخيراً لحرص الحكومة الرشيدة على استمرار تطوير وزيادة مساحات المباني الحالية للسجون وإقامة مبانٍ حديثة.
إدخال الممنوعات
* ما صحة أن هناك ممنوعات تدخل إلى السجناء.. وهل هي حالات فردية؟
- صحيح هناك ممنوعات تدخل إلى السجناء من قِبل ضعاف النفوس من عمال النظافة أو المطبخ أو الزوار ومن على شاكلتهم إلا أنها لا تعدو أن تكون حالات فردية وغالباً يتم رصد المخالفين والقبض عليهم قبل إدخال الممنوعات إلى السجناء كما أنه يتم عن طريق بعض السجناء عند عودتهم من المحاكم الشرعية والمستشفيات، لكن عند عودتهم للسجن يتم تفتيشهم والعثور على الممنوعات ويتم إبلاغ الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
الخلوة الشرعية
* ما الخطوات التي تتعلق بالخلوة الشرعية؟
- لعل مما تهدف إليه المديرية العامة للسجون من تطبيق برنامج للخلوة الشرعية تطويره لنموذج ما يسمى بالبيت العائلي هو من واقع الحرص على توفير الأجواء المناسبة التي تساعد السجين على تقويم سلوكه وتهيئته للتكيف والاندماج في المجتمع الخارجي والحفاظ على استمرار الروابط الأسرية بين السجين وأسرته (زوجته وأطفاله) وبالتالي نبعت فكرة اليوم العائلي الذي يعد تطويراً لنظام الاختلاء الشرعي داخل السجون وحافزاً مشجعاً للسجناء الذين لديهم زوجات وأطفال وتنطبق عليهم تعليمات الاختلاء الشرعي حيث يطبق هذا البرنامج في السجون المهيأ بها وحدات سكنية لليوم العائلي خلال فترة النهار (من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً) ولمرة واحدة في الشهر لكل سجين ويتمتع بهذا البرنامج السجناء الموقوفون والمحكومون في جميع القضايا ويشترط للسجين الموقوف أن يمضي ثلاثة أشهر من مدة توقيفه قبل تمتعه بهذا البرنامج ويشترط أن يكون السجين حسن السيرة والسلوك ومن المشهود لهم بالاستقامة وأن يكون من المشاركين في البرامج الإصلاحية والمتعاونين مع المختصين وأن يكون سجله خالياً من أي مخالفات وأن يكون السجين متزوجاً وأن تكون زوجته في عصمته ويطبق برنامج اليوم العائلي في غير الأيام المحددة لأيام الزيارات الرسمية

وفي غير أيام العطل والإجازات الرسمية للدولة ويقتصر برنامج اليوم العائلي في اجتماع السجين ب(الزوجة والأطفال فقط) دون سن الرشد ويطبق هذا البرنامج عوضاً عن الخلوة الشرعية داخل السجن ويسمح للأسرة إدخال بعض المأكولات والمشروبات.

* هناك محكومية طويلة على بعض السجناء في حالة رغبته في الزواج هل يسمح له بذلك وهل يساعد مادياً؟

- لا توجد تعليمات تمنع ذلك وقد سبق أن تم عقد قران سجناء وهو داخل السجن في أوقات سابقة ويمكن السجين من لقاء زوجته مرة واحدة في الشهر داخل السجن في أماكن مهيأة لذلك، وهناك سجناء يسمح لهم بالخروج لمدة 24 ساعة في الشهر للقاء عائلاتهم حسب التعليمات المنظمة لذلك.

عودة السجين

* هل صحيح أن هناك سجناء يعودون بعد أيام من إطلاق سراحهم.. وما أسباب ذلك؟

- نسبة من يعودون للسجن بعد أيام من إطلاق سراحهم قليلة وقد يكون أهم تلك الأسباب عدم تقبل المجتمع لهم، وفي هذا الإطار بودي أن أوجه رسالة للمجتمع بأهمية مراعاة السجين وتقبله وتقديم المساعدة والعون بما يضمن عودته عنصراً فعالاً في المجتمع، والمسؤولية أيضاً تتحملها وسائل الإعلام بالنظر إلى التأثير الكبير الذي تتركه على الجانب المعرفي والسلوكي للمتلقين.

* يقال إن هناك فجوة بين السجين وأسرته مثل الزيارات أو استلامه بعد انقضاء محكوميته.. كيف تعالج؟

- يتم معالجة مثل تلك الحالات إن وجدت من قِبل الباحثين الاجتماعيين في كل سجن.

شكاوى السجناء

* ما ردكم على ما يقال إن هناك سجناء منسيين في الإصلاحيات؟

- هذا لا صحة له حيث إن هناك زيارات ميدانية لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام ولجان من هيئة حقوق الإنسان لمقابلة السجناء والاستماع لشكاويهم والاطلاع على معاملاتهم وملفاتهم.

* ما مدى التنسيق بينكم وبين السفارات في متابعة رعاياهم المقبوض عليهم في قضايا؟

- يسمح لأعضاء السفارات المعتمدين من قِبل وزارة الخارجية بمقابلة رعاياهم وفقاً للإجراءات والتعليمات التي تنظم ذلك.

ابتعاث الضباط

* حرصت المديرية العامة للسجون في الآونة الأخيرة على ابتعاث عددٍ من الضباط والأفراد من منسوبيها إلى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها.. ما النتائج التي تحققت على أرض الواقع من تفعيل هذه الدورات؟

- حرصت المديرية العامة للسجون على ابتعاث منسوبيها من ضباط وأفراد وموظفين للدول المتقدمة في مجال رعاية وإصلاح السجين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وكندا وغيرها من الدول للوقوف على التجارب العالمية عن قرب والاستفادة منها، ولا شك أن هذه الدورات تثري الجوانب المعرفية لمنسوبي السجون مما ينعكس بشكل إيجابي على أدائهم الوظيفي.

الكادر النسائي

* هناك من يطالب بأن يكون العاملون في سجون النساء من الكادر النسائي.. هل درست هذه الفكرة؟

- سبق أن جربت هذه الفكرة ولكنها لم تجد النجاح من قِبل عاملات يقمن بالعمل في إدارة معاملات السجناء، ولكن هذا كان في السابق حينما لم نجد موظفات على مستوى عالٍ من التعليم ولكن حالياً يمكن طرح الفكرة على المسؤولين من أجل فتح باب قبول للموظفات المتخصصات في هذا الشأن ولعل الفكرة تكون ناجحة بإذن الله خصوصاً إذا كانت المتقدمات من أصحاب الشهادات التي يستفاد منها في هذا المجال. أما ما يخص الحراسة والمراقبة والإشراف فهذا من اختصاص موظفات داخل سجن النساء وليس للرجال علاقة فيه.

تدريب 500 سجين

* وقعتم اتفاقية مع صندوق الموارد البشرية.. هل بدأ المشروع وهل هو على مستوى المملكة وما مدى التوسع في عدد الدارسين والمتدربين فيه؟

- تم توقيع الاتفاقية وبدأ المشروع بالفعل وقد وصل عدد النزلاء الملتحقين بالبرامج التدريبية إلى ما يقارب (500) سجين متدرب وقد طبق في عدة سجون وسوف يتم بإذن الله تعميمه على باقي سجون المناطق.

* كيف يتم التعامل مع النزلاء الذين لديهم أمراض خطيرة أو معدية؟

- الرعاية الصحية مهمة ومن أولوياتنا رعاية النزيل صحياً فهناك الرعاية الصحية الأولية وهي من اختصاص الادارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية من خلال اقامة مستوصفات داخل الاصلاحيات.. وإذا كان النزيل يحتاج إلى

عمليات وحالاتهم حرجة أو عندهم أمراض معدية فإن وزارة الصحة هي المعنية بهذا الجانب وهي تولي هذا الأمر أهمية كبيرة ومن يتم اكتشاف أمراض معدية لديه فإنه يتم عزله عن بقية السجناء واعطاؤه العلاج اللازم.

* هل ينتهي دوركم مع خروج السجين أم أن هناك متابعة؟

- ينتهي دورنا بعد خروج السجين ويقتصر الدور على الشؤون الاجتماعية واللجان الوطنية لرعاية السجناء لمتابعة أحوال هؤلاء المفرج عنهم واعتقد بأن هناك جهودا تبذل للسجناء بخاصة ممن يحملون مؤهلات أو دورات حصلوا عليها داخل الإصلاحيات.

قروض:

* ما هي إمكانية منح قروض للسجناء بعد خروجهم بخاصة ممن تم تدريبهم وتأهيلهم وحصلوا على شهادات موثقة؟

- الواقع هناك اتفاقيات واتصالات تمت مع بنك التسليف السعودي وصندوق المئوية لإعطاء قروض قد تصل إلى 250 ألف لمن يريد أن يقيم مشروع وهو مؤهل ومدرب أما صندوق الموارد البشرية فقد وقعنا معه عقد على أن يقوم الصندوق بدعم هؤلاء المتدربين من النزلاء بحيث يتحمل الصندوق 50% من رواتب النزلاء الذين تم تدريبهم على مهن داخل الاصلاحيات تفيده وتفيد أسرته بعد خروجه.

* ما هي إمكانية تطوير السجون الصغيرة في بعض المحافظات؟

- لا يختلف اهتمامنا بالسجون الكبيرة عن السجون الصغيرة الهدف واحد والرؤية واحدة عن هؤلاء النزلاء من حيث الاهتمام بهم.. السجون يطالها التطوير والخطة التشغيلية وقد وقعت مع وزارة المالية وزارة التخطيط وتطوير السجون ولم نضع في اعتبارنا فقط السجون الكبيرة التطوير يشمل جميع السجون.. لكن الأولويات هي للاصلاحيات الكبيرة في المدن المزدحمة أما السجون الصغيرة عادة فهي للموقوفين وعندما يتم الحكم على الشخص ينقل إلى السجون الكبيرة.

* ولكن في حالة رغب الشخص أن يقضي محكوميته في سجن قريب من أهله وذويه هل ينقل؟

- نعم يحق للشخص إذا طلب أن يقضي سجنه قرب أهله وذويه فإنه يسمح له أن ينقل إلى أقرب مكان له.

توظيف السجناء:

* علاقاتكم بالغرف التجارية من حيث المساهمة معكم في توظيف السجناء بعد خروجهم؟

- نحن نعمل على أن يكون لنا شراكة كبيرة مع الغرف التجارية والقطاع الخاص بمجمله إلا أننا نعاني من ضعف ذلك التعاون.. وقد يكون العيب في السجن نفسه وربما فينا.. نحن نطمع أن يكون هناك شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لاتاحة الفرصة أمام السجين للعمل في المصانع أثناء سجنه بحيث يذهب صباحاً ويعود في المساء لأن النظام قد سمح لمن هم يحملون دورات تدريبية بالعمل في القطاع الخاص.. وربما هذا السجين يعطي انتاجية وابداع عن الاجنبي.

نظام العفو:

* هل هناك أي تغيير على نظام العفو عن السجناء الذي يصدر كل عام؟

- نظام العفو عن السجناء شكلت له لجان موثوق بها ولديها دراية كاملة بمن يستحق العفو ومن لا يستحق من الامارات والشرط والسجون وهيئة الادعاء العام.. ولا أحد يستطيع أن يدخل سجين في العفو وهو لا يستحق ذلك أو التوسط هناك شروط محددة وواضحة لهذه اللجان.. نعم شروط العفو قد تختلف من سنة إلى أخرى حسب الظروف التي تراها الجهات المسؤولة ليس السجون لوحدها وانما ذلك يدرس من قبل وزارة الداخلية من خلال الكتابة للامارات.. حول أوضاع السجون.. فنجد أحياناً تستثنى بعض الجرائم وهناك جرائم لا تدخل في العفو.. هذه ترجع للظروف.. واتفاق الآراء بين الجهات ذات العلاقة..

شرط نسائية:

* هل فكرتم في اقسام شرط نسائية تدير السجون النسائية كاملاً.. ومنها مجالات التحقيق؟

- السجون النسائية تدار كاملاً من الداخل بواسطة كوادر نسائية منهن ما هو مدني ومنهن من هن عسكريات تم تدريبهن وتأهيلهن ولكن هناك أمور ادارية لها علاقة بأقسام الشرط والمحاكم فهي تدار بواسطة الرجال.. أما الادارة الداخلية مثلما أشرت سابقاً من حيث الخفرات والبحث الاجتماعي والنفسي ومجالات التدريب والتعليم منهن نساء عسكريات ومدينات.

* قلت نساء عسكريات.. كيف يتم تدريبهن؟

- هناك اتفاقية مع جامعة الأمير نايف العربية يتم بموجبها تدريب هذه الكوادر وتعريفهن بمهامهن وواجباتهن حيث يعطون تدريبات أولية للدفاع عن النفس لمدة شهرين وقد أثبتوا نجاحهن في إدارة السجون من الداخل.. كذلك هناك دورات في معهد الادارة وكلية خدمة المجتمع لما نحتاج إليه من أعمال وبرامج تتعلق بالاصلاح والتهذيب.

* هل لكم دور في اعادة السجين إلى عمله.. بخاصة أصحاب القضايا البسيطة ممن يثبت أن سلوكهم داخل السجن سلوك جيد؟
- نحن ندعو إلى أن يكون السجن هو رد اعتبار للسجين وعدم تسجيل السابقة الأولى عليه إلا في الجرائم المخلة أو الكبيرة.. وهناك اتفاق وافق عليه وزراء الداخلية بأن لا يشار إلى صحيفة السوابق ولكن تسجل عليهم قضايا.. ولكن لا تحرمه من إعادته إلى عمله السابق.. بينما وزراء العدل يرون بأنه لابد أن يكون هناك فترة اختبار للسجين لمعرفة سلوكه.
* متى يبلغ السجين بمحكوميته؟
- يبلغ السجين بمحكوميته عندما يحكم عليه القاضي.. فإذا تظلم من الحكم ترفع الأوراق إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر في الحكم والتظلم.. فقد تعاد الأوراق بالحكم وقد تعاد الأوراق بإعادة النظر عندها يبلغ السجين من قبل إدارة السجن.. بمعنى أن هناك متابعة دقيقة حتى يعرف السجين بما حكم عليه.
* المديرية العامة للسجون تنظم مؤتمر كبير يحضره مدراء السجون في المملكة هل توقف هذا المؤتمر.. وما هي أهم الموضوعات التي يناقشها؟
- الواقع بأن مثل هذه المؤتمرات لها فوائد كبيرة على العاملين في السجون.. ونحن نعقد المؤتمر كل سنتين ندرس فيه قضايا مهمة وننظم فيه العديد من ورش العمل.. ونحن بين الحين والآخر ننظم مؤتمرات وورش عمل صغيرة تتعلق بتطوير عمل السجون.. والمؤتمر قائم ولم يتوقف.

محاكم عسير تنظر 113 قضية طلاق

المصدر: جريدة المدينة االخميس، 25 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/152887

عبدالرحمن حمودة - الرياض
تنظر محاكم عسير خلال هذه الايام في اكثر من 113 قضية طلاق، حيث ارتفع معدل نسبة الطلاق في محاكم عسير خلال الاشهر الماضية، وتعود الاسباب الى المشاكل الاسرية.
فيما اكد احد قضاة المحاكم في منطقة عسير «للمدينة» ان السبب الرئيسي وراء ارتفاع حالات الطلاق وانفصال الزوج عن زوجته عدة اسباب رئيسية منها المشاكل الاسرية التي توجد بين عدد كبير من الاسر في المنطقة، وكذالك استغلال آباء الزوجات في سحب مرتباتهم الشهرية مما تسبب المشاكل بين الزوج وزوجته، وكذلك المديونيات للبنوك وبعض وكالات السيارات والتي لا تلتزم السيدة بالسداد مما يحد بالزوج طلاقها.
فيما اكد المصدر أن هناك اكثر من 113 حالة شكوى محالة من هيئة التحقيق الى المحكمة للبت فيها بمنطقة عسير، جراء شكاوى تقدم بها اباء واشقاء للزوجات المطلقات، والتي يوجد عليهن مطالبات للبنوك وبعض شركات السيارات لتقسيط سيارات بسبب أزواجهن قبل الطلاق، فيما تنظر محاكم عسير فيها من خلال عدة جلسات لإصدار الحكم والفصل فيها.

مجلس الشورى يناقش "حلولاً عملية" لمشكلة الحوادث المرورية الاثنين ..

المصدر: جريدة المدينة االخميس، 25 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/152537

سهل حمزة - الرياض

يستمع مجلس الشورى في جلسته العادية السادسة والثلاثين يوم الاثنين المقبل لوجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه ظاهرة ارتفاع معدلات الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السيارات وضرورة إيجاد الحلول العملية السريعة ، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي . ويستكمل المجلس خلال جلسته العادية الخامسة والثلاثين يوم الأحد المقبل برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مناقشة التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1427 / 1428 هـ الذي بدأ المجلس البحث فيه خلال جلسته الماضية كما سينظر في مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية في مجال الشباب والرياضة . ويستمع المجلس كذلك خلال الجلسة الى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية ، و وجهة نظر لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1427 / 1428 هـ .

كما يناقش المجلس إعادة دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تم إقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) وتاريخ 1 / 2 / 1428 هـ . ومن المقرر أن يناقش المجلس في جلسته العادية السادسة والثلاثين يوم الاثنين المقبل في مشروع اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية تركيا . وأدرج المجلس على جدوله مذكرة للتفاهم بشأن إقامة حوار استراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا .

محافظ القنفذة الجديد :

إيجاد فرص العمل وأوضاع الأسر ذات الدخل الضعيف من أول الاهتمامات

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 03 رجب 1430 العدد13420
http://www.al-jazirah.com/96869/ln80d.htm

القنفذة - عبد الله الرزقي :
في أول حديث له أوضح محافظ محافظة القنفذة فضاء البقمي أن ما اطلع عليه من سمو أمير المنطقة ومن خلال ما يعرفه عن تاريخها العريق فهي تُعتبر من أجمل المحافظات لما تمتاز به من مناظر طبيعية ومقومات سياحية وتذخر بالكثير من الأدباء والأديبات والمثقفين والمثقفات ومن رجال العلم والأدب والثقافة والصحافة والإعلام.. مضيفاً: إنني أعتبر نفسي واحداً من أبنائها اعتباراً من 1-7، وبتكثيف الجهود من الجميع والتعاون سوف نجعل منها (رمانة الجنوب) وتحقيق كل ما من شأنه راحة المواطن ورفاهيته بهذه المحافظة الجميلة لنصل إلى ما يتطلع إليه رجل التطور والإبداع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة.. وأضاف أن لديه الكثير من الأفكار والخطط حول تطوير القنفذة وبحث كل احتياجات المحافظة والمراكز والقرى التابعة لها والرفع أولاً بأول إلى إمارة المنطقة لتأخذ القنفذة حقها من جميع الخدمات والتنمية وإيجاد فرص العمل للشابات والشباب ودراسة الأسر أصحاب الدخول الضعيفة لرفعها بما يكفل لهم أن يعيشوا حياة كريمة.

ثقافة جديدة للحد من العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة المدينة االخميس، 25 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/152547

علي محمد الزهراني - قلوة
وجه وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله آل سعود بتبني ثقافة تهدف للحد من العنف الموجه ضد الطفل من خلال نشر المطبوعات وعرضها بالطرق المناسبة في ممرات المدرسة ومكاتب المعلمين والإدارة، ووضع نسخ من المطبوعات بالمكتبة المدرسية والصفوف والاستفادة من الإذاعة المدرسية، وحصص النشاط لبث برامج تحقق الغايات من الحد من العنف الموجه للأطفال. من جانب آخر وجه مدير التربية والتعليم بمحافظة المخواة للبنين سعيد بن محمد مخايش الزهراني بتشكيل لجنة التوعية بحقوق الطفل على مستوى الإدارة للإشراف ومتابعة البرامج المنفذة بالمدارس تضم كلاً من مساعد مدير التربية والتعليم الدكتور علي بن عثمان الزندي وبعضوية مدير الشؤون التعليمية، ومدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة قلوة، ورؤساء أقسام النشاط الطلابي والتوعية الإسلامية والتوجيه والإرشاد والوحدة الصحية والنشاط الثقافي.

المظالم يرجئ النطق بالحكم في قضية 205 آلاف معلم ومعلمة إلى 13 الجاري

لإخضاع ملف القضية لمزيد من الدراسة والفحص

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 رجب 1430 - 25 يونيو 2009 العدد 3191 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3191&id=107598&groupID=0

جدة: حسن السلمي

أرجأ ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة النطق بالحكم النهائي في قضية 205 آلاف معلم ومعلمة حتى يوم الاثنين 13 رجب الجاري لعدم انتهاء الدراسة والتفحص لكامل الدعوى، وكبر حجمها وتشعبها بين عدة وزارات.

وقالت لجنة متابعة قضية المعلمين والمعلمات في بيان لها أمس إن قاضي المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، وناظر القضية ارتأيا تأجيل النطق بالحكم إلى 13 الشهر الجاري للتمكن من استيفاء وتفحص جميع جوانب القضية، وأن القضية أخذت منحنى جديدا بعد اقتصارها على المطالبة بالدرجة الوظيفية المستحقة، وصرف الفروقات المادية لقاء عمل المعلمين والمعلمات على مستويات متدنية منذ 12 عاما.

وذكرت اللجنة أن كلاً من ممثل وزارة التربية والتعليم المقامة ضدها الدعوى، ومحامي المعلمين والمعلمات أحمد بن جمعان المالكي قد حضرا جلسة أمس للاستماع إلى الحكم النهائي، ولكن القاضي ناظر القضية أبلغهما بتأجيل موعد النطق بالحكم، وأن المعلمين والمعلمات يقدرون للمحكمة الجهد الكبير الذي بذلته وما زالت تبذله للنظر في قرابة 89 دعوى رفعت منهم ضد وزارتهم خلال عام ونصف مضت، وأنه لم يتبق سوى الفصل في طلب الدرجة الوظيفية والفروقات المادية.

وجاء هذا التأجيل الأول بعد إيقاف المرافعات بين المعلمين ووزارتهم بعد أن حدد المظالم أمس موعدا للنطق بالحكم النهائي في أكبر قضية ضد وزارة التربية، وهي قضية التحسين الشكلي لمستويات أكثر من 205 آلاف معلم ومعلمة ضمن آخر مرحلة من مراحل الترافع القضائي.

وبذلك أجل المظالم الحسم الذي ينتظره المعلمون والمعلمات طيلة الأسبوع الماضي بعد أن طلبت المحكمة الإدارية بمنطقة مكة من محامي المعلمين والمعلمات إحضار قرارات "التحسين الشكلي" الذي يدعيه المعلمون على وزارتهم تمهيدا لإغلاق القضية، وإصدار الحكم النهائي.

وأكدت لجنة متابعة القضية لـ"الوطن" أمس أن جميع الجلسات التي عقدت الشهر الماضي شهدت حضور ممثلين قانونيين عن وزارة التربية والتعليم، ومحامي المعلمين والمعلمات المستشار القانوني أحمد المالكي، وأصدرت المحكمة الإدارية خلالها 26 حكما قضائيا بإنهاء الخصومة بين المعلمين والمعلمات من جهة، ووزارة التربية والتعليم من جهة أخرى بالنسبة للمطلب الأول المتعلق بالمستوى المستحق نظاما لتحققه لهم.

وأوضحت أنه فيما يتعلق بطلب المعلمين والمعلمات إعطاءهم الدرجة الوظيفية المستحقة المقابلة لعدد سنوات الخدمة الوظيفية في وزارة التربية والتعليم وفق سلم الرواتب التعليمية المقررة والصادر بالأمر الملكي رقم 227/1 وتاريخ 1426/7/16، وكذلك الفروقات المادية منذ تاريخ تعيينهم فإن المحامي المالكي قدم مذكرة قانونية توضح أحقية المعلمين والمعلمات في الدرجة الوظيفية المستحقة مع الفروقات المادية التي خصمت جراء تعيينهم على مستويات أقل نظاما.

هاتف مجاني وبريد إلكتروني لملاحظات المتقاعدين

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 3 رجب 1430هـ - 26 يونيو 2009م - العدد 14977
http://www.alriyadh.com/2009/06/26/article440410.html

كتب : حمد بن مشخص

دعت المؤسسة العامة للتقاعد المتقاعدين والمستفيدين الى تقديم استفساراتهم اوشكاويهم على الخدمة المقدمة عبر فروع المؤسسة في جميع مناطق المملكة عبر الهاتف المجاني رقم 8001248889 اوالبريد الالكتروني governor@pension,gov.sa"governor@pension,gov.sa" HYPERLINK "mailto:governor@pension,gov.sa ورقم الهاتف السنترال 4025100 والفاكس رقم 014053645.

وأكدت المؤسسة أنها استكملت تخصيص المعاشات لجميع الموظفين والموظفات الذين تم إحالتهم للتقاعد خلال العام المالي 1430/1429ه وحتى رجب 1430ه.مرحبة بأي استفسارات أو شكاوي حول الحقوق التقاعدية على أي من هذه الأرقام على مدار الساعة.

واشار بيان صحفي صادر من المؤسسة الى احاطة المتقاعدين والمتقاعدات الكرام أنه تم ميكنة جميع الأعمال في المؤسسة وكذلك الربط الآلي المباشر بين المؤسسة وفروعها وذلك لسهولة متابعة المعاملات وانهاء اجراءاتها بكل يسر وسهولة ويقوم على خدمة المتقاعدين في المركز الرئيسي والفروع مواطنون ذوو كفاءة وخبرة عالية لخدمتهم.

جمال ومنى يحلمان "بالجنسية" منذ 25 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء، 24 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/29415

القطيف – شادن الحايك

منذ نحو ربع قرن، يعيش جمال عوض المطر وشقيقته منى من دون جنسية ضياع جواز والدهما (سوداني)، وتحديداً عندما كان يعمل في إحدى الشركات الكبرى في المنطقة الشرقية، ما حرمهما من الحصول على الجنسية السعودية فيما حصل عليها شقيقان لهما فارقا الحياة قبل فترة. ناهز جمال العقد الخامس، فيما تبلغ منى 45 عاماً، ولكنهما لا يستطيعان الزواج أو التنقل أو السفر أو حتى العلاج، ويقول جمال: «حضر والدي عوض سليم إلى السعودية من السودان عام 1358هـ، بحسب تصريح الإقامة الصادرة من الرياض، وعمل فترة من الزمن خطاطاً للمغفور له الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - وفي عام 1364هـ انتقل إلى العمل في إحدى الشركات الكبرى، وتسلمت جواز سفره السوداني»، مؤكداً أن الوثائق المأخوذة من واقع ملف والدي تشير إلى أن الشركة أضاعت الجواز.

ويضيف: «بعد نحو خمس سنوات حصل والدي على بطاقة عائلة سعودية وتقدم في العام التالي إلى إدارة الأحوال في مدينة الدمام بطلب منحه الجنسية السعودية، وتمت الموافقة على طلبه، ولكن النظام كان ينص على تسليم جواز السفر» ولفت إلى أن ضياع جواز السفر من الشركة التي عمل فيها أعاق والده عن استكمال الإجراءات.

ويؤكد جمال «كل ما ذكرت مُثبت من خلال المكاتبات التي جرت بين والدي، وبين الأحوال المدنية والشركة، وقد تعرقل طلب التجنيس إلى حين العثور على جواز سفره، إلا ان والدي تقاعد وتوفي في بلدة الزور، وهي إحدى قرى جزيرة تاروت في القطيف، من دون أن يحصل على جواز سفره أو الجنسية السعودية»،

وكان والد جمال تزوج من سيدة سعودية، هي حمدة خميس إفلاسة، وأنجب أربعة أبناء حصل اثنان منهم على الجنسية السعودية هما سليم وزليخة وقد توفيا، فيما بقي جمال وشقيقته منى من دون هوية.

ويستطرد جمال: «تقدمنا بطلب الجنسية نحن الأربعة في خطاب واحد، إلا أن شقيقي سليم اقترح فصل خطابه وزليخة، بحيث أتقدم أنا ومنى بطلب الجنسية بعده، ويكون الطلب باسمه، ولعدم كتابة هذه التوصية من أحوال القطيف، إضافة إلى عدم معرفتنا بنظام التجنيس في المملكة، حرمنا أنا وشقيقتي من الحصول على الجنسية، وكل معاملة نتقدم بها طوال 25 عاماً كانت تُحفظ لتجاوزنا السن القانونية لطلب الجنسية، فقد بلغت العقد الخامس».

بدورها، تقول منى: «أبلغ الـ45 من العمر ولا املك أي أوراق ثبوتية، كما لا استطيع العلاج في أي مستشفى، أو حتى الذهاب إلى أي مكان، لعدم حصولي وشقيقي على أوراق ثبوتية»، مضيفة: «نعيش على راتب والدتنا التقاعدي (1700 ريال)، فقد كانت تعمل مُستخدمة في إحدى المدارس الحكومية، فيما لم يستطع شقيقي جمال أن يحصل على وظيفة، بسبب عدم امتلاكه أي أوراق ثبوتية». ولا تخفي منى أن ما يخفف مصيبتهم هو أن المنزل الذي يسكنونه هو ملك لوالدهم، مستدركة: «ما يحز في الخاطر أننا لم نحصل بعد وفاته على أي مبلغ من الشركة التي كان يعمل فيها». وكان آخر باب طرقه جمال ومنى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)، التي رفضت طلبهم.

"دراسة": الفهم الخاطئ لـ"الشرع" أبرز مُسببات العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32127

الدمام – محمد المرزوق

كشفت دراسة أن «العوامل الدينية والفهم الخاطئ في تفسير الأحكام من أهم الطرق المؤدية إلى العنف الأسري في المنطقة الشرقية». وجاءت عوامل العنف الأخرى في مرتبة متأخرة لدى الفئة المُستطلعة في المنطقة الشرقية، وهي: الجنسية، والنفسية، والاجتماعية، وأخيراً الاقتصادية. وأوضحت أن من الآثار السلبية الناجمة عن العنف «طلب الزوجة الطلاق بنسبة 79 في المئة، والانحراف الأخلاقي بنسبة 72 في المئة، والتأخر الدراسي والرسوب بنسبة 70 في المئة، وعدم قدرة الزوج على الانتظام في عمله بنسبة 46 في المئة».

وغطت الدراسة التي حملت عنوان «العنف الأسري... المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة» جميع مناطق المملكة، وأنجزها مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية» في القصيم. وجاء ترتيب أشكال العنف الأسري لناحية الانتشار، في نظر قاطني الشرقية، على التوالي: اللفظي، والنفسي، والجسدي، والاجتماعي، والجنسي، والاقتصادي، والإهمال، وأخيراً العنف الصحي». وكشفت الدراسة عن احتلال الزوج المرتبة الأولى في ممارسة العنف ضد زوجته، وفي الثانية زوجة الأب ضد أبناء زوجها. والثالثة أهل الزوج الذين يمارسون العنف ضد الزوجة، وأخيراً ممارسة الأم العنف ضد أبنائها، الذكور والإناث.

واعتبرت الدراسة، العوامل الدينية «من أهم وأبرز العوامل المؤدية إلى العنف الأسري، من وجهة نظر المبحوثين في الشرقية»، موضحة أن العنف يتمثل في «سوء فهم التشريع الإسلامي، وبخاصة في المسائل المتعلقة في حق الزوج في ضرب زوجته وتأديبها، وحقه في القوامة عليها وعلى أولاده واستبداده بهم». وكشفت النتائج «استبداد كثير من الأزواج في ممارستهم أشكالاً من العنف اللفظي، مثل تهديد الزوجة بالطلاق، أو الزواج عليها، أو هجرها وإذلالها».

وقال المسؤول الإعلامي في مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية» عصام أبو زيد في تصريح إلى «الحياة»، إن «الدراسة استغرقت عاماً كاملاً، وتولت فرق منتشرة في مناطق المملكة عملية مسح العينات، من بينهم، اختصاصيون اجتماعيون، فيما تولى فرز الإحصاءات متخصصون في المركز ذاته»، مبيناً أن الدراسة «خضعت إلى لجنة تحكيم في إحدى الجامعات السعودية». وذكر أن «الدراسة غطت جميع المناطق، وفرزت النتائج في شكل عام، إضافة إلى فرزها بحسب المنطقة».

وشملت الدراسة نحو 2040 عينة، ومن بينهم خبراء في العنف، وضحايا عنف أسري. وتألف المبحوثون من فئات عدة، لكل منها خصائصها، بما يخدم أهداف الدراسة، التي شملت 1900 عينة من المترددين على مراكز الرعاية الصحية الأولية، و50 عينة من الخبراء، و90 عينة من ضحايا العنف. وهدفت «الدراسة من تناول العنف إلى «معرفة أسبابه، وأنماطه الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وما ينجم عنه من آثار سلبية، إضافة إلى طرح حلول تخفف من وطأته». وبرر أبو زيد تركيز الدراسة على العنف الأسري، بـ»تحوله إلى ظاهرة في العالم العربي، والمملكة جزء من هذا الظاهرة»، موضحاً أن «جهات كثيرة تناولت العنف الأسري، سواءً في الصحف، أو المؤتمرات، أو عقد ورش عمل، ما حدا بالمركز إلى درس الظاهرة والخروج بنتائج علمية، يمكن الاستفادة منها»، متوقعاً تجاوباً من الجهات المسؤولة مع الدراسة، و»بخاصة، أنها تحتوي على توصيات لكل جهة، بحسب اختصاصها».

وقال: «تلقى المركز طلبات للاستفادة من الدراسة، من مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، الذي يعتزم تعميم الدارسة على الدول الأعضاء. كما طلب المجلس 30 نسخة من الدراسة بعد طبعاتها، التي ستنتهي في غضون الشهرين المقبلين». وأعلن أبو زيد عن «نية المركز في نشر الدراسة كاملة وطباعة ملخص لها في كتيب، وستوزع الدراسة والكتيب على الوزارات والجهات المعنية، وسيعلن عن ذلك في مؤتمر يدشن توزيع الدراسة، إضافة إلى إقامة ورش عمل عنها، وتستمر ثلاثة أيام، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض».

مطالب بعقوبات "مُشددة" على ممارسي العنف... وإنشاء دور للحماية

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32126

خرجت دراسة «العنف الأسري... المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة»، بتوصيات موجهة إلى ست وزارات، هي: العدل، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، والثقافة والإعلام. وأوصت وزارة العدل أن «تتولى مراجعة تشريعات ونظم شؤون الأسرة، لتوفير الحماية لأفرادها، وتسهيل لجوئهم إلى جهات القضاء».
كما طالبت بـ»العمل على إصدار تشريعات تنص على عقوبات مشددة، توقع على من يمارسون العنف على أفراد أسرهم، وإنشاء محاكم متخصصة للأسرة، لتسريع البت في القضايا، وإلحاق مكاتب متخصصة لتسوية المنازعات الأسرية المرتبطة في ممارسات العنف، بعيداً عن أجهزة الشرطة، إلا إذا ترتب على العنف فعل جنائي». كما أكدت على ضرورة «إيجاد مكتب نسائي في كل محكمة، يضم اختصاصيات اجتماعيات ونفسيات، للتعامل مع قضايا المرأة وفرزها».
وتوجهت الدراسة بتوصيات إلى وزارة الداخلية، منها «توفير الحماية لضحايا العنف واستقبالهم، وضرورة أن تضم أقسام الشرطة اختصاصيين اجتماعيين، وتدريب كوادر من أفراد الشرطة، للتعامل مع حالات العنف، وإيجاد تنسيق بين الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية». فيما أوصت الأخيرة بـ»تولى دعم المؤسسات الاجتماعية، لتفعيل نظام حماية الأسرة، وتوفير الاختصاصيين والاختصاصيات، وإنشاء دار مستقلة لإيواء كبار السن، والنساء وأطفالهن من ضحايا العنف، إلى أن يبت في المنازعات بينهم وبين من مارسوا العنف عليهم».
وطالبت الدراسة في توصياتها لوزارة التعليم العالي، بـ»تكوين لجنة وطنية عليا، تضم خبراء لدرس ظاهرة العنف الأسري، ووضع الخطط والسياسات اللازمة للوقاية منه، وإدخال مقررات وبرامج تدريبية لطلاب أقسام الدراسات الاجتماعية وعلم النفس للتعامل مع ضحايا العنف. فيما أكدت على وزارة التربية والتعليم، «إدخال المقررات التعليمية التي تشرح معنى العنف وأسبابه، والأساليب الاجتماعية للتعامل معه، واستحداث أنشطة غير صفية، تدرب الشباب على مواجهة أساليب العنف بالمنطق والعقل».
ودعت إلى «التصدي لثقافة العنف المنتشرة بين الذكور، ومساهمة الدعاة وخطباء الجوامع في التوعية بأضرار العنف ونتائجه، والتوعية بضرر العضل أو منع الفتاة من الزواج. كما أكدت الدراسة على ضرورة «قيام الدعاة والخطباء بإيضاح حقوق المرأة من منظور شرعي».

78 مليون ريال ل 8 آلاف منحة دراسية لأبناء الأسر الفقيرة

السناني: الرفع باستراتيجية متكاملة للإنماء الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1430هـ - 27 يونيو 2009م - العدد 14978
http://www.alriyadh.com/2009/06/27/article440468.html

كشف عبد الملك السناني الأمين العام للصندوق الخيري الوطني لمكافحة الفقر، عن وضع استراتيجية للإنماء الاجتماعي في طريقها للإقرار من المقام السامي بعد أن أمضى الصندوق نحو عامين في إعدادها لمعالجة الفقر في البلاد وما يتسبب فيه من معاناة للأسر الفقيرة، وقال :"تم الانتهاء منها الآن، ورفعت الآن إلى المقام السامي لإقرارها، ثم وضعها موضع التنفيذ، كما تم عمل الهيكلة الخاصة بالجهاز الإداري والتنظيمي للصندوق، ورفعت إلى وزارة المالية لاعتمادها".

وأضاف السناني خلال استضافته من قبل "ملتقى إعلاميي الرياض" مؤخراً بأن الاستراتيجية، ستسعى إلى تحويل الشخص المستحق للزكاة إلى دافع لها، من خلال توفير مشاريع اقتصادية صغيرة للأسر الفقيرة لتتحول من خلالها من أسر معوزة إلى أسر منتجة، وقال ان الصندوق الخيري الوطني هدفه الرئيسي تحول الشخص المحتاج إلى شخص منتج. ودار نقاش واسع بين الإعلاميين والأمين العام للصندوق الوطني الخيري حول الصندوق وأهدافه ووسائله ونشاطه. وتطرق النقاش إلى قدرة الصندوق الخيري الوطني في أداء رسالته النبيلة، وتحقيق أهدافه وغاياته التي أنشئ من أجلها، ومدى نجاحه في خدمة ذوي الحاجة في المجتمع ومساعدتهم على إنجاز مشروعات صغيرة منتجة توفر لهم أسباب العيش الكريم والوفاء بمتطلباتهم ومتطلبات أسرهم، ما يمكنهم من الخروج من تحت مظلة الحاجة المستمرة للمساعدة والدعم للأسر متدنية الدخل. وأشار الأمين العام للصندوق الخيري الوطني إلى ان الصندوق لا يقدم إعانات إغاثية أو مساعدات نقدية للمحتاجين، بل دوره مساعدة الأسر المحتاجة على إقامة مشروعات اقتصادية وتنموية، من خلال تقديم قروض حسنة لهم. وأكد السناني أن الصندوق يستهدف الفئة المستحقة للضمان الاجتماعي لتقديم المشروعات الإنتاجية لها عن طريق الإقراض، موضحاً "الصندوق يراقب ويتابع نشاط الأسر الممنوحة القرض، والتي نجح عدد كبير منها وصار لها كيانات اقتصادية منتجة تحقق لها مدخولات شهرية تغطي احتياجاتها، كما أن هناك تجارب فاشلة من البعض الأخر، ويجري تقويمها". ونفى الأمين العام للصندوق الخيري الوطني أن يكون الصندوق يأخذ ضمانات على من يمنحهم قروضاً، وقال: "لا نأخذ ضمانات ولا نحصل على فوائد، ودورنا دراسة المشروع والتأكد من جديته ثم تقديم القرض ومتابعة التنفيذ"، وأكد على أن الصندوق الخيري الوطني هدفه الرئيسي تحول الشخص المحتاج إلى شخص منتج. وفيما يخص بناء الصندوق مساكن للمحتاجين من ذوي الدخول المتدنية، أوضح السناني أن الصندوق وقع اتفاقية مع مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي بمبلغ تجاوز 375 ألف كمرحلة أولى، مبيناً وجود خطة تشغيلية لتقديم قروض مساكن ما زالت موضع نظر من قبل مجلس إدارة الصندوق سيتم إقرارها قريبا. وكشف عن عزم الصندوق تقديم ثمانية ألاف منحة تعليمية، رصد لها نحو 78 مليون ريال، لافتاً إلى أن هذه المنح التعليمية مرتبطة باحتياجات السوق، وأضاف: "إن الصندوق الخيري الوطني أداة تنفيذية لتطبيق استراتيجية الإنماء، وهذا هو السبب في تحوله إلى مؤسسة خيرية تنموية مستقلة غير ربحية". واستطرد قائلاً : "الصندوق قدم لحد الآن أكثر من ثلاثة آلاف منحة تعليمية تتمثل في تخصصات الطب الوقائي، التمريض، والأعمال الحرفية، وهي تخصصات مطلوبة في سوق العمل". وقال السناني ان هناك مكتبا للتوظيف في الصندوق لمساعدة من يحتاجون إلى عمل وتدريبهم على كيفية التقدم لطلب وظيفة، وان "الصندوق وقع عددا من مذكرات التفاهم مع جهات تعمل في الشأن الاجتماعي والخيري". وكشف أمين عام الصندوق الوطني الخيري أن منطقة جازان تعتبر من أكبر المناطق التي يوجد بها ذوو الدخل المحدود قائلاً: "منطقة جازان هي منطقتنا الذهبية وهي الأولى استهدافا في تنفيذ مشروعات الصندوق منذ نشأته الفعلية عام 2002م، فقد تم تنفيذ 423 مشروعا فيها، الرياض 515 مشروعا، ومكة المكرمة 502 مشروع، بإجمالي نحو 4.5 ملايين ريال".

3 أشقاء ينتظرون التجنيس منذ 10 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/07/04هـ) 27/ يونيو/2009 العدد : 2932
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090627/Con20090627287545.htm

محمد الساعد ـ تبوك

لايزال الأشقاء الثلاثة عبدالله 29 عاما، محمد 27 عاما، أحمد 26 عاما، ينتظرون منذ أكثر من 10 سنوات منحهم الهوية الوطنية بالرغم من حصول أشقاء آخرين لهم عليها.

وتعود تفاصيل القضية، كما أشار الشاب محمد خلف العطوي، عندما أتى بهم والدهم للسعودية بعد ولادتهم خارج المملكة من أم سعودية، وكانوا حينها عشرة أشقاء، ثمانية ذكور وفتاتان، حصل ثلاثة من أشقائه على بطاقات سعودية فيما ضم اثنان من أشقائه والشقيقتان على كرت العائلة الخاص بوالدهم، نظرا لصغر سنهم وبقي هو واثنان من أشقائه يعانون مرارة المراجعة للجهات الحكومية من أجل الحصول على الهوية الوطنية أسوة بأشقائهم، فيما رفض منحهم تصاريح للتنقل وخطابات تفيد بأن معاملاتهم منظورة في الأحوال المدنية مما زاد من معاناتهم.

ويضيف محمد العطوي .. لقد أصبنا بضغوط نفسية وتكبدنا خسائر وديون كثيرة ولا نزال ننتظر حتى الآن إنهاء معاملتنا.

إلى ذلك، «عكاظ» طرحت الموضوع على مدير الأحوال المدنية في منطقة تبوك سعود الغيثي الذي أكد رفع المعاملة للوزارة وينتظر الرد عليها.

غرفة الرياض تناقش قضايا العمالة مع وزارة العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 4/7/1430 هـ. الموافق 27 يونيو 2009 العدد 5738
http://www.aleqt.com/2009/06/27/article_244887.html

"الاقتصادية" من الرياض

بحثت لجنة المكاتب الاستشارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض عدداً من الموضوعات المتعلقة بالأيدي العاملة وذلك في لقاء نظمته اللجنة مع عبد الرحمن البواردي، وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية.

وأشار الدكتور عاصم عرب رئيس اللجنة، أن أبرز تلك الموضوعات كان خطابات التأييد، حيث أبدى سعادة وكيل وزارة العمل تفهمه لها وستعمل الوزارة على الاكتفاء بخطابات التأييد الصادرة من الغرفة التجارية الصناعية في الرياض على أن ترفع من قبل اللجنة إلى الأمانة العامة في الغرفة ويقدمها صاحب المكتب للوزارة ضمن طلبه للحصول على العمالة، على أن يتم التأكد من أن العمالة المطلوبة تتفق مع شروط الوزارة وأن تكون لغير مهن المهندسين والمحاسبين، كما طالب سعادة الوكيل بأن تقوم اللجنة بتقديم تصور محدد وكامل لمقترح اللجنة حول فتح التخصصات من دون تحديد التخصص عند منح التأشيرات.

وتناول اللقاء موضوع عدم السماح بنقل كفالة موظف المهن الحرة من دون موافقة الكفيل إلا بحكم قضائي نهائي، إضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراءات عقابية استباقية على أصحاب المهن الحرة إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي.

كرم 48 نزيلاً اجتازوا خمس دورات مهنية وتقنية

مدير سجون المدينة ل"الرياض": نسعى لتقليص محكوميات الخريجين ومنحهم الأولوية في التعاقد الخدمي

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1430هـ - 27 يونيو 2009م - العدد 14978
http://www.alriyadh.com/2009/06/27/article440469.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي:

كشف مدير سجون منطقة المدينة المنورة اللواء محيا بن مسعد السحيمي في تصريح ل" الرياض" أن إدارته باتت تجني ثمار التدريب الحرفي للنزلاء الذين أصبحوا مؤهلين لسوق العمل عقب اجتيازهم دورات تدريبية مكثفة في أعمال السباكة والنجارة والكهرباء والخياطة إضافة للحاسب الآلي، مشيرا إلى أنه مرحب بهم في قطاعات السجون بعد انقضاء محكومياتهم للتعاقد معهم في ذات التخصصات التي أتقنوها. وأوضح السحيمي أن عددا من النزلاء تم التعاقد معهم مؤخرا للقيام بجملة من المهام الخدمية في العنابر كالإعاشة والنظافة مقابل مكافآت مالية مجزية. و أفاد مدير سجون المنطقة بأن إدارته تدعم النظر في تخفيض المدد الزمنية لبقاء السجين المنتج وراء القضبان، مشيرا إلى أن الجهات المعنية تدرس حاليا تقليص محكوميات النزلاء المنخرطين في الدورات الحرفية والتقنية، لأن التحاقهم بها يعكس جديتهم في تقويم سلوكهم، للاندماج مجددا في المجتمع كمواطنين صالحين يسهمون في بناء الوطن. وفي سياق المشاريع الإنشائية للسجن العام بالمدينة المنورة أوضح اللواء السحيمي بأن جملة من المشاريع التطويرية تستهدف ترميم المباني الحالية وإضافة عنابر ومكاتب إدارية جديدة، إضافة لأعمال التجديد التي بدأت في سجن النساء.

جاء ذلك عقب رعايته حفل تخريج 48 نزيلا اجتازوا بتفوق 5 تخصصات مهنية وتقنية، حيث بدئ الحفل المعد بالقرآن الكريم تلاه كلمة المعهد الصناعي الثاني ألقاها المدرب عبدالله علمي نوه فيها إلى نتاج الشراكة بين إدارته وإدارة السجون وانعكاسها على النزلاء، مشيدا بالدور الذي يقوم به اللواء محيا السحيمي في تذليل العقبات التي تواجه مسيرة التدريب داخل السجن. عقب ذلك ألقى أحد المتدربين كلمة الخريجين شكر خلالها حرص القيادة ودعمها لهم ومؤازرتها في أحلك الظروف، مؤكدا بأنه وزملاءه سيعودون إلى المجتمع بشكل يختلف عما كانوا عليه سابقا، وأنهم ينتظرون الإفراج عنهم للبدء بمشاريع اقتصادية تعود عليهم وأسرهم والوطن بالنفع والفائدة.

شرطة جدة تحقق في اتهام مسنة إفريقية بتعذيب حفيدتها حتى الموت

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153539

سعيد العدواني - جدة

اوقفت شرطة جدة وافدة من الجنسية الصومالية - تجاوزت الخمسين - على خلفية بلاغ من وافدة اخرى تتهم فيه المسنة بقتل حفيدتها " ابنة ابنتها " من خلال ممارسة اساليب تعذيب عديدة ضدها ، غير ان التحقيقات مازالت متواصلة لكشف حقيقة الاتهام وتغيب الطفلة. وبدأت وقائع القضية عندما تلقت شرطة جدة بلاغا من وافدة اشارت فيه الى ان طفلة تقيم مع جدتها بنفس السكن بأحد إحياء وسط جدة ، تتعرض الى التعذيب من جدتها بحجة تربية الطفلة ، وابلغت انها ومنذ عدة أيام لم تشاهد الطفلة وأنها ترجح ان مكروها قد لحق بالطفلة على يد جدتها لامها ، وحددت المبلغة موقع المنزل من خلال تحديد الشارع الذي يقع فيه ولون باب المنزل واغلقت المبلغة الهاتف بعد ذلك الاتصال .

ووجه مدير شرطة جدة اللواء علي بن محمد السعدي الغامدي ومساعده للامن الجنائي على الفور بالتأكد من صحة المعلومات التي ادلت بها الوافدة في اتصالها حيث تم توجيه فرق البحث بقسم شرطة الكندرة للبحث عن المنزل الذي اشارت اليه المتصلة ودلت على عنوانه بتحديد الشارع ليبدأ رجال الأمن في البحث عن المنزل المذكور ويتم الوصول اليه بعد تتبع المعلومات التي تم تسجيلها في البلاغ والعثور على مسنة من الجنسية الصومالية تم ايقافها ونقلها الى قسم شرطة الكندرة واخضاعها للتحقيقات لمعرفة حقيقة ما ذكر في البلاغ واختفاء الطفلة التي اشارت اليها المبلغة ، غير ان التحقيقات مازالت مستمرة ولم يتم التوصل الى أي معلومة حول صحة تعذيب الطفلة من عدمه .

العقيد مسفر بن داخل الجعيد الناطق الاعلامي بشرطة جدة قال ان الجهات الامنية بشرطة جدة تلقت بلاغا من وافدة افريقية اشارت فيه الى ان وافده افريقية اخرى تمارس عمليات تعذيب شديدة ضد طفلة ابنتها التي تقيم معها وان رجال الامن توصلوا للمنزل وتم ايقاف الوافدة وما زالت تخضع للتحقيقات لمعرفة حقيقة البلاغ واشار الجعيد الى انه لم يتم التأكد بعد من صحة البلاغ وان التحقيقات لم تثبت وقوع عمليات تعذيب غير ان التحقيقات مازالت متواصلة مع المسنة.

"الشؤون الاجتماعية" تتدارك النقص في فروعها بزيارات "سرية"

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32152

الرياض - مشاري الشدوي

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف أن هناك بعض النواقص في بعض الفروع التابعة للوزارة، التي يسعى إلى استدراكها قبل أن تتزايد، مؤكداً قيامه بزيارات سرية ومفاجئة شملت جميع الفروع التابعة للشؤون الاجتماعية في منطقة الرياض، للاطلاع على سير العمل، والرفع للوزير بالمرئيات والملاحظات.

وأوضح اليوسف الذي تولى مهامه قبل قرابة الشهر أن الزيارات الأولى للمسؤول لا تكشف له عن جميع الأمور، وإنما هي تدعم تواصله مع المستفيدين من الفروع، وتشرح وجهة نظره في سير العمل بشكل أفضل من أن تكون عبر المخاطبات الورقية، مشيراً إلى أنه يزور الفروع حالياً للاطلاع على العمل عن قرب والوقوف على الصعوبات التي تواجه العاملين فيها، إضافة إلى إبلاغهم التوجيهات ومنهجية العمل التي يريد العمل بها.

ولفت إلى أن العمل الاجتماعي يطغى عليه جانب الاحتساب في الدرجة الأولى والجانب الإنساني، مشيراً إلى أنه يأمل بعد توليه حقيبة وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية أن يحقق نتائج ملموسة في العمل الاجتماعي على المدى القصير وأن تقدم وزارته خدمات ترتقي إلى العمل الاجتماعي الإنساني.

وفي ما يخص رعاية المسنين، ذكر اليوسف أن نسبة المسنين في دور رعاية المسنين قليلة جداً بسبب وجود ضوابط تحد من ذلك، مثل أن لا يكون لدى المسن عائل ولا أسرة ترعاه، لافتا إلى أن الأسرة هي الأحق في رعاية المسن إلى جانب دعم الوزارة للرعاية المنزلية الكاملة.

الغـلاء وندرة الوظائف يحفزان سعوديات للعمل"عاملات نظافـة"

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153539

دعاء نجم - جدة

حفزت ثلاثية الغلاء والبطالة وندرة الوظائف ذات المردود المالى المجزى عددا من السعوديات للتقدم بجرأة لوظيفة " عاملة نظافة " بالمؤسسات والشركات وبعض المدارس الحكومية والخاصة وقالت عاملات أن خوض هذا المجال ليس بالأمر " المعيب " طالما أنه التزام من قبل العاملة الساعية لجلب الرزق الحلال وأضفن ان دورات تدريبية خضعن لها فى كيفية التعاطي مع المهنة الجديدة وقبولها مؤكدات ان المجتمع سيتقبل الفكرة ويزكيها.. "المدينة" التقت العاملات واستمعت لآراء الشركة " المشغلة " .

ظروف جبرية

ام باسل عاملة تقول دفعتني ظروف انفصالي عن زوجي وإعالتى ثلاثة أبناء الى العمل كعاملة نظافة حيث اضطررت إلى الخروج للبحث عن الرزق الحلال وبحثت كثيرا ولكني لم أصل إلا لوظيفة عاملة نظافة وتضيف عملت في مجال التسويق مده زمنية ولكنها كانت شاقة جدا ولم أتحصل منها على أي من احتياجاتي فعزمت على ان اعمل عاملة نظافة براتب شهري أفضل من العمل بنسبة او عمولة ربما تأتي وربما لاتأتي خاصة اني أعيش مع أسرتي والوضع المادي لنا سيئ للغاية وقالت أم باسل انها خضعت لدورات تدريبية لتأهيلها للعمل الجديد.

دورات تدريبية

السيدة وفاء مشرفة على العاملات تقول قبل البدء في إرسال السيدات أو الفتيات إلى أماكن عملهن نقوم بإعطائهن دورة تدريبية للعمل حتى يكن بالمستوى اللائق للعمل كما نقوم بتجهيز ملابس معينة وموحدة حتى يكن بمظهر ملائم وكل يوم تقريبا نستلم أكثر من خمسة طلبات للتوظيف (كعاملات نظافة) من سيدات وفتيات سعوديات حتى وصل العدد الآن إلى 120 طلب تقديم وظيفي من بينهن جامعيات يرغبن في العمل كعاملة نظافة لحاجتهن إلى الوظيفة .

تسويق العاملات

معتزة جمجوم مديرة التسويق قالت قرأت إعلانا في احدى الصحف يطلب مسئولة تسويق لمؤسسة توظيف عاملات نظافة وأعجبتني الفكرة كثيرا فتقدمت لها وعملت بها من عدة أشهر وبحكم طبيعة عملي في التسويق وجدت إقبالا شديدا من الشركات والأقسام النسائية ونطمح في المرحلة القادمة.

مجلة "تايم" الأميركية تزور الرياض لرصد حقوق المراة السعودية

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32170

الرياض - حسام الغيلاني

في ترشيحاتها السنوية في آذار (مارس) الماضي، وضعت مجلة «تايم» الأميركية «تعيين» نورة الفايز نائبة وزير في الحكومة السعودية في المرتبة 11 على سلم ترتيب أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم لعام 2008، ليكون معيار الاختيار «أهمية الخطوة» في سياق تغييرات طاولت الأجهزة التنفيذية والقضائية ومجلس الشورى.

وفي الأسبوع الماضي، كانت مجلة «تايم» على موعد مع «شخص» نورة الفايز، في لقاء قام به مراسل المجلة في الشرق الأوسط اندرو لي بترز، ضمن مجموعة لقاءات تهدف إلى تغطية أبرز ملامح الدعم والإصلاحات، التي يقوم بها الملك عبدالله في مجال حقوق المرأة السعودية.

ومن داخل اللقاء الذي احتواه مقر مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين في الرياض، يقول بترز: «بدت نورة الفايز سعيدة بتعيين نساء سعوديات في مناصب قيادية، وبكل التغييرات التي يقوم بها الملك عبدالله لمصلحة النساء في السعودية»، ويضيف: «بدت ملتزمة تجاه النساء السعوديات ومشغولة بدرس القضايا الكثيرة المطروحة على طاولتها».

وليس كما توقعت ليز تشيني، التي كتبت ترشيح الفايز في مجلة التايم، فقد قابل اندرو بترز نورة الفايز مباشرة من دون دوائر تلفزيونية مغلقة، وتحدثت إليه عن توسيع مشاركة المرأة السعودية في كل المجالات، مع ضرورة المحافظة على القيم والثوابت. كما لم تبد انزعاجها من قضية الاتصال والصلاحيات في عملها الإداري الجديد، مشيرة إلى ارتياح الناس في السعودية وسعادتهم بالفصل بين الجنسين في العمل.

وتغيرت صورة النساء السعوديات في مخيلة بترز بعيداً عن الصورة التخيلية لنورة الفايز بالنقاب، التي رسمها رسام المجلة الأميركية جيفري سميث، فقد استمع إلى الجهود الاجتماعية التي قامت بها بعض النساء السعوديات في مجال حقوق الطفل والمرأة، والمشكلات التي يواجهنها مع الأنظمة الحكومية المتقادمة، وجهود تشريع قوانين الأسرة في المحاكم والأجهزة الأمنية السعودية.

كما شاهد النساء العاملات في المستشفيات والشركات السعودية، ما دعاه للقول: «تسير عملية إعطاء المرأة حقوقها هنا بشكل أسرع من أي مكان في العالم، وبشكل عملي واضح».

ولمس اندرو التنوع الذي يصل الى حد التناقض في شوارع الرياض بين النساء المتبضعات من المحال التجارية ذات الأسماء العالمية الشهيرة في المجمعات الفاخرة، وبين شكاوى النساء البائعات في «بسطات سوق حجاب» من البلدية وأماكن البيع المتوافرة لهن، والتي لا ترحمهن من الغبار وحرارة صيف الرياض « 50 درجة مئوية»، حتى صار من الصعب على مراسل مجلة «تايم» سؤالهن عن حقوق وطموحات المرأة السعودية، فالسؤال في غير محله.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خلاف عائلي قاد والدتها لاختطافها.. السفير السعودي في جاكرتا لـ"الاقتصادية":

سفارة الرياض تفاوض إندونيسية لإعادة طفلة إلى والدها السعودي

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 4/7/1430 هـ الموافق 27 يونيو 2009 العدد 5738
http://www.aleqt.com/2009/06/27/article_244891.html

فهيد الغيثي من الرياض

قطعت السفارة السعودية في جاكرتا شوطا كبيرا، لاستعادة طفلة سعودية من أم إندونيسية تم تهريبها من محافظة جدة إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا عن طريق والدتها الإندونيسية وبمشاركة خالها وسيدة أخرى، على إثر خلاف بين الأب (السعودي) ووالدة الطفلة.

وقال عبد الرحمن محمد أمين الخياط السفير السعودي في جاكرتا في اتصال هاتفي أجرته معه «الاقتصادية» أمس، إن السفارة تسعى في الوقت الراهن لاستعادة الطفلة السعودية وذلك من خلال التنسيق مع أقاربها لأمها، مبينا أن من بين المساعي السعودية محاولة إقناع كبار السن من ذوي الطفلة بالموافقة على إعادتها إلى والدها في السعودية.

وتعود تفاصيل القضية إلى قيام الأم الإندونيسية والمتزوجة من سعودي في وقت سابق بالتنسيق مع شقيقها (خال الطفلة) وشركاء آخرين بتهريب الطفلة.

وقال حينها العقيد مسفر الجعيد المتحدث الأمني لشرطة محافظة جدة، إن الجهات الأمنية في محافظة جدة، وتحديدا مركز شرطة السلامة في المحافظة، تمكنت من ضبط سيدة إندونيسية وشقيقها بعد أن شاركا ودفعا سيدة أخرى من جنسيتهما إلى تهريب طفلتها السعودية إلى العاصمة الإندونيسية.

وأضاف الجعيد، أن التحقيقات لا تزال جارية مع الأم وشقيقها، لمعرفة موقع الفتاة وتحديد الأشخاص المتورطين في القضية، وكذلك معرفة الأسباب التي دفعت الأم إلى تهريب طفلتها للخارج بمشاركة شقيقها.

ويأتي ضبط الجناة في القضية، استكمالا للجهود الكبيرة والمتواصلة لشرطة محافظة جدة، إذ بذلت شرطة جدة جهودا كبيرة بقيادة مديرها اللواء علي السعدي ومدير التحقيقات الجنائية ومدير البحث والتحري ومدير الأدلة الجنائية وفريق العمل المكلف بمتابعة اختطاف الطفلة من الخرج حتى القبض على العصابة في جدة.

وفي بداية الحادثة، أكدت السفارة السعودية في جاكرتا تحركها بطرق قانونية لمحاولة استعادة طفلة سعودية من أم إندونيسية هربت من محافظة جدة بواسطة سيدة من جنسية والدتها وبمشاركة خال الطفلة.

30سجيناً سعودياً خلف قضبان السجون السورية

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32214

مكة المكرمة - عبدالمحصي الشيخ

كشف القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى دمشق فالح بن محمد الرحيلي لـ «الحياة» عن وجود نحو 30 سجيناً سعودياً يقضون فترات عقوبات مختلفة في السجون السورية، مؤكداً أن جرائم السجناء السعوديين في سورية تنوعت بين تهريب المخدرات والتزوير وبعض القضايا الجنائية الأخرى، مشيراً إلى أن نصفهم يقضون فترات عقوباتهم داخل سجون العاصمة دمشق، بينما تتوزع البقية على مختلف سجون مدن ومحافظات سورية.

وأوضح الرحيلي أن السجناء السعوديين يحظون بمتابعة كبيرة من قسم الرعايا، الذي وفر لكل منهم محامياً يترافع عنه ويطلع على مجريات سير قضيته، إضافة إلى تأمين كسوة صيفية وأخرى شتوية لهم، فضلاً عن صرف مبلغ شهري يقدر بـ 4000 ليرة سورية لكل منهم، منوهاً إلى أن مندوبين من قسم الرعايا يزورنهم باستمرار للاطمئنان على أحوالهم وتلبية حاجاتهم.

وكشف القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين في دمشق أن توجيهات حكومية عليا تصله باستمرار للمطالبة بضرورة الالتفاتة إلى وضع الجالية السعودية المقيمة في دمشق والتي يقدر عددها بـ 1961 فرداً، وتحسين أوضاعها وتلبية كل حاجاتها ومتطلباتها. لافتاً إلى أن تلك التوصيات شملت الطلاب السعوديين في سورية والذين يقدر عددهم بـ 160 طالباً، يحظون بالرعاية والدعم من السفارة.

دبلوماسيات لـ المدينة : المليك أنصف المرأة ورد اعتبارها في المجتمع

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153317

حسين أبوعايد - القاهرة

أكدت سعوديات بارزات مقيمات بالقاهرة أن خادم الحرمين الشريفين انحاز دائما للكفاءات النسائية، وحرص على تمكين المرأة ورد الاعتبار لدورها، حتى أصبحت منهن نائبة الوزير ومديرة الجامعة والدبلوماسية وسيدة الأعمال، وأوضحن أن المرأة السعودية في عهده الزاهر تبوأت مكانة عالية، بعد أن أصبح لها راعياً ونصيراً ومدافعاً صلباً عن دورها ومكانتها ومساهماتها، حيث شجع دورهن في تنمية ورقي المجتمع، ووجه بتذليل كل المعوقات التي تحول دون إطلاق طاقاتهن في إطار احترام قيم الدين وعادات المجتمع وتقاليده. وأشرن الى أن المملكة منذ مبايعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز شهدت إنجازات جليلة تميزت بالشمولية والتكامل لتشكل حقبة فريدة في بناء الوطن، أصبحت فيها المرأة جزءا مهما في عملية التنمية، حيث اهتم بشؤونها وتطوير قدراتها بالتعليم والتشغيل والصحة، ومنها إنشاء جامعة للبنات في مدينة الرياض، والتي تعد أكبر جامعة للبنات في العالم.

نقلة نوعية

تقول الوزير المفوض بجامعة الدول العربية ورئيس قسم الطاقة المتجددة صالحة أبوسبعة: أن المرأة السعودية لها دورها الإيجابي في بناء كيان اجتماعي واقتصادي قوي للمملكة، ولا أحد ينكر ما تشهده من تطور ملحوظ على جميع المستويات فى عهد الملك عبدالله حفظه الله، الأمر الذى أحدث نقلة نوعية في وعي المجتمع وإدراكه لأهمية نصفه الآخر، وفتح الباب على إسهام المرأة في تحقيق النهضة الشاملة والتنمية بأبعادها. وترى صالحة أن الوعي بأهمية المرأة باعتبارها نصف المجتمع على مستوى القيادة السياسية أدى الى تحقيق انجازات كبيرة على هذا الصعيد، حيث تتبوأ المناصب بما في ذلك المناصب الوزارية ومشاركتها بفاعلية في اطلاق قوى التجديد والإبداع، وأعطت دفعة قوية لتعزيز الجهود لوضعها في المسار الصحيح بأن تكون شريكاً للرجل في بناء المملكة، الأمر الذى أدى الى رسم مثال يحتذى به على المستويات الاقليمية والدولية. وطالبت أبوسبعة بضرورة إيجاد دور أكثر فاعلية للمرأة فى تنمية المجتمع وتطويره، وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والحياتية والتربوية، استكمالا لما تم انجازه فى عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي يخطو خطوات واسعة ليست متسرعة في كافة مناحي الحياة.

تربع فى القلوب

وتقول الكاتبة والروائية السعودية نبيلة حسني محجوب: لا شك أن التغيير الايجابي الذي اكتنف حياة المواطن السعودي كبير في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو كذلك بالنسبة للمرأة السعودية، فمنذ صيف 2005م انجلى وجه السماء اللازوردي، وبدأت الشمس تخاتل الآمال والطموحات في أحايين كثيرة، ذلك هو فصل الربيع الذي تعيشه المملكة في عهد مليكها المفدى. وهو تاريخ البيعة التاريخية التي وحدت وجدان شعب على حب ملكه المتوج على عرش القلوب. وتوضح نبيلة محجوب أن المرأة السعودية تفاءلت بحل القضايا الشائكة، التي تكونت عبر أزمنة مختلفة، وتحولت إلى كرة هائلة من الخيوط المتشابكة، كلما أمسكت طرف تاهت منك الأطراف الأخرى، لأن السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين، ورؤيته المشمولة بإنسانيته وأبوته وحكمته وحبه، تحولت إلى خلطة سرية تذوب فيها القضايا الشائكة والمتشابكة، لترفعه على عرش القلوب.

وأشارت الى أن خادم الحرمين الشريفين عمل على ترسيخ المساواة الحقيقة المتسقة مع ديننا السمح، فالمساواة التي نطالب بها ورسخها المليك هي تكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فالمرأة شريك بنسبة متساوية في لقاءات الحوار الوطني، كذلك برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث

الخارجي، لم يفرق بين الإناث والذكور في فرص الابتعاث، وتعيين عميدة لجامعة الأميرة نوره خطوة ايجابية تفتح طاقة الأمل للأكاديميات في إمكانية توليهن العمادة بعد أن كانت مقصورة على زملائهن في التخصص من الرجال، وتعيين امرأة في منصب نائب وزير التعليم، فهي خطوة ايجابية ستأتي قريبا بنساء قديرات في مراكز صنع القرار، تخلصن من الروتين ومن هيمنة العقلية الذكورية.

تمكين الكفاءات

وتوضح الهام غسان المستشارة الدبلوماسية بمنظمة العمل العربية: أن خادم الحرمين الشريفين منح المرأة السعودية فرصة أوسع فى مختلف المجالات خاصة فى مجال العمل، حيث تم تعيين نائبة لوزير التعليم فى عهده وهو مؤشر جيد وطموح لفتح مجالات أوسع للمرأة فى الوظائف القيادية ونحو تمكين الكفاءات، الأمر الذى يعكس دعمه حفظه الله للمرأة فى المنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن الدعم الفنى والأدبي، والتشجيع على أداء العمل. وهو ما جعلنى أتقلد هذه المكانة، وهو ما يحملنا مسئولية مضاعفة في هذه المناصب. وقالت المستشارة الهام غسان أن دعم المليك وضع المرأة فى عضوية مجالس إدارات الغرف التجارية، لافتة أنه منذ كان ولياً للعهد كان معروف عنه طيبة قلبه فامتلك عقول وقلوب الناس، فهو يحنو على الشيخ والطفل والعجوز، وهو ما انعكس حبا وعشقا ودعاءً له بالتوفيق وطول العمر. كما سمح للمرأة بدخول معترك الحياة تنشيطا للحياة السياسية بصورة أكبر، الأمر الذى كان له الأثر الجيد في تعزيز دورها وتعظيم مشاركتها في ممارسة حقها، وذلك لإدراكه وحرصه على أهمية مشاركة المرأة لدفع مسيرة التنمية.

السجون تستحدث 4 عنابر لغير المدخنين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1430هـ - 28 يونيو 2009م - العدد 14979
http://www.alriyadh.com/2009/06/28/article440645.html

الرياض- فيصل العتيبي

كشفت المديرية العامة للسجون استحداثها أربعة عنابر لغير المدخنين بإصلاحية الحاير وتسميتها بالعنابر المثالية. وذلك في خطوة تعد الأولى على مستوى سجون المملكة. أوضح ذلك ل الرياض اللواء الدكتور علي الحارثي المدير العام للمديرية العامة للسجون، وقال إن القرار يساعد أكثر من 7000سجين على الإقلاع عن التدخين والعودة إلى حياتهم الطبيعية مبكرا. وأفاد الحارثي أن الإصلاحية تقوم برعاية السجناء عبر برامج دينية وتربوية متنوعة خلال فترة الصيف وذلك بهدف توفير أقصى درجات الرعاية والاهتمام حسب توجيهات ولاة الأمر حفظهم الله. مبينا أن هؤلاء النزلاء يداومون على حلقات تحفيظ القران وقراءة الكتب النافعة. من جانبه أشاد الشيخ منصور الرشودي الداعية بإصلاحية الحاير بهذه الخطوة، وقال: إن الالتزام بالآداب والأخلاق العامة يساهم في تحسين مستوى الثقافة داخل السجون معربا عن شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .وسمو نائبه وسمو مساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف. من جهة أخرى عبر عدد من سجناء إصلاحية الحاير ل «الرياض» عن فرحتهم الغامرة بهذه الخطوة غير المستغربة من المسؤولين.

اللواء الحارثي: نسعى لإيجاد "أوقاف" تُصرَف على "لجنة السجناء"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32461

جدة - «الحياة»

كشف المدير العام للسجون نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم اللواء الدكتور على بن حسين الحارثى سعي اللجنة إلى إيجاد أوقاف خيرية للصرف من إيرادها على أعمالها، «سواء كانت هذه الأوقاف من خلال الجهات المعنية التي لديها أوقاف، أو من خلال الأوقاف الشخصية التي يوقفها بعض الموسرين على أعمال اللجنة». وقال اللواء الحارثي في تصريح إلى «الحياة» حول إمكان سعي اللجنة مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتخصيص جزء من الإسكان الخيري الذي أعلن عنه أخيراً لصالح أسر السجناء وبعض السجناء المعسرين: «إن السجين مواطن كغيره من المواطنين والإسكان الخيري له ضوابطه ومتى ما انطبقت عليهم الشروط فسيحصلون عليه أسوة بغيرهم من المواطنين، ولكن نحن في اللجنة لم نتخذ خطوة في هذا الشأن، لأن حقوق السجين هي حقوق المواطن نفسها».

انطلاق ندوة تطوير مرفق القضاء بالمدينة اليوم

المحامون يقترحون زيادة مرتبات القضاة 200%

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1430هـ - 28 يونيو 2009م - العدد 14979
http://www.alriyadh.com/2009/06/28/article440770.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي :

تنطلق مساء اليوم بالمدينة المنورة الندوة التعريفية للخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء بالمملكة ، ويلقي نائب مدير المشروع الدكتور ناصر الصائغ أولى المحاضرات في القاعة المعدة بفندق الموفنبيك (جنوبي المحكمة) ، بحضور قضاة المحاكم العامة والمحكمة الإدارية،و منسوبي امارة المنطقة، وفرع وزارة العدل، وجهات التحقيق والاستدلال، والجهات الأخرى، وعدد كبير من المهتمين بالقضايا العدلية والحقوقية .

ويشرف على تنفيذ هذا المشروع التطويري المهم معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ، بهدف إعداد خطة إستراتيجية للوزارة بعيدة المدى للعشرين سنة المقبلة لتطوير وتوثيق مرفق القضاء ، وإعداد خطة تنفيذية مرحلية للخمس سنوات الأولى تشتمل على برامج ومشروعات ومبادرات علمية لتحقيق الخطة مع وضع آليات للتنفيذ ورصد الميزانية المقررة وتحديد الجدول الزمني، ووضع آليات لعمليات المراقبة والمراجعة الدورية والتطوير الاستراتيجي للخطة ويشمل نطاق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة كافة الجهات التي تشرف عليها وزارة العدل مع الأخذ في الاعتبار جميع العلاقات والارتباطات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الوزارة .

وقد روعي في الخطة الإستراتيجية تفعيل عدد من المحاور أولها: الموارد البشرية ويهدف إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية للوزارة وآليات الاستقطاب والاستبعاد والتطوير المهاري والنمو المهني، وثانيها: محور الهياكل التنظيمية ويهدف إلى وضع الهياكل التنظيمية الرئيسة والفرعية لأجهزة مرفق العدل والقضاء والتوثيق في المملكة ، وثالثها: محور الإجراءات والنظم والنماذج ويهدف إلى دراسة الإجراءات والنظم الإدارية الحالية في مرفق القضاء والتوثيق وتقويمها واقتراح أمثل الطرق لتبسيطها وإعادة هندستها واستخدام التقنية الحديثة المناسبة لها، ورابعها: محور البيئة العدلية ويهدف إلى دراسة الوضع الراهن لمكونات البيئة العدلية وتحديد الاحتياجات واقتراح وسائل التطوير اللازمة لها، وخامسها: محور الثقافة العدلية ويهدف إلى صياغة إستراتيجية لتعزيز متطلبات الثقافة العدلية لدى منسوبي مرفق القضاء والتوثيق في المملكة والجهات ذات العلاقة.

إلى ذلك أوضح نائب رئيس لجنة المحامين بالمملكة سلطان بن زاحم أنه قد استند في إعداد الخطة على أحدث أساليب التخطيط الإستراتيجي مع التركيز على منهجية القضاء في المملكة المستمد من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتشريعاته السمحة الصالحة لكل زمان ومكان مع مراعاة الخطط التنموية والرؤى الاقتصادية المستقبلية.

وأضاف أن القضاء في الإسلام من أسمى الولايات ، وعمل القاضي هو تمكين سيادة هذه الشريعة القائمة على العدل والمساواة بين جميع الناس ومنصب القضاء في الإسلام يعد من أجل المناصب قدراً وأشرفها ذكراً وأعزها مكاناً وأعظمها خطراً وشأناً لما يتولاه القاضي من الحكم في الدماء والأموال والأعراض وما يُتوصل بذلك من ضروب المنافع ودفع المضار ، و هي تتطلب معرفة بتطبيق النص الشرعي على الوقائع والمنازعات مما يستلزم العلم بنص الشارع وفهم المراد منه كما يستلزم إلى جانب ذلك معرفة كُنه الشيء محل النزاع واستنباط حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات فيستلزم معرفة عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه ومن ثم ترجيح حجج بعض الخصوم على بعض وهو عمل شاق لا يدركه إلا من مارسه كالقضاة أو كان قريبا منهم كالمحامين.

وأكد ابن زاحم أن محامي المملكة اجمعوا على أهمية تحسين الكادر المالي للقضاة واقترحوا زيادة مرتباتهم 200% تواؤماً مع مقامهم الاجتماعي وتلبية لاحتياجاتهم ، وأن ترصد مكافأة لمن يحصل على تقدير متميز لعدة مرات وبالمقابل يفعل التفتيش دوره بشكل متتابع مشدداً على أن المحامين بصدد رفع مطالبهم للمقام السامي.

السجن والغرامة لمدّعي تملك الأراضي الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1430هـ - 28 يونيو 2009م - العدد 14979
http://www.alriyadh.com/2009/06/28/article440641.html

أكدت أمانة جدة أن عمليات الإزالة التي تنفذها لجنة التعديات على الأراضي والمباني الموجودة بحي الخمرة جنوب جدة استهدفت مباني غير مملوكة بصكوك رسمية، واتسمت بالعشوائية في بنائها. وأوضح رئيس لجنة الأراضي وإزالة التعديات بالأمانة المهندس سمير باصبرين أن عمليات الإزالة التي تنفذها اللجنة تتم وفق الأنظمة المنصوص عليها والتي كفلتها القوانين في مثل هذه الحالات، لافتا إلى الأمر السامي الكريم والمعمم من قبل صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة والذي يتضمن تشكيل لجان رئيسية ذات كفاءة عالية بكل إمارة رئيسية يطلق عليها اسم (لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات)، وذلك بشأن استيلاء البعض على أراض سكنية وزراعية أو خلافه بطرق غير شرعية، وادعاء التملك بوضع اليد والإحياء وبموجب مبايعات ووثائق عادية، حيث تتم مجازاة مدعي التملك بغرامة لا تقل عن 10 آلاف ريال ولا تزيد على 50 ألفا، بالإضافة إلى السجن لمدة تتراوح من 15 يوما إلى شهر، أو بهما معا في حالة تكرار ذلك. وأضاف المهندس باصبرين أن عمليات بيع تلك الأراضي كانت غير نظامية، وغالبا ما تتم في أيام الإجازات أو خارج أوقات الدوام، إلى جانب أن المواطنين قد تسرعوا في شرائها نظرا لوجودها في مواقع مخالفة، مشيرا إلى أن اللجنة أزالت مواقع في المنطقة الواقعة جنوب محافظة جدة بمحاذاة طريق الساحل لأن معظمها كان أحواشا مستحدثة لا يملك أصحابها صكوكاً رسمية بشأنها، فضلا عن أن جميع الشروط النظامية لا تنطبق على هذه المواقع، وبالتالي لا يمكنهم البقاء فيها. وأكد باصبرين أنه تم إخطار المتعدين بثلاثة إنذارات، وذلك لمراجعة اللجنة في ذلك، ولكنهم لم يلتزموا بالتعليمات، ولم يحضر كل منهم ما يفيد ملكيته بإثبات رسمي أو سند قانوني حسب ما نصت عليه التعليمات .. وأشار إلى أن المحافظ وجه بتطبيق التعليمات بما يقضي بأن من لديه مستندات يمكنه البقاء في الموقع، أما من لا يملك تلك المستندات فتطبق بحقه الأنظمة، مع إزالة الموقع المتعدى عليه. ولفت إلى ان المباني التي أزيلت شملت أحواشاً مظلمة تفتقد للكهرباء، كما أنها غير مأهولة بالسكان، نافياً في الوقت ذاته إزالة أية منازل مأهولة أو لدى مالكيها أية مستمسكات تثبت أحقيتهم بامتلاك هذه المواقع.

كشف غموض قتل الطفلة ضحية العنف الأسري

يستأجر 6 من بني جلدتها للتخلص من الجثة مقابل 3 آلاف ريال

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/05هـ) 28/ يونيو/2009 العدد : 2933
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090628/Con20090628287717.htm

إبراهيم علوي ـ جدة

نجحت شرطة جدة في إماطة اللثام عن جريمة بالغة الغموض والغرابة وقعت في أحد أحياء مدينة جدة، حيث أقدم ستة صوماليين على دفن طفلة (8 أعوام) عقب وفاتها، وذلك لإخفاء مقتلها تحت التعذيب على يد جدتها في ظل وجود شبهات حولها، وهو ما تحقق الأجهزة الأمنية فيه حاليا بعد أن كشفت جميع أفراد العصابة. سقوط العصابة جاء بعد تحقيقات وتحريات مكثفة بذلها فريق التحقيق في مركز شرطة الكندرة وشعبة التحريات والبحث الجنائي، والذين نجحوا في الوصول إلى جدة الطفلة والتي تعد المتهم الرئيسي في وفاتها، إضافة إلى أعوانها ممن ساهموا في دفن الطفلة وذلك بعد التوصل إلى الموقع الذي دفنت فيه داخل عمارة تحت الإنشاء مكونة من خمسة أدوار في حي باب شريف في جدة القديمة.

تفاصيل الحادثة بدأت عندما تلقت شرطة جدة بلاغا غامضا تقدمت به سيدة من الجنسية الإفريقية أكدت من خلاله تعرض طفلة (8 أعوام) إلى عنف جسدي تسبب في وفاتها على حد قولها، وأشارت المبلغة إلى عنوان ذوي الطفلة وحددته في وسط جدة، ولم تقدم معلومات إضافية خلال بلاغها والذي حصرته في الاتصال الهاتفي بغرفة العمليات التابعة للشرطة.

وذكرت السيدة في بلاغها الهاتفي أنها شاهدت سيدة صومالية مسنة تعذب حفيدتها بقسوة وبصورة مستمرة بحجة تربيتها، مشيرة إلى أن هذه الطفلة لم تعد تشاهد داخل الحي ولديها شكوك بأنها فارقت الحياة نتيجة للعنف الذي تتعرض له على يد جدتها داخل منزل بينت موقعه وشارعه ولون بابه في حي حددته بدقة في وسط جدة، ومن ثم أغلقت هاتفها منهية مكالمتها.

التحفظ على جدة الطفلة

رجال الأمن تعاملوا مع البلاغ بشكل جدي وتم نشر عشرات رجال الأمن في الحي المشار إليه في البلاغ، وخلال ساعات تم التوصل إلى المنزل المحدد، وكانت تسكنه سيدة صومالية أشار سكان الحي إلى أنها تتلقى العزاء في وفاة أحد أقاربها وجرى استدعاؤها للتحقيق، حيث أفادت بأن حفيدتها توفيت بعد إصابتها بالإسهال والحمى.

ادعاءات الجدة لم تنته بعد حيث أكدت لرجال الأمن في مركز شرطة الكندرة بقيادة العقيد صالح بويخيت تسليم الطفلة إلى أمها، وأكدت بأنها لا تعرف عنوان سكنها الجديد على حد وصفها، وهو ما عزز الشبهات بأن الجدة تخفي معلومات لذا جرى التحفظ عليها على ذمه التحقيق.

صاحبة البلاغ الغامض تعترف

وواصل رجال البحث الجنائي في المركز البحث عن الأم في عدة مواقع، وفي تلك الأثناء زارت سيدة صومالية الجدة الموقوفة بحجة الاطمئنان عليها كونها قريبة لها، وشك ضابط التحقيق في الأسباب التي ساقتها السيدة والتي ظهر عليها الارتباك والخوف ليقوم الضابط بمواجهتها بأنها السيدة المتصلة التي قدمت بلاغا بالحادثة، وحاولت الإنكار لبعض الوقت غير أنها عادت لتعترف بأنها صاحبة البلاغ، وأرشدت على جهازها الجوال والرقم الذي اتصلت منه؛ وذلك لكي تكشف ما تقوم به جدة الطفلة بعد أن شاهدتها أكثر من مرة تقسو في ضربها وتعنيفها، غير أنها خافت أن تتم مساءلتها ودلت على زوج والدة الطفلة وموقع عمله.

استدعاء والدة القتيلة وزوجها

تسارع الأحداث مكن رجال الأمن من المضي في تحقيقاتهم المكثفة وجرى إحضار الزوج والذي أرشد على مقر سكنه، وتم استدعاء والدة الطفلة وكانت المفاجأة بأنها تعلم بأن طفلتها توفيت وأنكرت استلامها من والدتها على حد قولها.

وأضافت خلال التحقيقات معها أنها أم الطفلة ووالدها يمني تزوجها وأنجبتها قبل أن يفترقا ويسافر طليقها، وظلت الطفلة معها حتى تزوجت زوجها الحالي وتركت الطفلة مع والدتها كونها جدة الطفلة، وقالت: أخبرتني والدتي بأن طفلتي مرضت وتوفيت وحضرت وشاهدتها وغادرت حيث تولت هي دفنها على حد زعمها.

3 آلاف للتخلص من الجثة

اعترافات الأم كانت مفاجئة لفريق التحقيق بعد أن تركت طفلتها متوفاة دون أن تبادر لدفنها أو كشف الأسباب الحقيقية للوفاة، وتم التحفظ عليها ومواجهتها بوالدتها والتي انهارت لتعترف بأن الطفلة توفيت في منزلها وأنها طلبت من والدة الطفلة الحضور، غير أنها حضرت وشاهدتها وتركتها على حالها وغادرت؛ لذا لجأت للبحث عمن يخلصها من جثة الطفلة حتى لا يتم الكشف عن أسباب الوفاة، ووجدت إحدى بنات جلدتها حيث طلبت منها مبلغ ثلاثة آلاف ريال لكي تخلصها من الجثة ووافقت على الفور.

المرأة غادرت منزل الجدة واتفقت مع أحد معارفها من نفس جنسيتها على التخلص من جثة الطفلة مقابل 1500 ريال، وبادر هو بالاتفاق مع آخر مقابل 800 ريال لكي يتخلصا من الجثة، واستمر الأمر بأن وجدوا أحد الصوماليين كان يعمل في مجال البناء أشار إلى أنه يعرف عمارة تتكون من خمسة أدوار في حي باب شريف يعمل فيها حارسا، ويستطيعون دفن الجثة داخلها دون أن يلاحظهم أي شخص وسيأخذ مبلغ 400 ريال مقابل ذلك.

التنسيق بدأ مع المرأة وانتهى مع حارس العمارة، حيث حضر رجلان مع المرأة إلى منزل الجدة وحملا الطفلة وغادرا بالجثة إلى العمارة، والتي كان يتواجد عندها بقية أفراد العصابة والذين استلموا الجثة ودلفوا إلى المبنى واختاروا أحد الممرات المغلقة، حيث حفروا قبرا صغيرا وضعوها بداخله قبل أن يدفنوه ويغادروا لاستلام أموالهم، الجدة بدورها تقبلت العزاء في حفيدتها بحجة وفاتها حتى لا تثير الانتباه إليها غير أن اتصال قريبتها كشف دورها في الجريمة .

اعترافات تقود إلى قبر القتيلة

اعترافات الجناة قادت إلى عمارة تحت الإنشاء وتم تطويقها مساء أمس بنخبة من رجال التحقيقات الجنائية في الشرطة، بمتابعة من مدير شرطة جدة اللواء علي الغامدي ومباشرة ميدانية من مساعده للأمن الجنائي و مدير التحقيقات الجنائية ورئيس مركز شرطة الكندرة ورئيس التحقيقات في المركز وخبراء الأدلة الجنائية، والذين طوقوا الموقع بشريط عازل وتم توثيق الحادثة و عمل رجال الأمن في نبش القبر واستخراج الجثة، حيث أشار الطبيب الشرعي إلى أن رأس الجثة مفصول عنها وأشار إلى أنه قد يكون نتيجة للتحلل الكامل الذي أصاب الجثة بعد أن ظهرت عظام الجمجمة واضحة، إضافة إلى بقية عظام الجسم، وأشار الطبيب الشرعي في تقريره المبدئي إلى أن أسباب الوفاة الحقيقية سيتم الكشف عنها بعد الكشف الطبي اللازم عليها.

الموقع غص بالعديد من المواطنين والمقيمين والذين أذهلهم توصل رجال الأمن لخيوط الجريمة، وكشف الموقع الذي دفنت فيه الطفلة رغم أن المنطقة تشهد حركة يومية دائبة من قبل عمال المقاولات كما يقول سالم الزيلعي، مشيرا إلى أنه يعمل بجوار العمارة ولم يكن يتوقع أن يكون بداخلها قبر لطفلة بريئة.

الناطق الإعلامي في شرطة جدة العقيد مسفر الجعيد أشار إلى أن التحقيقات لا تزال تتواصل مع الموقوفين وجميعهم من جنسية واحدة مؤكدا التوصل إلى قبر الطفلة.

نداء إيواء عاجل لفتاتين وطفل تعرضوا لعنف العم

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/05هـ) 28/ يونيو/2009 العدد : 2933
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090628/Con20090628287849.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

رفعت وزارة الشؤون الاجتماعية طلبا عاجلا لإيواء فتاتين وطفل تعرضوا لعنف أسري من عمهم الذي آلت إليه ولايتهم بعد سجن والدهم وزواج أمهم.

وأوضح لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في فرع الوزارة في مكة المكرمة دراسة حالة الأبناء ورفع الطلب لإيوائهم العاجل وانتظار الموافقة النهائية على طلب الأخصائيين الاجتماعيين.

وكانت الفتاتان وتبلغان من العمر 13، 14 عاما وشقيقهما ذي التسعة أعوام، وجدوا أنفسهم خارج المنزل بعد سجن والدهم وزواج أمهم وطرد عمهم لهم، وهو الذي آلت إليه الولاية بعد سجن والدهم، وظلوا يفترشون أرصفة مكة المكرمة ومساجدها وحتى أروقة الأسواق طوال فترة مضت، فيما يقتاتون على فضلات المحسنين وصدقات فاعلي الخير.

وأوضحت شهلة (الفتاة الكبرى) أنها وشقيقتها وشقيقها كانوا يضطرون في بعض الأحيان لطلب الطعام من أصحاب المطاعم والبوفيهات التي يديرها عدد من العمالة الأجنبية، ما أدى لتعرضهم للابتزاز أكثر من مرة مقابل الحصول على مساعدة، حتى وجدهم جارهم القديم واستضافهم مع عائلته لحين انتهاء طلبهم في وزارة الشؤون الاجتماعية.

لكن استضافة الجار لهم تسببت له في مساءلة قانونية مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ وجهت له تهمة الخلوة غير الشرعية بالفتيات، ولا تزال قضيته منظورة في المحكمة. وهنا فضل سالم المرواني (المتحدث الرسمي باسم الهيئة في مكة) عدم التعليق لحين الانتهاء من القضية.

موقع إلكتروني موحد لجامعات الرياض .. مديرة جامعة الأميرة نورة لـ "عكاظ" :

المرأة السعودية لاتحتاج لمن يدافع عنها

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/05هـ) 28/ يونيو/2009 العدد : 2933
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090628/Con20090628287725.htm

ماجد المفضلي ـ مكة المكرمة

أوضحت لـ «عكاظ» مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن الأميرة جوهرة بنت فهد أن المرأة السعودية تحظى بكامل الحقوق، وليست في حاجة إلى من يدافع عنها.

وقالت عقب الاجتماع التشاوري لمديري الجامعات الذي عقد برئاسة وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري في جامعة أم القرى البارحة الأولى:

«المرأة السعودية ليست في حاجة إلى أن أقدم لها الدعم، فالمرأة في بلادنا تحظى بمكانة كبيرة، وبدعم من القيادة العليا لهذه البلاد، وفي مقدمتهم الملك عبد الله بن عبد العزيز»، مشيرة إلى أنها ليست وحدها فقط تطرح رؤى المرأة خلال الاجتماعات الدورية لقادة التعليم العالي «فجميع مديري الجامعات ينقلون احتياجات وتطلعات المرأة من خلال الكليات والأقسام النسائية في كافة الجامعات». وأضافت الأميرة جوهرة: «إننا كنساء لسنا في حاجة إلى من يدافع عنا؛ لأن المرأة في هذا الوطن تحظى بحقوقها كاملة، وهذا ماينطبق على الطالبة»، كاشفة عن تخصيص ثمانية آلاف مقعد للطالبات في جامعة الأميرة نورة هذا العام.

ولفتت الأميرة جوهرة (المرأة الوحيدة التي حضرت الاجتماع التشاوري وسط 22 من مديري الجامعات) إلى إنشاء موقع إلكتروني موحد لجامعات مدينة الرياض؛ للتسهيل على الطالبات. وأبانت أن كافة الرؤى التي طرحت في الاجتماع التشاوري متقاربة، مؤكدة أن ما تحتاجه الفتاة السعودية في جامعة الأميرة نورة متوفر في جامعة الملك سعود وفي جامعة القصيم، وموجود في أية جامعة أخرى.

برامج نوعية ومميزة

ووصف الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن العثمان مدير جامعة الملك سعود الاجتماع التشاوري لمديري الجامعات بقيادة وزير التعليم العالي بأنه مهم جدا، وأبلغ «عكاظ» أن الاجتماع ناقش برامج نوعية مميزة، من أهمها: توقيع عقود تمويلية من وزارة التعليم العالي للجامعات لتطوير الأقسام الأكاديمية، وتحديث الخطط بما يتفق مع متطلبات سوق العمل كما ونوعا.

فرص استثمارية معرفية

وأوضح مدير جامعة الملك سعود بأن المجتمعين طالبوا بضرورة استمرار الجامعات في اعتماد برامجها الأكاديمية، سواء من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، أو من الهيئات العالمية المتخصصة، مبينا أن الجامعة ستوفر هذا العام في الرياض ومحافظاتها 36 ألف مقعد للطالبات والطلاب من خريجي المرحلة الثانوية من الراغبين في التسجيل في الجامعة، وتمثل نسبة الطالبات فيها حوالى 56 في المائة، والبقية للطلاب.

وأشار العثمان إلى أن الجامعة وفرت 27 ألف مقعد، وهذا العام ستقدم فرصة القبول لـ 13 في المائة من خريجي الثانوية العامة على مستوى المملكة ،كما توفر فرصا لـ 50 في المائة من الخريجين على مستوى منطقة الرياض، بالإضافة إلى فرص استثمارية في القطاع المعرفي ستعلن قريبا، وستبدأ الجامعة بستة نماذج منها كمرحلة أولى.. وإلى ذلك ذكر مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور محمد سليمان أبا الخيل أن الاجتماع التنسيقي لمديري الجامعات بحث كثيرا من الأمور والمعطيات، وأنجز قضايا مهمة تساعد الجامعات في تطوير أدائها وتحقيق رسالتها، وكذلك تحقيق تطلعات ولاة الأمر الساعية إلى دعمها، وجعلها في مصاف الجامعات المتقدمة.

المحكمة تنظر رد اعتبار موظف حكومي وتعويض مواطن مالياً

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153822

فهد الحسني - جدة

تنظر المحكمة الجزئية بجدة في قضية تعويض مالي ورد اعتبار رفعها موظف حكومي ومواطن اخر ضد احد أشهر محالات العود والعنبر في المملكة يتهمه فيها الاخير بالاحتيال عليه وبيعه ساعة مرصعة بالالماس وقلم ذهب اتضح انها مقلدة وحجز مبلغ البضاعة خلال هذه الفترة اضافة الى رد اعتبار الموظف الحكومي الذي اتهم بالرشوة.

وفي تفاصيل القضية وفقا لما جاء في لائحة الدعوى ان المواطن بعد شرائه الساعة والقلم من المحل اكتشف انهما مقلدتان فابلغ فرع وزارة التجارة بجدة الذي بادر بإرسال مفتش للوقوف ميدانيا على معروضات المحل الشهير بشارع التحلية، وعند وصول المواطن والمفتش وإبراز الاخير لهويته حسب النظام، هرب احد البائعين وبقي اخر انكر وجود ساعات في المحل، فدل المواطن " الضحية " على موقعها ليتم الوقوف على نوعية البضائع ورصد المفتش عددا منها مغشوشة وتباع بأسعار " خيالية " على الزبائن رجالا ونساء على انها ذات ماركات وعلامات تجارية شهيرة، وتم اعداد محضر رسمي بالكميات المرصودة.

وبعد ان اشعر العامل كفيله تم الاتصال على الشرطة التي سارعت إلى الموقع لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

وأقام صاحب المحل الشهير دعوى ضد المواطن ومفتش وزارة التجارة يتهمهما فيها بالتهجم على المحل وكسر احد الابواب، كما اتهم الاخير بالتواطؤ واخذ رشوة لقاء توجهه الى المحل، الامر الذي دفع المواطن والمفتش الى تقديم دعوى الى المحكمة الجزئية ضد صاحب المحل حيث يطالب المواطن بإسترداد مبلغ البضاعة التي اشتراها والتي اتضح انها مقلدة، فيما يطالب الموظف برد الاعتبار بعد اتهامه بالرشوة من قِبَل صاحب المحل.

مدير عام السجون: توجّه لإلغاء صحيفة السوابق للسجناء المعفو عنهم

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153802

جريدة المدينة

أكد اللواء دكتور على الحارثي مدير سجون المملكة، نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء بدء العمل باتفاقية رد الاعتبار لخريجي السجون التي وقعت في وقت سابق مع وزارة العدل . وكشف عن توجه إدارته لإلغاء صحيفة السوابق للسجناء المعفو عنهم، مؤكدا أن استمرار العمل بهذه الصحيفة نتج عنه أضرار اجتماعية واقتصادية ونفسية للسجناء المعفو عنهم، مؤكدا مخاطبة الجهات الرسمية لإلغاء العمل بها.وأوضح أن المديرية العامة للسجون بدأت العمل بنظام مستحدث للسجن والتوقيف يطبق على جميع السجناء، مثل منح السجين حسن السيرة والسلوك إجازة لمدة 24 ساعة في الشهر خارج السجن، بالإضافة للمادة رقم 25 والتي تنص على إعفائه من ربع المدة المحكوم بها، مؤكدا أن أعداد السجناء في ارتفاع تصاعدي توافقاً مع التزايد السكاني المطرد، وأشار اللواء الحارثي إلى أن أبرز القضايا المخدرات والسرقات والأخلاقيات وأكد أن التنسيق يجري حالياً مع الجهات المختصة لكي يتمكن السجناء من مواصلة تعليمهم الجامعي عن بعد، باستخدام شبكة «الانترنت»، فيما بلغ عدد السجناء الراغبين في مواصلة تعليمهم عن طريق التعليم الجامعي عن بعد 567 طالباً، مشيرا إلى أن 3 جامعات بدأت باستقبال السجناء لاستكمال دراستهم العليا .وأكد الحارثي على أهمية تطبيق العقوبات البديلة عن السالبة للحرية بما يحقق مصالح المواطن والمجتمع. لافتا إلى أن العقوبات البديلة، تقلل نسبة تكدس النزلاء في السجون كما تمنع التصاق وصمة السجن بالسجين، وتفتح أمامه باب التوبة واسعاً دون افتضاح أمره.

لجنة وطنية لرعاية السجناء

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153801

جريدة المدينة

تعمل اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم على رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم مع الأخذ في الاعتبار تطوير برامجها الإصلاحية داخل السجون ، وإجراء الدراسات العلمية لهذه الفئة .وكان قد صدر قرار مجلس الوزراء في 1422هـ متضمناً إنشاء لجنة وطنية تختص برعاية فئة السجناء والمفرج عنهم وأسرهم ، يكون مقرها الرئيسي مدينة الرياض برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية ونيابة مدير عام السجون ويشترك في عضويتها مندوبون من الجهات ذات العلاقة بالقطاعين الحكومي والأهلي .وتأخذ الصفة الرسمية التي تمكنها من التعاون مع كافة الأجهزة الرسمية الأخرى والتعاون المستمر مع الجمعيات الخيرية التي سبقتها في الميدان الخيري للاستفادة من أصحاب الخبرات في ممارسة العمل الاجتماعي ، كما أن لها 15 فرعاً في مختلف المناطق.أما اختصاصات اللجنة فهي تطوير البرامج داخل المؤسسات والسجون ، اتخاذ الوسائل الكفيلة برعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات وأسرهم ورعاية المفرج عنهم وأسرهم بما يؤدي إلى عدم عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى ،إجراء الدراسات العلمية التي تعمل على إصلاح السجناء ونزلاء الإصلاحيات والمفرج عنهم.

مسؤولون: 3 بدائل لعقوبات السجن أبرزها المنع من السفر

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153798

جريدة المدينة

اتفق مسؤولون على اهمية التوسع في بدائل السجن ومن ابرزها أخذ التعهد اللازم والمنع من السفر والاكتفاء بنصف المدة في حالات حفظ القرآن الكريم . يقول الشيخ أحمد بن جمعان الغامدي نائب رئيس محاكم منطقة نجران رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء بالمنطقة إن الغرض من العقوبة منع الجريمة قبل وقوعها، وتأديب الجاني وزجر غيره عن التشبه به. مشيرا إلى أن مقدار العقوبة يحدد حسب حاجة الجماعة ومصلحتها فالقاضي ينظر في أمرين، جسامة الجريمة وخطورة المجرم . ولفت إلى أن كل عقوبة تؤدي لصلاح الأفراد وحماية الجماعة مشروعة، ولا ينبغي الاقتصار على عقوبات معينة دون غيرها، فالعقوبات تستجد بتجدد الجرائم في المجتمع، موضحا ان هذه الخاصية للعقوبات التعزيرية تعود إلى تنوعها واختلافها باختلاف الزمان والمكان، واختلاف الفعل والفاعل. وأكد أن تأديب المجرم ليس للانتقام منه بل لإصلاحه.

أما الشيخ عيسى بن يحيي القرني مدير العلاقات العامة والموارد المالية بلجنة رعاية السجناء في نجران فقال: الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية من الموضوعات التي يهتم بها القائمون على العدالة الجنائية موضحا أن الدراسات العلمية الحديثة أثبتت أن إصلاح المجرم وتأهيله من أهم أهداف السياسة الجنائية وغاياتها، بحيث لا يعود للإجرام مرة أخرى، ويُصبح عضواً نافعاً لمجتمعه.

ولفت إلى تميّز السجون في المملكة بانتهاجها عدداً من التوجهات والسياسات التي أسهمت في تحويل مفهومها وأهدافها من مؤسسات عقابية زجرية إلى مؤسسات إصلاحية تنويرية وتأهيلية، فيها كثير من الرحمة والخيرية كما وضعت ترتيباً يكفل سد حاجة عائلة السجين تلافياً لما قد تتعرض له من حاجة خلال مدة سجن عائلهم، وذلك بالحفاظ عليهم من التشتت والضياع وهو ما تقوم به اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم ، كما تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام كل ما يتعلق بالنزيل وخصوصاً الرقابة ووضع البدائل السجينة وهي ثلاثة اقسام: بدائل قبل الحكم ومن أهمها: الاكتفاء بما يكفل حضوره ، والاكتفاء بأخذ التعهد ، والمنع من السفر، وبدائل أثناء الحكم ومن أهمها : العقوبة البدنية، أو المالية، والتغريب، والزجر والتوبيخ، ووقف تنفيذ العقوبة فترة معين، وبدائل بعده ومنها: إسقاط نصف المحكومية عند حفظ القرآن الكريم، العفو بمناسبة شهر رمضان، والإفراج الشرطي عند صلاح حال السجين في السجن، والإفراج الصحي.

وعن أبرز وسائل الإصلاح في السجون قال القرني: الاهتمام بتنمية الجانب الديني فقد ثبت أن لحفظ القرآن الكريم أثراً كبيراً في تهذيب سلوك النزلاء، سواء تمثل ذلك في الحد من العودة إلى الجريمة، أو في مستقبل النزيل ، أو سلوكه داخل السجن. ولفت إلى أهمية أن يتابع النزيل أداء زملائه للصلاة ، وأن تشغل أوقات النزلاء بما ينفعهم مع الإحسان إليهم ودراسة نفسياتهم ومعالجة أسباب انحرافهم، وتيسير اتصالهم بأهلهم.

وأكد القرني على أهمية تركيز الواعظ على أن باب التوبة مفتوح، وعدم الاقتصار على عبارات التهديد والوعيد بالعذاب في الدنيا والآخرة حتى لا يقطع الأمل على من أراد التوبة من السجناء، وفي المجال التعليمي ينبغي تمكين السجين من مواصلة دراسته داخل السجن أو خارجه، ومحو أميته وإتاحة فرص العمل أمامه وإعادته إلى الأصالة التراثية لمجتمعه.

أما فواز بن محمد الشهري مدير اللجنة الوطنية لرعاية السجناء بمنطقة نجران ارجع ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم إلى عدد من العوامل منها ضعف الوازع الديني والرادع العقابي بالنسبة لبعض الجرائم ، ووجود المحسوبية وتفشي ظاهرة الجرائم التي لا يطارد مرتكبوها بحجة عدم خطورتها كسرقة الجوالات واسطوانات الغاز، إلى جانب غياب القدوة الحسنة، وأضاف الشهري أن نوع العمالة التي تستقدم للبلاد يعد أيضا من عوامل زيادة معدلات الجريمة فالإحصائيات تشير إلى أن نسبة إجرام الأجنبيات يصل تقريبا إلى 95% من جرائم النساء فيما تصل نسبة جرائم الأجانب إلى 33% من جرائم الرجال.

و اعتبر أن ضعف برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وعدم فعاليتها، رغم الجهود المبذولة والزخم الإعلامي التي يصاحبها، من السلبيات المؤثرة على نسبة الجريمة إضافة إلى نظرة المجتمع السالبة لأسرة السجين وزيادة معدلات الفقر.

أوصدت أمامهم أبواب المجتمع رغم دفعهم ثمن جرائمهم
سجناء سابقون.. لكن مشبوهون إلى آخر العمر

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/153796

ميرفت عبد الجبار _ جدة

لعل أقسى درجات الألم التي يواجهها السجين عند خروجه من السجن هي نظرات الاتهام والتشكيك التي تطارده وحالات الإقصاء التي يجدها من مجتمعه الذي يقف موقفا سلبيا منه بشكل يعطل إكمال رسالة السجن في «الإصلاح والتهذيب» .
ويؤدي تغييب عنصر «الدمج» أو «الاحتواء»، إلى إحداث شروخ نفسية عميقة لدى السجين تؤثر بشكل كبير في عملية تكيّفه الاجتماعي، وقد تكون طريق عودته مرة أخرى إلى ما وراء الأسوار. وهذا الوضع يفتح باب التساؤلات حول كيفية تعامل المجتمع مع المفرج عنهم بعد أن نالوا جزاءهم، وكيف يمكن أن نصنع منهم أعضاء نافعين بعد أن نعيد إليهم الثقة والاستقرار النفسي.
يقول الشيخ علي بن أحمد المالكي المستشار الأسري في جدة: لا ينبغي إشعار المفرج عنهم بأية مواقف سالبة تجاههم حتى لا يشكل لهم إحباطاً ، فبعضهم وكما هو حادث للأسف يصطدمون بعد خروجهم ببعض أفراد مجتمعهم الذين يذكرونهم بذنبهم ولا يقبلون توبتهم، بل ويحذّرون الآخرين منهم. واضاف نظرا لان الغاية من عقوبة السجن هي حماية المجتمع من الجريمة وحفظ حقوق الإنسان من الضياع، يجب أن يتمتع السجين نفسه بحقوقه وهي عودته إلى مجتمع مرة أخرى مواطناً صالحاً قادراً على العيش في ظل احترام القانون .
وطالب المالكي بتمكين المفرج عنهم من أسباب العيش وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم وخبراتهم، من خلال دمجهم في بعض المشروعات الحكومية والأهلية، أو منحهم مشروعات صغيرة خاصة مثل (ورشة، محل تجاري).

مرحلة ما بعد السجن

ولفت المصلح الاجتماعي عصام داغستاني إلى أهمية تنظيم دورات تأهيلية للسجناء لإعدادهم لمرحلة ما بعد السجن سواءً عبر التوعية الدينية ، أو تعليمهم المهارات المختلفة خاصة التي تسهم في توظيفهم، إلى جانب التهيئة النفسية ليواجهوا المجتمع بكل متغيراته ومنها عدم تقبل الآخرين لهم في بعض الأحيان.
وأضاف محمد منذر المدرب في البرمجة العصبية اللغوية ، إن التهيئة النفسية والمعرفية للسجين لابد أن تتم عن طريق مختصين في علم النفس والمشايخ الشرعيين ، حتى لا يحدث نوع من عدم الاتزان الانفعالي لدى السجين، ولفت إلى وجود بعض الإهمال والتقصير في حق السجين في بعض السجون، مقابل اهتمام بالغ من كافة النواحي في سجون أخرى كسجن الإصلاحية في مكة المكرمة .

بعد قضايا بطاقات سوا والمساهمات العقارية

قانونيون يحذرون من ظهور هوامير جدد تحت غطاء المتاجرة في البضائع الدولية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 رجب 1430هـ - 29 يونيو 2009م - العدد 14980
http://www.alriyadh.com/2009/06/28/article440645.html

جدة عمر إدريس:

حذر المستشار القانوني أشرف محمد السراج من بداية ظهور هوامير للنصب والاحتيال في أوساط المجتمع السعودي تحت غطاء الكسب السريع بالمتاجرة في البضائع الأساسية كالبن والأرز والسكر وبعض أنواع الحبوب مثل الشعير في الأسواق الدولية.

وأشار إلى أن عدداً من المواطنين ضخوا بالفعل مبالغ بمئات الملايين مع عدد من النصابين الجدد الذين باشروا في توزيع أرباح خيالية لإقناع المزيد من الضحايا بالدخول معهم في عملياتهم التجارية المشبوهة. وفي سياق متصل أفاد المستشار القانوني مازن اليحيى أن بداية ظهور هذه الحالات كانت لدى أحد تجار الجملة في منطقة وسط جدة بعد أن تعرض لعقوبات من البلدية لوجود مواد منتهية الصلاحية لديه، فبدأ نشاط الاستثمار في البضائع عن طريق الانترنت واقنع عدداً كبيراً من زبائنه بجدوى هذا النوع من الاستثمار وأن الارباح ستكون خيالية.

وفي الوقت نفسه قال المحامي طارق حمود البراهيم إنه بالفعل يتداول المجتمع قصة هذه المساهمات وأنها قد تبلغ حتى الآن 50 مساهمة في جدة ومكة والطائف ورابغ والمدينة المنورة، متوقعاً تزايد عدد المشتغلين في هذه الاستثمارات بشكل مكثف نتيجة لتخوف الكثير من صغار المستثمرين من الدخول في مضاربات سوق الأسهم أو شراء العقارات تخوفاً من تراجع أسعارها خلال الأعوام المقبلة.

وعاد السراج إلى التأكيد في تصريحه على انه رغم تعثر مساهمات سوا والمساهمات العقارية وتكبد الآلاف من المساهمين خسائر بمليارات الريالات فإنه لازالت هناك شريحة عريضة من المواطنين جاهزين للتورط من جديد في دهاليز النصب والاحتيال، واكبر دليل على ذلك الاندفاع وراء شائعة وجود الزئبق الأحمر في مكائن الخياطة ماركة سنجر.

وقدر إجمالي الأموال التي جمعتها العصابات الاستثمارية الجديدة حتى الآن بحوالي ملياري ريال، وقال إن آلاف الضحايا لم يحصلوا على حقوقهم من مساهمات سوا والمساهمات العقارية المتعثرة وأصبحت القضايا متشابهة من حيث هروب القائمين على هذه المساهمات وتسويفهم للقضايا أمام القضاة وتشتيت القضايا دون إعادة الحق لاصحابة وهروب بعضهم للخارج وضعف التحري والتعاون مع الإنتربول الدولي لإحضارهم.

وطالب بضرورة دراسة عاجلة لهذه القضايا من قبل المسئولين والأكاديميين والمحامين وأن تقوم جميع أجهزة الإعلام بتنظيم حملات توعية لأفراد المجتمع تحميهم من الوقوع كضحايا لعمليات نصب واحتيال جديدة وأضاف قائلاً، هناك بضرورة للتحرك لمنع وقوع ضحايا جدد.

وقال: إننا نسمع يومياً عن عمليات نصب واحتيال راح ضحيتها آلاف المواطنين وهنا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي ويجب علينا التدخل العاجل السريع لتوعية هؤلاء الأفراد اللذين هم أعضاء في مجتمعنا الطيب الصدوق الذي يثق بكل فرد يمد له يده دون أن يعلم بحقيقة الأمر أن هذا الشخص ما هو إلا محتال يلهث وراء المادة وأموال الناس بالباطل مستغلا ثقة الناس به وباسمه وبوجاهته وبمقر شركته أو مؤسسته الكبيرة أو مكتبه الفاخر أو مظهره ونوع سيارته.

رعى حفل تكريم المتقاعدين والمتقاعدات بوزارة الشؤون

د. العثيمين : لا يوجد في المملكة ثلاثة ملايين فقير ..

ومستفيدو الضمان (600 ألف) حالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 رجب 1430هـ - 29 يونيو 2009م - العدد 14980
http://www.alriyadh.com/2009/06/28/article440645.html

الرياض/ نايف آل زاحم تصوير : يحيى الفيفي

نفى معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وجود (3) ملايين فقير في المملكة وقال إنه حسب الاحصائيات لدى الوزارة يبلغ عدد مستفيدي الضمان الاجتماعي (600) ألف حالة .

وأوضح معاليه في تصريح للصحفيين عقب رعايته لحفل تكريم المتقاعدين والمتقاعدات بالوزارة مساء امس في مركز الامير سلمان الاجتماعي ان جميع برامج الضمان تحت الدراسة مؤكدا ان برنامج تسديد الكهرباء قد قطع شوطاً كبيراً حيث تم إدخال بيانات المستفيدين مشيرا إلى ان مايتم سداده لا يستقطع من المخصص الشهري لمستفيد الضمان مبيناً ان طريقة السداد تتم عبر الآليات معينة تحسب من الفاتورة بنسبة وتناسب على ضوء عدد الأسرة.وفي رد حول تأثر الجمعيات الخيرية بالأزمة الاقتصادية في نقص مواردها المالية قال معاليه إن هذه الجمعيات تعتمد على الزكوات والصدقات والبلد والله الحمد ينعم برجال الأعمال الذي يدعمون هذه الجمعيات الخيرية .

وكان الحفل قد بدأ بآيات من الذكر الحكيم ثم كلمة المتقاعدين ألقاها نيابة عنهم الاستاذ علي بن ناصر الناصر قال فيها نحمد الله جل وعلا ان هيأ لنا العمل في هذه الوزارة التي تقدم خدمات انسانية عظيمة لأناس هم اشد حالات المجتمع حاجة الى خدمة فهي تخدم الفقراء والمساكين والايتام والمعوقين والمطلقات والأرامل والاحداث المنحرفين وغيرهم من الفئات التي تخدمهم هذه الوزارة لذا فإنني ارجو ان يكون العمل في هذه الوزارة ينال صاحبه الحسنيين وذلك بما يحصل عليه من رواتب في الدنيا ثم ينال من الاجر والثواب عند الله يوم القيامة. تلا ذلك كلمة المتقاعدات ألقتها نيابة عنهن الأستاذة نورة العثمان حيث قالت فيها إنهن بدأن العمل في وقت لم يكن من السهل فيه تقبل مجتمعنا لمهام عملنا وصعوبته ، وكم واجهتنا من ضغوط في زمن لا يعترف إلا بمهنة التعليم ويرى فيه المجال الوحيد المناسب لظروف المرأة ، إلا أن الله سخر لنا قائدة عظيمة دفعتنا إلي الأمام فشجعتنا ووجهتنا منذ بدايات عملنا وشاركتنا مهام العمل لتكون لنا قدوة عملاً وأخلاقاً فلها الفضل بعد الله في معرفة "أن العمل عبادة "إنها صاحبة السمو الأميرة سارة بنت محمد بن سعود أطال الله عمرها. ثم القيت قصيدة بهذه المناسبة ألقاها الطالب عبد الله عبد الكريم بعد ذلك ألقت المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بالرياض لأستاذة / لطيفة بنت سليمان أبو نيان كلمة قالت فيها إننا نجتمع سوياً ، لنقول لهؤلاء الأحباب المتقاعدين والمتقاعدات الذين فاض عطاؤهم بالحب والود والرعاية للمجتمع طيلة سنوات الخدمة ، نقول لهم : شكراً ، وأجزل الله لهم المثوبة جزاء ما قدموا إرضاء لله تعالي أولاً ثم تجاوباً مع التوجهات الكريمة من وإلي الأمر في الوطن الغالي ..

بعد ذلك ألقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية كلمته بمناسبة تكريم المتقاعدين والمتقاعدات أكد فيها أن التقاعد لا يعني التقاعد عن الحياة ولا التوقف عن العطاء ولا التنازل عن الأمل ، بل هو في حياتكم لحظة للتأمل وبرهة للصفاء ووقفة مع النفس للعبور إلى مرحلة جديدة من محطات العمر.

وقال إن تكريمكم هو اعتراف هذه الوزارة بجهودكم وتقديرها لمساهمتكم والاعتزاز بعطائكم ، والفخر بانجازاتكم ، كل من موقعه ، وهو عندي أكبر من خطاب شكر أو درع خشبي وأعز في نفسي من لوح زجاجي . وفي نهاية الحف سلم معاليه الدروع التذكارية وشهادات الشكر للمتقاعدين.

تسجيل 19،533 جددا

916مليون ريال لـ 676 ألفا في الضمان الإجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/06هـ) 29/ يونيو/2009 العدد : 2934
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090629/Con20090629287932.htm

واس ـ الرياض

صرفت وزارة الشؤون الاجتماعية نحو 916 مليون ريال كمعاشات ومساعدات لـ 676.338 مستفيدة ومستفيدا من الضمان الاجتماعي لشهر رجب الجاري 1430هـ، إذ استلموها عن طريق أجهزة الصرف الآلي.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أن وزارته تدرس وتحلل شهريا بيانات المستفيدات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي بواسطة البحث الآلي والتعاملات الإلكترونية والبحث الميداني، نظرا لأن جميع ما يصرفه الضمان الاجتماعي يعد من أموال الزكاة.

ولفت إلى أن البحث الآلي والميداني أسقط 24.283 حالة من الحالات المشمولة بالضمان الاجتماعي، ليوفر مبلغا وصل 21.057.104 ريالات في شهر رجب الجاري، مرجعا أسباب الإسقاط إلى وفاة 1204 حالات، وزواج 11 حالة، وتغير الدخل لـ 11016 حالة، إضافة إلى زيادة عدد العمالة لدى 166 حالة.

وتضمنت أسباب الإسقاط إنتهاء مدة الخدمة لـ 6372 حالة وبلوغ 7 أيتام 26 عاما من العمر وفصل 797 حالة جديدة، ولعدم توافق الحالة الاجتماعية لدى 979 حالة مع نوع الخدمة، وعدم صحة بيانات 14 حالة، إضافة إلى عدم توافق نوع الخدمة لـ 291 حالة مع حالة العائل، ولتغيير الحيثية لـ 5 حالات لمن ينتمي إلى حكم اليتيم، ولعدم توافق العمر لحالة واحدة مع نوع الخدمة، إلى جانب رفض 945 حالة جديدة لعدم انطباق الشروط عليها.

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية إضافة 19.533 حالة ضمانية جديدة من المتعففين والمستحقين من إناث الأيتام والعجز الكلي والأرامل والعجز المؤقت ومفقودي العائل في جميع مناطق المملكة.

مواطن يطالب بالتحقيق مع المحامي المزيف في الحق الخاص

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/06هـ) 29/ يونيو/2009 العدد : 2934
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090629/Con20090629287974.htm

عيد الحارثي ـ جدة

جدد مواطن مطالبته في دعوى رفعها لإمارة منطقة مكة المكرمة، بتشكيل لجنة للتحقيق مع مقيم انتحل صفة محام سعودي مستغلا بطاقة أحوال مزورة لممارسة المحاماة. وقال فايز سبحي إن الدعوى التي نظرتها المحكمة الإدارية في جدة خلصت إلى الحكم ضد الوافد بعد ثبوت تزويره واستخدامه لبطاقة أحوال مزورة وممارسته للمحاماة أكثر من 15 عاما داخل المملكة، بالسجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها ألف ريال مع وقف التنفيذ مراعاة لظروفه الأسرية كون زوجته وأطفاله يقيمون معه في المملكة. وأشار سبحي إلى أن مطالبته بالحق الخاص المتمثل في مبلغ عشرين ألف ريال التي تقاضاها المقيم كمقدم أتعاب، إضافة إلى مبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني طالب بها كتعويض عما تعرض له من إعاقة نتيجة خطأ طبي تعرض له في أحد المستشفيات البريطانية لم يتم سؤال المدعى عليه عنها لمعرفة عما إذا كان استلم التعويض بموجب الوكالة الشرعية التي أجراها له ليستعيد المبالغ المالية التي تقاضاها المدعى عليه كأتعاب، واستغرب سبحي من الطريقة التي تعاملت بها المحكمة الإدارية في هذه القضية وما تعرض له من إغفال للحق الخاص، مشيرا إلى أن النظام واضح وصريح وإجراءات التقاضي تنص على نظر الحق الخاص والعام كجزء لايتجزأ.

7 منهم قضاة .. و 8020 معلمة ومعلماً

تقاعد 15.764 موظفة وموظفا خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/06هـ) 29/ يونيو/2009 العدد : 2934
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090629/Con20090629287974.htm

أعلنت وزارة الخدمة المدنية أن عدد الموظفين من الذكور والإناث المحالين للتقاعد وصل إلى 15,764 موظفة وموظفا من 2 رجب 1429هـ إلى 1 رجب 143، إذ بلغ عدد المتقاعدات 5103 والمتقاعدين 10661.
وأوضحت أن أسباب التقاعد تنوعت ما بين بلوغ السن النظامية، التقاعد المبكر، العجز الصحي، الوفاة، أو الفصل للمستحقين معاشا تقاعديا من المشمولين بالتقاعد المدني.وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين أن المتقاعدين المشمولين بسلم رواتب اللائحة التعليمية شكلوا النسبة الأكبر بـ 8020 متقاعدة ومتقاعدا، فيما بلغ عدد المتقاعدين على سلم رواتب الموظفين العام 3175 متقاعدة ومتقاعدا، أما المتقاعدون من المستخدمين والمستخدمات فوصل عددهم 3043 متقاعدة ومتقاعدا، في حين بلغ عدد متقاعدي الخطوط الجوية السعودية المشمولين بسلم الخطوط السعودية 812 متقاعدا.ولفت إلى أن عدد المتقاعدين من المشمولين بلائحة الوظائف الصحية بلغ 393 متقاعدة ومتقاعدا، أما أعضاء هيئة التدريس في الجامعات فتقاعد منهم 307 متقاعدات ومتقاعدين، في حين تقاعد من القضاة 7 و 6 أعضاء من هيئة التحقيق والادعاء العام.

تأسيس إدارة للحد من الأخطاء الطبية ولجنة لحقوق المرضى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154191

عبدالعزيز الشلاحي - الرياض

أصدر وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة قرارًا بتأسيس إدارة للمراجعة السريرية «الإكلينيكية» بهدف تحسين الأداء الطبي وتقليل الأخطاء الطبية وجرى تكليف الدكتور عاطف سرور مديرًا لها، كما تم تشكيل لجنة مركزية بالوزارة لعلاقات وحقوق المرضى تابعة لإدراة علاقات المرضى هدفها وضع سياسة لحقوق المرضى ومراجعة أداء إدارات علاقات المرضى بالمرافق الصحية ورفع مستوى رضا المرضى عن الخدمات المقدمة لهم، كما تم إعادة هيكلة إدارة التعاقد وتكليف مرجان المرجان مديرًا لها.وتأتي هذه التغييرات امتدادًا لجملة من التغيرات صدرت أخيرًا تعلقت في خدمة وسلامة ورضا المريض والمراجع وشملت إنشاء برامج لعلاقات المرضى وإدارة لحقوق الموظفين ولجنة لحقوق الموظفين والموظفات بالوزارة بالإضافة إلى إدارة الأسرة بالمستشفيات وجراحة وعلاج اليوم الواحد وكذلك الرعاية المنزلية والتوعية الصحية . إلى ذلك أصدر معالي وزير الصحة عددًا من التغييرات في القيادات العليا بالوزارة، شملت تكليف الدكتور محمد بن حمزة خشيم وكيلاً للتخطيط والتطوير بالنيابة، وتكليف الدكتور زياد بن أحمد ميمش وكيلاً مساعدًا للطب الوقائي، وتكليف الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي وكيلاً مساعدًا للطب العلاجي، وتكليف الدكتور يعقوب المزروع أمينًا عامًا لمجلس الخدمات الصحية، وتكليف الدكتور صلاح الخراز مديرًا للشؤون الصحية بمنطقة القصيم، وتكليف صلاح المزروع مستشارًا لوزير الصحة لشؤون التموين والمشتريات.

قروض الزواج تتعثر داخل "تسليف ينبع"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154191

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

أكد مدير فرع بنك تسليف ينبع محمد سمر قندي أن وقف تغذية البنوك جعل خزائن الفرع خالية من المبالغ المالية وقال إن الفرع كان يغذى بـ 15 مليونا كل أسبوع والان أصبح يغذى بـ 800 الف فقط فيما وصل تسلسل المتقدمين لقرض الأسرة 10 آلاف و 900 متقدم وقرض الزواج وصل إلى 16 الف طلب ومتى ماكان هناك تغذية للفرع ستخف طوابير الانتظار جاء ذلك فى رده على قضية المواطن عادل محمد الحبيشي من المدينة المنورة والذى يعمل في أحد الأسواق التجارية الكبرى بالمدينة على وظيفة بائع براتب 2500 ريال حيث قال السحيمي فى شكواه " تقدمت لبنك التسليف بالمدينة المنورة للحصول على قرض الزواج (45) الف ريال وبعد معاناة لمدة شهرين صدمت من موظف بنك التسليف عندما طلب مني الانتظار لمدة شهر ونصف لأن الكفيل الذى أحضرته لم يمض على وظيفته سنة وبعد الشهر والنصف راجعتهم وقالوا لي أن الكفيل ليس موظفا حكوميا رغم أنه يعمل بتحلية بينبع

وراجعت مدير الفرع الذي بدوره عقد طلبي للحصول على القرض وذلك عندما قال لا بد على الكفيل أن يكون مضى على وظيفته 4 سنوات لكي تقبل أوراقة للكفالة .

وقال لملمت أوراقي وذهبت لمحافظة ينبع لتقديم طلبي لبنك تسليف ينبع وقبلوا أوراقي ولم يعترضوا على الكفيل وأقل من نصف ساعة انتهت أوراقي للحصول على قرض الزواج ووعدوني باستلام قرض الزواج بعد سنة أي العام القادم 1431 في شهر 4 وشرحت لمدير بنك التسليف بينبع أن موعد زواجي في 25- 6 من هذا العام 1430 وطلب مني المدير ما يثبت صحة كلامي وأحضرت له عقد قصر الأفراح وكرتا من كروت الدعوة التي وزعت للمعازيم بعد ذلك قال نحن سنتصل بك قرب موعد الزواج ولم يتصل بي أحد وراجعتهم عدة مرات لينبع وفي آخر مراجعة دخلت لمدير الفرع وشرحت له وضعي وموعد زواجي الذي بقي له أسبوع وأنا لم استلم القرض فأقسم مدير بنك التسليف محمد سمر قندي أنه لا يوجد لديهم مبالغ مالية لكي يقرضوا بها المتقدمين للزواج وأكد لي أن هناك شبابا تقدموا للحصول على قرض الزواج وتزوجوا ولم يستلموا القرض من بنك التسليف .

دراسة أممية تؤكد تفوق الشريعة على القوانين الدولية في منح اللجوء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 رجب 1430 - 29 يونيو 2009 العدد 3195 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3195&id=108217&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

أكدت دراسة مقارنة حديثة في "حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين"، تفوق الشريعة في منح حقوق اللاجئين على القوانين الدولية.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، قد أطلق هذه الدراسة بمشاركة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس.

ويشير مُعدّ الدراسة رئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة الدكتور أبو الوفا في حديثه لـ"الوطن" إلى اعتماده في بناء دراسته على المقارنة بين ما هو مطبق حاليا من قوانين دولية وما كان مطبقا قبل أكثر من 14 ألف قرنا، فيما يتعلق بحق اللجوء، مؤكدا اعتماده في بحثه على القواعد الدولية المعاصرة، وما وصفه بالقواعد الثابتة والراسخة والمستقرة في الشريعة الإسلامية.

ويوضح أبو الوفا أنه لم يجد اختلافات كثيرة جدا، إلا أنه توصل إلى تميّز الشريعة الإسلامية في شأن حق اللجوء.

ويصف أبو الوفا الشريعة الإسلامية بالنموذج لتطبيق حقوق اللاجئ؛ انطلاقا من المصادر الرئيسية التي اعتمد عليها في بحثه، "خاصة من القرآن والسنة وما تم رصده من ممارسات الدول الإسلامية المتعاقبة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حتى أيامنا هذه".

ووفقا لما واجهه أبو الوفا – خلال عمله على الدراسة المقارنة - فإنه لم يجد صعوبات كثيرة، معللا ذلك بخبرته الأكاديمية السابقة في بحث وإصدار مجموعة من الكتب عن الشريعة الإسلامية والقانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، لافتا إلى خبرته الممتدة في ذلك منذ عشرات السنين، مؤكدا أن ذلك مما سهل مهمة الدراسة عليه.

وفيما كان سبب خبرته التراكمية هذه دافعا لتكليف المفوضية له بعمل الدراسة، قال إنه يتوقع أن يكون ذلك هو السبب.

وبشأن الجوانب التي استوقفته خلال إعداده لهذه الدراسة، يقول أبو الوفا في حديثه لـ"الوطن": "إن أهم النقاط التي أثارتني هي الشفقة على اللاجئ، وضرورة منحه الوضع القانوني الواجب، مع العمل على تذليل العقبات اللازمة التي قد تواجهه في هذا الوضع".

الشريعة تنتصر لحقوق اللاجئ

وبالوصول إلى ما توصلت إليه الدراسة، فإن نتائج المقارنة التي توصلت إليها الدراسة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بخصوص الحق في اللجوء، تمثلت في 11 وجها مختلفا بين الإسلام والقانون الدولي.

ففي الوقت الذي أجازت فيه الشريعة الإسلامية إعطاء الملجأ من جانب سلطات الدولة، وكذلك الأفراد العاديين؛ تطبيقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "المسلمون تتكافأ دماؤهم: يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم"، و"إذا آمنك الرجل على دمه فلا تقتله"، مع الاستدلال بأحاديث نبوية أخرى. يقتصر منح الملجأ في القانون الدولي المعاصر على الدول وحدها، ويكون اللاجئ تحت سلطان وحماية الدولة فقط.

وفيما مكنت الشريعة الإسلامية المسلمين وأهل الذمة والحربيين؛ من الاستفادة من حق الملجأ، وعلى ذلك فلا يوجد هنالك فئات مستبعدة من هذا الحق، قيد القانون الدولي العديد من الدول في منح الملجأ؛ خصوصا في الآونة الأخيرة.

ومن الناحية المكانية، فيترتب على منح اللجوء في الإقليم الإسلامي، تمتع اللاجئ بهذا الحق في كل أقاليم "دار الإسلام" لأن طبيعة الأحكام واحدة، ولوحدة الدولة الإسلامية؛ وإن كان يمنع تفرق المسلمين إلى دول عديدة الآن من تطبيق هذا الحكم. فيما يقتصر منح اللجوء في القانون الدولي، على الدولة التي تمنحه ولا يسري بالضرورة تجاه الدول الأخرى. وفي الوقت الذي منحت فيه اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاجئ المقيم في إحدى الدول المتعاقدة، ممارسة بعض الحقوق في دولة أخرى متعاقدة. إلا أن الشريعة الإسلامية تمنح اللاجئ حق ممارسة كل حقوقه في أي بلد إسلامي.

ومن حيث طبيعة حق الملجأ، فالملجأ في الإسلام حق ثابت للأفراد من حيث منحه والتمتع به والحصول عليه. بينما يحق لكل إنسان أن يطلب أو يبحث عن الملجأ في القانون الدولي، لكن ليس من حقه الحصول عليه "وفق المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما لا تمنح اتفاقية 1951م الحماية التلقائية أو الدائمة لمن يطلب اللجوء".

طمأنة اللاجئ

وفي نظام الملجأ الإجباري، لا يجوز رد اللاجئ إلى دولته رغما عنه – في الشريعة الإسلامية - إذا اكتسب وصف أهل الذمة أو صار مسلما أو كان من المستأمنين، ولو وافق اللاجئ على الرجوع إلى دولته فإنه لا يجوز ذلك إذا خشي من رجوعه فقدانه لحق حياته؛ لأن ذلك لا رخصة فيه، كما أن هنالك مظهراً آخر في التزام الدولة الإسلامية بنظام الملجأ الإجباري بمنحه من يطلب سماع كلام الله بالتطبيق لقوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه...". فيما لا يطبق القانون الدولي ذلك؛ إلا إذا رفض اللاجئ نفسه الرجوع خشية فقد الحياة.

وبشأن كيفية معاملة اللاجئ، فإن المسلم وغير المسلم من اللاجئين يلقى معاملة لا تقل إن لم تزد عن المعاملة المقررة لأهل البلد أنفسهم؛ لاعتبارات إنسانية ولطمأنة اللاجئ الذي يأتي من ظروف مهددة لحياته ولأن ذلك أيضا من شيم العرب بإكرام الضيف. بينما تتعرض الحماية الدولية للاجئ حاليا للتهديد؛ نتيجة لرفض قبوله والطرد غير المشروع والإبعاد والاعتقال غير المبرر وغير ذلك من التهديدات لسلامته البدنية وكرامته ورفاهه وعدم احترام وعدم كفالة حرياته الأساسية وحقوق الإنسان. ومن حيث الأمان الذي يحصل عليه اللاجئ، فيسري على الدولة الإسلامية ولو تم الحصول عليه بالاحتيال والخديعة. بينما يُمكن إلغاء وضع اللاجئ في القانون الدولي؛ عندما يتضح أن الشخص قدم عملا أو أخفى حقائق مادية صحيحة للحصول على وضع اللاجئ، وكذلك عندما تظهر أدلة جديدة تفيد عدم أحقية الشخص في الحصول على صفة اللاجئ؛ لأنها لا تنطبق عليه.

وإن أتينا إلى عملية "تجنس اللاجئ بجنسية دولة اللجوء"، فتمتلك الدولة سلطة تقديرية واسعة بخصوص تجنس أو عدم تجنس اللاجئ. لكن ليس هنالك سلطة تقديرية في منح أو منع الجنسية، فوضع أهل الذمة يترتب عليه فورا اكتساب جنسية الدولة الإسلامية.

وفي الوقت الذي يملي فيه القانون الدولي، على الدولة الملجأ تسهيل اجتماع شمل الأسرة بقدر الإمكان، أكدت الدراسة أن الشريعة الإسلامية تُحرّم التفرقة بين أفراد الأسرة؛ وتلتزم بعدم التفرقة؛ مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من فرق بين والدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة".

أنواع الملجأ

وفيما يتعلق بأنواع الملجأ، فيشترك القانون الدولي مع الشريعة الإسلامية في منح الملجأ الإقليمي والملجأ الدبلوماسي. إلا أن الشريعة الإسلامية - على خلاف القانون الدولي - ينص على إمكانية منح اللجوء الديني (لسماع كلام الله، أو عند الدخول في الحرم)، بينما لا يتخذ القانون الدولي من الدين أساسا لقواعده.

ومن ناحية أثر السيادة على منح حق الملجأ، فيخضع كل الأشخاص والأشياء المتواجدين فوق إقليم الدولة لسيادتها وسلطانها، في القانون الدولي؛ وإن كان وجود الدولة في إطار التجمع الدولي يفرض عليها بعض القيود على سيادتها. ورغم ذلك فإن هنالك بعض الدول لا تلتزم عمليا بتطبيق ما جاء في القانون الدولي، وتضع قيودا كثيرة على قبول اللاجئين، وردت كثيرا منهم عند الحدود.

أما في الشريعة الإسلامية، فسيادة الدولة مُقيدة بأمور كثيرة بخصوص قبول اللاجئ وكيفية معاملته، من خلال: (ضرورة منح الملجأ لكل مستغيث أو مُعرّض للظلم أو الاضطهاد، وكذلك حتمية قبول اللاجئ الذي يأتي لسماع كلام الله، مع احترام السلطات في الدولة الإسلامية للملجأ الذي يمنحه الأفراد العاديون، إضافة إلى حتمية إبلاغ اللاجئ مأمنه إذا انتهى حقه في الملجأ مما يترتب عليه عدم جواز رده إلى مكان يكون فيه خوف من تعرضه للاضطهاد).

الاتفاق هنا

من جانب آخر، رصدت الدراسة 13 وجها للاتفاق بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي من حيث حق اللجوء، من خلال:

1- عدم جواز الرد إلى بلد يكون فيه اللاجئ، مهدداً بخطر التعرض للاضطهاد.

2- عدم فرض عقوبات على اللاجئ، الذي يدخل أو يتواجد بطريقة غير مشروعة في إقليم الدولة.
3- مبدأ عدم التمييز.
4- مبدأ الطبيعة الإنسانية لحق اللجوء.
5- عدم جواز منح اللجوء للمقاتلين.
6- إمكانية منح الملجأ لأسرى الحرب.
7- ضرورة توفير الحاجيات الضرورية للاجئ.
8- ضرورة جمع شمل الأسرة.
9- حماية أموال وممتلكات اللاجئ.
10- تمتع اللاجئ بالحقوق والحريات الضرورية له كإنسان وكشخص قانوني.
11- عدم جواز منح اللجوء للمجرمين (غير السياسيين).
12- إمكانية استفادة طالب اللجوء من الحماية المؤقتة.
13- انتهاء اللجوء بزوال أسبابه.

شروط منح الملجأ

حددت الدراسة شروط منح الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؛ من خلال: اشتراط الشريعة الإسلامية لوجود الشخص في دار الإسلام أو في مكان خاضع للدولة الإسلامية، أن يستوي في الإسلام أي سبب دافع للجوء، عدم رغبة أو عدم إمكانية تمتع اللاجئ بحماية دولته، وعدم تعارض الملجأ مع قواعد الشريعة الإسلامية، والقواعد المقررة للحق في اللجوء بالقرآن الكريم.

فيما اشترط القانون الدولي لتواجد الشخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية، أن يوجد خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، وألا يستطيع الشخص المعني أو لا يرغب في حماية بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية. وتطرقت الدراسة إلى المبادئ التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؛ من خلال الفارق بين الهدف من منح الملجأ والمبادئ التي تحكمه، وأهم المبادئ التي تحكم الحق في اللجوء؛ متضمنة: (مبدأ عدم الرد أو عدم الإبعاد، مبدأ عدم جواز فرض عقوبات على اللاجئ الذي يدخل أو يوجد بطريقة غير مشروعة في إقليم الدولة، مبدأ عدم التمييز، مبدأ الطبيعة الإنسانية لحق اللجوء).

وفي الوقت الذي حددت فيه الدراسة أنواع اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؛ باللجوء الديني، اللجوء الإقليمي، واللجوء الدبلوماسي، أشارت الدراسة إلى الوضع القانوني للاجئ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، من خلال: حقوق والتزامات اللاجئ، جمع شمل الأسرة، أموال وممتلكات اللاجئ، الحماية الدبلوماسية للاجئ، الأطفال اللاجئون، الحقوق المالية، التعامل مع غير المسلمين، القاعدة العامة في الإسلام أن (اللاجئ مكرم شرعا وإن كان غير مسلم)، قرر الإسلام عدم إكراه غير المسلمين على تغيير معتقداتهم، يُراعي القضاء الإسلامي حقوق اللاجئين غير المسلمين، حماية حياة غير المسلمين، وحق اللاجئين في العدل معهم.

4 عوارض لحق اللجوء

فيما ركزت الدراسة على عوارض حق الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، والتي تمثلت في:

• العوارض ابتداء؛ تناول الأفراد الذين لا يحق لهم الحصول على وضع اللاجئ، وتضمنت: (ألا يجوز منح اللجوء للمجرمين غير السياسيين في الشريعة تطبيقا للمعاهدة الدولية ولارتكاب اللاجئ لمظالم في بلده الأصلي، كما يجوز تسليم اللاجئ المجرم في الشريعة الإسلامية وفي تطبيق المعاهدة الدولية، كما لا يجوز رد الأسير اللاجئ المسلم وغير المسلم في أحوال معينة)، وهنا يؤكد أبو الوفا أن الإسلام يفوق ما استقر عليه العمل الدولي حاليا؛ في الوقت الذي ترهن فيه أحد القوانين الدولية منح حق اللجوء إلى أسرى الحرب بتقدير السلطة الحاجزة، وتفرض قوانين أخرى شروطا لمنح أسرى الحرب حق اللجوء.

• العوارض استمرارا؛ تشمل الحماية المؤقتة، فيكون اللاجئ مستأمنا ويحصل على الحماية بصفة مؤقتة لا تصل إلى سنة، وإن أراد الاستمرار أكثر من سنة فيصبح من أهل الذمة، والمستأمن معصوم في دار الإسلام ولا يجوز الاعتداء عليه أو إهانته. فيما تمنح أي دولة الحماية المؤقتة عندما تُواجه تدفقا جماعيا وعلى نطاق واسع، فتمنحهم لجوء آمنا كاستجابة سريعة منها ولكنها قصيرة الأمد.

• العوارض انتهاء؛ تتناول الحلول الدائمة وأسباب انتهاء الملجأ؛ من خلال وضع حلول دائمة بالعودة طواعية إلى بلد الأصل، أو الدمج المحلي في بلد الملجأ، أو إعادة التوطين في بلد غير الأصل وغير بلد اللجوء الأول.
• حالات انتهاء الملجأ؛ من خلال إنهاء وضع اللاجئ في الشريعة الإسلامية عند إسلامه على أساس أن الإسلام يجبّ ما قبله.فيما يتم إنهاء الملجأ عندما يكون هنالك خطورة من اللاجئ تضر أمن الدولة الإسلامية. فيما يكتفي القانون الدولي بأن يتقي خطورة اللاجئ بالتأكيد على ضرورة تطابق سلوكه مع القوانين واللوائح المطبقة في دولة إقامته ولوائح حفظ النظام العام، وأن يمتنع هذا اللاجئ عن أي أنشطة هدامة ضد أي دولة عضو، ويمتنع عن أي نشاط يسبب توترا بين الدول. كما يتم إنهاء الملجأ في الشريعة الإسلامية برد الجوار على المجير، أما في القانون الدولي فيربط رد الجوار بالعودة الاختيارية أو الطواعية.وهنالك حالة رابعة وهي إنهاء الملجأ من خلال زوال السبب الدافع إلى اللجوء، إلى جانب الدخول في مفاوضات مع دولة الأصل لتأمين عودة اللاجئ.

زوج يعتدي على زوجته ويتركها بطريق الرياض- الطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 06 رجب 1430 العدد 13423
http://www.al-jazirah.com/86975/ln75d.htm

ظلم - ياسر الروقي :
عمّمت شرطة الحوميات أمس عن مسافر اعتدى على زوجته بالضرب قبل أن يرمي بها على طريق الرياض - الطائف السريع. وكانت الزوجة التي عُثر عليها في محطة وقود قد أبلغت الدوريات عن اعتداء زوجها عليها بالضرب خلال سفرهما قبل أن يتركها في محطة الوقود ويواصل سفره. شرطة الحوميات تحفظت على الزوجة وأبلغت أشقاءها لتسلّمها فيما جرى التعميم عن زوجها المتهم بالاعتداء عليها ولا يزال البحث جارياً عنه.
يشار إلى أن الزوجة تبلغ من العمر 26 عاماً ولم تكن تعاني من أي إصابات من جراء الاعتداء.

لوحات فنية عن العنف بريشة الأطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 06 رجب 1430 العدد 13423
http://www.al-jazirah.com/86975/ln5d.htm

الجزيرة - عمراللحيان
أنهت اللجنة الوطنية للطفولة إصدار لوحات فنية وكتاب عن العنف بريشة الأطفال الذي يحوي تلك اللوحات المرسومة من قبل الطلاب والطالبات وتعليقاتهم عليها ومقالات للمتخصصين حول العنف ضد الأطفال. وكانت اللجنة قد أعدت مسابقة فنية بين طلاب وطالبات المملكة لرسم لوحات معبرة عن العنف الموجه للطفل، وقد تم استقبال هذه اللوحات وفرزها من قِبل لجنة تحكيم لاختيار اللوحات الفائزة وطباعتها وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة بالطفل ومنها وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

أهالي "الخمرة" يقفون أمام آليات "الأمانة"... ويمنعونها هدم منازلهم

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 29 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32774

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

تواصلت أمس حال الشد والجذب للأسبوع الثاني بين أمانة جدة وسكان حي الخمرة، حيث استعانت الأمانة أمس برجال الأمن ودوريات الشرطة، لاحتواء الأهالي الذين منعوا الآليات من إزالة مواقع التعديات، إلا أنها لم تنجح فاضطرت الأمانة إلى سحب كامل معداتها من الموقع من دون أن تنفذ عملياتها.

وأكد رئيس بلدية جنوب جدة الفرعية المهندس عوض بن هاشم أن مخطط الخمرة في جنوب جدة يعد من المواقع القديمة، وصدر بشأنه قرار إزالة سابق منذ نحو سبع سنوات، مشيراً إلى أنه ومن خلال ملاحظاتهم الديمغرافية للموقع، اتضح ازدياد أعداد المنازل فيه، وتوصلت لجنة التعديات إلى إصدار قرار إزالته مجدداً.

وأوضح ابن هاشم أن لجنة التعديات في أمانة جدة بدأت في تنفيذ قرار الإزالة وفق المخطط العام لمدينة جدة الذي يشرف عليه أمير منطقة مكة المكرمة، مضيفاً أن الأمير خالد الفيصل أمر لجنة التعديات بإزالة التعديات في المشروع كافة، ضمن إطار مواجهته للعشوائيات في منطقة مكة عموماً وأحياء جدة العشوائية على وجه الخصوص.

وقال رئيس بلدية جنوب جدة: «إن أمير مكة منح صلاحيات كاملة للجنة التعديات التي تضم مسؤولين من إمارة منطقة مكة المكرمة والأمانة ولجان المسح الجغرافي للمناطق العشوائية، بتنفيذ قرارات الإزالة والرجوع للإمارة عن المخالفين».

وفي المقابل أبدى حسن المري (أحد سكان الحي) لـ«الحياة» استغرابه مما شاهده أمس من حضور آليات الهدم من دون سابق إنذار. وقال: «خطاباتنا ومحادثاتنا التي تمت لم يصدر فيها أي قرار رسمي ينص على الإزالة».

وأشار إلى أنهم يسكنون المنطقة التي تعاني من نقص جميع الخدمات مثل الكهرباء والماء والسفلتة، وكانوا يأملون في تزويدهم بجميع الخدمات، بدلاً من حضور معدات الإزالة «التي أرعبت كبار السن والأطفال والنساء».

وأكد فيحان القحطاني وردة الجهني أنهما من أصحاب المنطقة منذ أكثر من 100 عام، وأحيوها بإنشاء المزارع فيها، موضحين أنه تم تطبيق صك في هذه المنطقة عام 1403، وتقدما بشكوى إلى الإمارة يتظلمان فيها من تطبيق الصك، وتم إلغاؤه عام 1405 من قبل هيئة التمييز.

وأضافا أنه تم تطبيق صك آخر عام 1425، وجاء لهم أمر بالإزالة، إلا أنه تم إيقافه من محافظ جدة في العام نفسه.

مشيرين إلى أن المنطقة يقطنها نحو ثلاثة آلاف شخص من ذوي الدخل المحدود.

وأوضحا أن الأهالي يأملون في النظر في وضع ممتلكاتهم التي استدانوا من أجل تشييدها مستغربين صدور أمر إزالتها.

حقوق المرأة وتطورها... رهن القرار السياسي

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 29 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32813

الرياض - أحمد المسيند ونورة الشبل

قدر المرأة أن تكون مثيرة. لا يهدأ لأمواجها مد، متى ما لاحت غيمتها ترقب الناس الغيث وربما البرق والرعد، فما إن تطأ موطئاً إلا تثير النقع حولها، فالكل يرتع في مواضيعها والكل يظن أنه هو الأولى والأجدر بحل قضاياها... فأين هي من ذلك؟

لا تزال قضايا المرأة تشكّل محوراً أساسياً في حوارات ولقاءات المثقفين والمثقفات في العالم العربي والإسلامي، إذ تخْفتُ حيناً وتظهر أحياناً، مواكِبة للمد والجزر في الحراك الثقافي والاجتماعي. وفي عصرنا الحالي أو في إعلامنا المحلي، حضرت قضايا المرأة بشكل لافت ومذهل، وحضر معها التراشق والاتهام والتحزب، ورمى كل طرف الآخر إما «بتحرر المرأة من قيمها» أو «إقصاء دورها في الحياة». ولاكتِ الألسن قضاياها من منطلقات متنوعة، وحمّلت ما لا تُحتمل، وهو ما جعل التعامل معها حاداً ولا يقبل أنصاف الحلول، فإما الصدر أو القبر!سعت «الحياة» في ندوة بعنوان: «نظرة استشرافية لواقع المرأة في المجتمع السعودي»، إلى الوصول إلى نقاط فعلية تقلل من الظلم الواقع على المرأة باسم العادات أو الدين أو الفكر أو غير ذلك، ووضع قضاياه في المسار الصحيح، من دون إجحاف أو مزايدة، ولإعادة ترتيب الأولويات فلا يعقل أن نقلب هرم الأهمية ونجعل القضايا الجزئية، قضايا محورية أو أساسية، مع أخذ في الاعتبار بالفوارق الطبيعية والفطرية بين الرجل والمرأة من دون الانسياق خلف دعاوى المساواة المطلقة، أن العلاقة بينهما تكاملية لا تماثلية.

يرى المحامي والباحث الشرعي عبدالعزيز القاسم في بداية الندوة أن حشر موضوع المرأة في نخبة ليبرالية أو إسلامية يعد مدخلاً خاطئاً، وقال: «أتكلم من واقع معايشة 22 سنة في المحاكم، هناك قضايا لا يقبلها أدنى إنسان في أي بيئة كان، إذ تصل المظالم التي تقع على المرأة إلى أن تنتحر في بيت أهلها، وأفاد بأنه مع ذلك يقف النظام عاجزاً عن إيجاد مدخل أو آلية لضبط هذه المسألة، وتمرّ القضية على الجميع على أنها قضاء وقدر ليس أكثر.

وأشار إلى أن هناك حرماناً من الميراث لبعض النساء باستخدام أنواع التحايل، ومع ذلك لا توجد أمور تحمي المرأة، إضافة إلى حماية المرأة في رعاية طفلها، وقد تمنع مالياً في مقابل أن تحظى بابنها، (استغلالاً لعاطفة الأمومة).

ولفت إلى أن قضية المرأة ليست قضية مقصورة على النخبة أو النساء فقط، «المسألة مسألة ضمير وأخلاق»، وبيّن أن من «إخفاقاتنا في السعودية أننا لم ننتج أجندة موحدة للمرأة»، وزاد: «هناك من يطالب بحقوق، جميعنا يتفق أنها ليست واقعية في المرحلة التي نعيشها، مثل أن يأتي أحد ويطالب بدورها السياسي في حين أن المواطن ليس له دور سياسي، أو في مجلس الشورى معتبراً أن «مجلس الشورى» جهة استشارية وليست تشريعية.

وأكد أن عدم وجود أجندة متفقة عليها من زاوية احترافية، تستطيع أن تبين ما لدينا من مظالم، وما هي أولوياتنا، أمر في غاية الأهمية وتساعدنا على رؤية الواقع، بدلاً من أن يتحول مشروع المرأة إلى قذيفة تتقاذف بين التيارات.

وطالب المحامي عبدالعزيز قاسم بوجود مدونة للأسرة، وقانون (لتقنين الأحكام في السعودية)، معتبراً أنه أساس في الحديث عن حقوقها ومطالبها في الزواج والعمل وغير ذلك، وأشار إلى أن هناك قراراً قديماً بتكليف وزارة العدل بتقنين وضع الأسرة لكن لم تفعل، إضافة إلى فتح مكاتب وزارية للمرأة في كل المكاتب.

ونوه إلى أن أوضاع المرأة لا يوجد لها حل واحد لكل المشكلات، لكن هناك اقتراحات مثل: التدوين والمؤسسات المدنية وإيجاد مثلاً هاتف مجاني لحل مشكلاتها، إضافة إلى التهيئة الاجتماعية لهذا التغيير، وإيجاد مناخ محايد، وشدد القاسم على ضرورة التمييز بين العادات والتقاليد من جهة ومن الدين من جهة أخر، وأفاد بأن هناك من يتبنى أموراً كثيرة ويلزم الناس بها، بينما الشريعة منحت للمرء حق الاختيار، «فله ما يشاء ولا يلزم الناس بها، بحيث يفرض على الناس أشياء ليست من الشرع ولا من القانون».

وأكد أهمية توعية المجتمع السعودي بعهد الرسالة المحمدية، إن كانت المرأة في عهد الرسالة بعيدة كل البعد عن العهد الذي نعيشه اليوم، ووصف عصرنا الحالي بقوله: «نحن نعيش حال فوبيا من المرأة أدت إلى تشويه أنفسنا ولم نحصل على أمر جيد، إذ إن معدل الانحراف في ازدياد»، معتبراً أن «ذرائع الفساد أدت بنا إلى فساد أكبر».

وذكر أن المجتمع السعودي مر بمرحلة تشوه في العشرين والثلاثين من الأعوام الماضية، أبعدتاه كثيراً عن الوضع الطبيعي، «فحينما يطرح موضوع المرأة بشكل مبالغ عن المؤامرة التي عليها عالمياً يؤدي إلى تعامل غير طبيعي في الحياة بسبب الخوف على الهوية أو على الدين أو الشريعة، وتطرق إلى أهمية إدخال موضوع المرأة في المنظومة الثقافية بشكل عام في المناهج وفي الإعلام وفي خطاب الرسمي.

كثير من اللغط

في بداية الحديث أوضحت اختصاصية التربية في جامعة الملك سعود الدكتورة فوزية البكر أن موضوع المرأة في السعودية يشوبه دائماً الكثير من اللغط واللبْس، مشبهة إياه بالمشي فوق حزمة من المتفجرات، لكن السؤال هو: لماذا؟ وأقرت أن وضعها فعلاً مشوب بالكثير من التعقيد الذي لا يتناسب مع حاجات الأجيال الحاضرة التي ترى أن ما يحكم حركتها وحقوقها في وقتنا الحاضر لا يتماشي مع أبسط المعايير التي تعتمدها حضارة العصر الذي نعيشه.

وأضافت: «المحزن أن نقع - نحن النساء - أسرى للصراعات الفكرية بحيث يضيع الوجه الانساني للمرأة» مثل حاجة المرأة إلى إكمال دراستها أو معاناتها في عضل الزوج لها او حرمانها من حقوقها الأساسية، وأشارت إلى أن ممارسات وتطبيقات المؤسسات الحكومية تؤكد هذا الإجحاف، موضحة أن قضية تحرير المرأة أو الفكرة المضادة (حماية المرأة من الشارع والتغريب) لا تعنيها «ما يعنيني هو كيف أصل إلى حقي الشرعي والقانوني؟ كيف أستطيع أن أتحرك على المستويين المادي (الوصول للمؤسسات والدخول لها) والقانوني بفهمي للألية الشرعية والقانونية التي تتحكم في مسيرتي ومصير أبنائي».

وأوضحت الدكتورة فوزية البكر أن واقع المرأة يشهد تطورات كثيرة، إذ صدرت قرارات كثيرة في مصلحتها، ونوهت إلى أن المسألة ليست قاصرة على القوانين بقدر ما هو تفعيل القرارات نفسها داخل المؤسسات، ولفتت البكر إلى أن تطور المرأة في الدول النامية يظل موقوفاً على القرار السياسي، كما أنها أشادت بالمبادرات الاجتماعية التي تناصر واقعها لكن تظل المسألة من الدرجة الأولى واقفة على القرار السياسي.

واعتبرت أن الفترة الحالية أفضل مما كانت عليه في السابق، وزادت: «مقارنة بما كنا عليه (وتحديدا منذ نهاية الخمسينيات)، فلا شك في أن ما تحقق خلال العقود الأخيرة وحتى الفترة الحالية والتي ينظر فيها إلى الملك عبدالله الحالية يعتبران داعمين رئيسان نعتمد عليهما في الوصول الى تصحيح أوضاع المرأة، متسائلة: كيف هي أوضاعنا مقارنة بما يحدث في انحاء العالم؟

وأبانت البكر أن السعودية حصلت على معدلات متدنية في مقاييس تحقيق المساواة سواء في التقارير الاقتصادية أم تقارير المؤسسات الحقوقية في ما يتعلق بحقوق المرأة وفرصها، وأكدت أن هذا لم يحصل من فراغ، بل لوجود كثير من الثغرات القانونية والمعايير الاجتماعية التي تمنع المرآة من التمتع بحقوقها الشرعية حتى لو وجدت.

واستشهدت بما تطالبه سيدات الأعمال من إلغاء ما سمّته بـ«معركة المدير العام»، في حين هو موجود وبقية وتصر عليه المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، معتبرة ذلك أنه أحد النماذج التطبيقية لمعركة الحداثة التي تدور حول المرأة، مستبشرة بأن مواضيع المرأة ومطالبهن تدار بأيد نسائية، «الجميل في الموضوع ان المرأة اليوم هي من يدير كفة المطالبات، وهي من نزل إلى الميدان وبدأ في طرح مطالبه كمطلب التخلص من المدير العام والكفيل ومثل حملة هيفاء خالد لحماية المطلقات وحملة مجموعة الكاتبات السعوديات، وحملات الناشطات من سيدات الأعمال عبر الغرفة التجارية في جدة وغير ذلك»، وتمنت من كل مجموعة نشطة نسوية ورجالية وضع هدف محدد يخص تصحيح احد الأوضاع الخاطئة والعمل عليها بهدوء وبمشورة شرعية وقانونية تدعم حق المرأة في مواجهة المجتمع، موضحة: «نحن في النهاية نعمل لهدف واحد وهو تحرير الإنسان أياً كان رجلاً أم امرأة».

ولفتت إلى أهمية إصلاح أوضاع المرأة القانونية، وذلك بوضع مسودة للأحوال الشخصية للمرأة، مستدركة أنه لكن لن يكون لهذه المسودة تفعيل حقيقي إذا لم يتم إيجاد مناخ ايجابي داعم في مؤسسات المجتمع الحكومية والعامة، بمعنى تحضير وتهيئة المؤسسات والحصول على دعم المؤسسات والمنابر الدينية (المسجد) والقنوات الدينية الفضائية.

وشددت على ضرورة إعادة التأهيل للمرأة حتى تعرف حقوقها، «المرأة الآن حتى لو أعطيت حقوقها، لا تعرف كيف تأخذها، لأنها لم تمارس سابقاً أي دور حقوقي لها، إضافة إلى أنها تخاف من أن تتخذ القرار ولا تعرف القانون، كما أن البيئة الاجتماعية غير مشجعة، فنحن بحاجة إلى استعادة الإنسان الذي بداخلهم»، وأشارت إلى أن البيئة والتعليم خلال 20 سنة الماضية أدّيا إلى تشوه بداخل المرأة وداخل الرجل، مثل تكرار أن المرأة ذات طبيعة خاصة ونحوه لتقليل دورها.

وطالبت بأن يكون لدينا قدرة على النظر خارج الصندوق المحلي، موضحة ذلك بقولها: «دول الخليج مثلاً تعرض نماذج مشرقة في التعامل مع قضية المرأة من دون تشنج، فالعائلات في البحرين او الإمارات هي نفسها التي في السعودية، والمرأة هناك ما زالت بحجابها أو نقابها وهي تدرس في مدارس مفصولة، ومع ذلك يتم التعامل معها كمواطن له حقوق الرجل نفسها وتتمتع بالامتيازات الحكومية والقانونية ذاتها من دون النظر إلى انها اقل او ناقصة او عاجزة عن تدبير أمرها وغيرها من القضايا الفكرية التي تتحكم في رؤية المؤسسات المحلية للمراة في المملكة وتسن على اساسها القوانين والتعاملات الرسمية».

ضروره وضع قوانين

أبدت الدكتوره فوزيه البكراستياءها من الفكر الأيديولوجي في تعاطيه مع مواضيع المرأة، «لنتخلص من الأيديولوجيا في تعاملنا مع المرأة، وننظر إليها إنساناً عاقلاً كاملاً، منحه الله حق الاختيار وحمّله المسؤولية لإعمار هذه الأرض»، أكدت أن ذلك لن يحدث بنظرة دونية مؤدلجة للمرأة، منوهة إلى أن الجميع أحرار متساوون في القيمة الإنسانية، في حين نختلف في الواجبات التي نكلف بها، لكنها في النهاية تكمل بعضها بعضاً.

وجددت تأكيدها على ضرورة وضع القوانين وليس فرضها بمعنى ضرورة وجود قوانين ضابطة تساعد المرأة وتحمي حقها في الحصول على تعليم إلزامي وعمل ومعونات حكومية وتسهيلات قانونية لإتمام انشطتها الاقتصادية، لكن أن ترى ان ذلك لا يناسبها مثلاً وتفضل البقاء في البيت وأن يتولى الرجل الإنفاق عليها في ما تعنى بشؤون بيتها فهذا من حقها، اذ ان دور الأم لا يضاهيه أي دور في العالم، كما لا يمكن لأحد ان يقوم به، لكن من حق هذه الأم اذا ما رغبت في العمل او عُضلت عن حقوقها أو رغبت في ممارسة نشاطات تجارية او خاصة ان يوجد القانون الذي يحمي خيارتها كامرأة وكمواطن وكإنسان.

رأت الدكتورة سلوى الخطيب أنه لا يمكن لأي دولة أن تتقدم ونصفها معطل أو مشلول عن العمل، واستشهدت بالمقولة السائدة «المرأة نصف المجتمع»، مشيرة إلى أن المرأة في المجتمع السعودي أحرزت بعض التقدم ودخلت سوق العمل في مختلف المجالات «فنسبة النساء السعوديات اللاتي يعملن في الأعمال الحكومية تبلغ 30 في المئة، وتشكل المرأة 5 في المئة من العاملين في القطاع الخاص، لكن ما تزال مساهمتها محدودة جداً مقارنة بالدول العربية والخليجية الأخرى، فهي من أقل النسب في العالم».

دور المرأة في الشورى "محدود" ... وليس هناك جنس أفضل من الآخر

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 29 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32815

أكدت الدكتورة سلوى الخطيب أن المرأة السعودية استطاعت أن تفرض نفسها على المجتمع وعلى المستوى الاجتماعي على رغم التحديات والصعوبات التي تواجهها، لكن ما زالت النظرة المتحفظة أو النظرة الدونية للمرأة موجودة لدى البعض في مجتمعنا «فما زالت المرأة ينظر إليها كإنسانة غير كاملة الأهلية وتحتاج إلى وصي أو وكيل لقضاء حاجاتها أو للعيش كإنسانة أو كمواطنة»، ولفتت إلى أن المرأة السعودية استطاعت أن تثبت نفسها في المنظمات الدولية أكثر مما استطاعت أن تبرز نفسها محلياً، ولو أعطيت الفرصة لأثبتت نفسها أكثر وأكثر.

وعلى الصعيد التعليمي أشارت إلى أن المرأة استطاعت أن تثبت ذاتها من الناحية التعليمية، «فعدد الإناث يفوق أعداد الذكور لسنوات عدة، وإن كان عدد الإناث 61 في المئة من الأقسام الأدبية، وعدد الذكور 65 في المئة من الأقسام العلمية. وأفادت أن هذه النظرة المتحفظة للمرأة أدت إلى محدودية فرص العمل أمامها، وهو ما أدى إلى تزايد نسبة البطالة ولا سيما بين الجامعيات، إذ إن 50 في المئة من العاطلات عن العمل من خريجات الجامعة، وكذلك الحال على المستوى الإعلامي استطاعت المرأة السعودية إثبات وجودها على المستوى الإعلامي في مجال الصحافة والإذاعة لكن مساهمتها في التلفزيون ما زال محدوداً بسبب النظرة السلبية للمرأة التي تعمل في هذا المجال والاتهامات التي توجه إليها من حين لآخر.

وحول صورة المرأة السعودية في عيون منظمات حقوق الإنسان الدولية قالت: «أعتقد بأن الصورة سلبية للغاية في عيون منظمة حقوق الإنسان الدولية».

واستشهدت الخطيب على ذلك بأنها أثناء حضورها لمؤتمر في الكويت عقد أخيراً نظمته الجمعية الثقافية الاجتماعية «كان محور المؤتمر حقوق المرأة وقوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية وحضره نساء نشطات في مجال حقوق المرأة وتحدثن عن تجاربهن العملية في هذا المجال، ونوقش فيه مواضيع عدة عن قوانين الأحوال الشخصية وعرض في هذا المؤتمر تقريراً أعدته مؤسسة أميركية اسمها «فريدم هاوس» يقارن بين مستوى الحريات في دول الخليج وللأسف كانت المرأة السعودية أقل النساء تمتعاً بحقوقها مقارنة بدول الخليج الأخرى».

وأوضحت أن حكمهم مبني على مؤشرات عدة، وهي قوانين عدم التمييز بين المرأة والرجل وإمكان لجوء المرأة إلى القضاء، ومدى توافر الاستقلالية والأمن والحرية الشخصية للمرأة، والحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والحقوق السياسية ومساهمتها في المجتمع المدني، والحقوق الاجتماعية والثقافية.

وأضافت: «كان كل مقياس له درجات من 1 إلى 5 ، وللأسف لم تحصل على 2 في أي من هذه المقاييس، وعلى رغم التحفظ الذي أبديناه على المقياس إلا أن هناك نقاطاً ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار».

أشادت بمنظمة حقوق الإنسان في المملكة، وأكدت أن المرأة متى ما اتسع لها هامش الحرية تستطيع المرأة توفير حاجات أسرتها، تستطيع خدمة مجتمعها بشكل أفضل، وذكرت أن الحكومة السعودية أنفقت 25 بليون ريال على تعليم المرأة، وتساءلت: ألا يعتبر هدراً للمال العام ضياعُ هذه الأموال وعدم الاستفادة من المرأة، ولا سيما أن مجتمعنا ما زال يعاني من ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية الإنتاجية... فلماذا لا نستفيد من المرأة في هذه المجالات؟ولم تبدُ الخطيب راضيةً عن دور المرأة في مجلس الشورى، «في رأيي الشخصي ما زال دور المرأة محدوداً للغاية، وهو دور استشاري غير فعال مثل الرجال، ونتمنى أن يكون أكثر فعالية»، إلا أنها اعتبرت أن دخول المرأة في مجلس الشورى ولو بدور ثانوي يعد خطو ايجابية، لكن يجب أن يصحب هذه الخطوة خطوات أخرى.

ولفتت الخطيب إلى أن من المشكلات الرئيسية التي تقلل من مشاركة المرأة في سوق العمل عدم تمييز الناس بين الخلوة والاختلاط، وأشارت إلى أن الإسلام حرّم الخلوة ولم يحرم الاختلاط، «فنحن نختلط في السوق وفي الحرم المكي الشريف وفي الطائرات وفي المطارات، وينبغي ألا ينظر إلى المرأة التي تعمل في مجال مختلط على أنها امرأة س يئة السمعة».
وقسّمت حقوق المرأة إلى ثلاثة أقسام: الحقوق الزوجية وتشمل حسن المعاملة والحضانة، وحقوق العمل، أي حق إدارة أموالها بنفسها، ورفع شرط الولي ومراجعة الإدارات الحكومية بنفسها، والحقوق المجتمعية وهي الخاصة بحقها في استخراج جواز سفر وحق السفر، من دون موافقة ولي الأمر بعد سن معينة. ونبهت إلى أنها لا تطالب بالمساواة مع الرجال، بل ليكمل بعضنا الآخر وليس هناك جنس أفضل من الآخر، وقالت: «نحن تطالب بالحقوق التي وهبها لنا الإسلام وحرمنا منها بعض العادات والتقاليد، كما نطالب بتقنين الشريعة الإسلامية أي أن توضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية تحفظ للمرأة حقوقها في النفقة والحضانة وفقاً لمصلحة الأبناء، ورفع موافقة الولي لرفع قضية على الرجل الذي قد يكون هو من يظلمها، إضافة إلى حق المرأة في استخراج جواز السفر وبطاقة الأحوال، والسفر من دون شرط موافقة ولي الأمر.
وأكدت حق المرأة كمواطنة في البطاقة الاليكترونية، وحقها في متابعة أعمالها من دون وجود وكيل، والسماح للمرأة بالتردد على جميع الوزارات لمتابعة أعمالها، مشيرة إلى أن المرأة ما زالت تُمنع من دخول بعض الوزارات.

تراعي خصوصية الأسرة والعادات والتقاليد

"سلطان الخيرية" تضخ 74 مليوناً لبناء 300 مسكن للفقراء

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/07هـ) 30/ يونيو/2009 العدد : 2935
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090630/Con20090630288211.htm

فالح الذبياني ـ جدة

أطلقت مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية مشروع إنشاء 200 وحدة سكنية في محافظة الليث و 100 وحدة سكنية أخرى في قرى جنوب منطقة مكة المكرمة، ليصل بذلك عدد وحدات المشروع في مكة المكرمة 480 وحدة سكنية.

وأوضح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلطان بن عبد العزيز الأمين العام للمؤسسة أن الأعمال الإنشائية للجزء الخاص بمحافظة الليث وحدها تصل تكلفتها نحو (74) مليون ريال، مشيرا إلى أنّ المشروع يقام على مساحة (211) ألف م2، وتقام كل وحدة منه على مساحة 311 م2 تضم مسكنا ملائما للأسرة السعودية يحافظ على خصوصيتها ويلبي احتياجاتها، مضيفا أن الأعمال الإنشائية في المشروعين قد بدأت وتسير بخطوات متسارعة لإنجازهما في الموعد المحدد.

وأوضح أنه بعد تفضل ولي العهد الرئيس الأعلى للمؤسسة برعاية حفل تسليم وثائق التخصيص للمستفيدين من المرحلة الأولى من مشروع الإسكان للمؤسسة في مكة المكرمة أصدر توجيهاته بإضافة وحدات سكنية جديدة؛ تلبية لحاجة أبناء منطقة مكة المكرمة والقرى التابعة لها بعد أن لمس النقلة الحضارية والتنموية التي تحققت للمستفيدين من المرحلة الأولى لمشروع الإسكان الخيري في منطقة مكة المكرمة والذين وصل عددهم (180) أسرة. ولفت إلى تبني مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية برنامجا رائدا للإسكان الخيري في مناطق المملكة المختلفة انطلق عام 1421هـ، يركز على تلمس حاجات المواطنين وتحسين ظروفهم الحياتية وتوفير البيئة المناسبة لهم لحياة كريمة تتيح لهم خدمة أنفسهم ومجتمعهم.

يذكر أن البرنامج الإسكاني للمؤسسة يشمل إقامة 1551 وحدة سكنية بمرافقها وخدماتها العامة في معظم مناطق المملكة مثل: عسير، تبوك، نجران، حائل، مكة المكرمة، الرياض، والمدينة المنورة مزودة بالمرافق العامة من مساجد ومدارس ومراكز صحية، وتوجد بها الخدمات اللازمة من طرق ومواقف وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي وهواتف، وقد روعي في تصميم وحدات المشروع خصوصية الأسرة والعادات والتقاليد السعودية.

تحسين الصورة الذهنية لمرفق القضاء وتأخر القضايا تطغى على مداخلات المشاركين في ندوة الخطة الاستراتيجية بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 رجب 1430هـ - 30 يونيو 2009م - العدد 14981
.http://www.alriyadh.com/2009/06/30/article441173

المدينة المنورة – خالد الزايدي:

استعرض نائب مدير مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق بالمملكة الشيخ الدكتور ناصر الشايع محاور المشروع المتمثلة في الموارد البشرية والهياكل التنظيمية والإجراءات والنظم والنماذج والبيئة العدلية والثقافة العدلية مؤكدا أن منهجية إعداد الخطة استندت على أحدث الأساليب في التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى مستعرضا المرتكزات الأساسية لإعداد الخطة والمبادئ التوجيهية ومراحل إعداد الخطة وخطة العمل وإدارته ومحور الموارد البشرية ومحور الهياكل التنظيمية ومحور الإجراءات والنظم والنماذج.

جاء ذلك خلال الندوة التعريفية بالخطة التطويرية التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة وأدارها نائب رئيس لجنة المحامين سلطان بن زاحم .

وأشار الشايع إلى أهداف المشروع من إعداد خطة إستراتيجية طويلة المدى للعشرين سنة المقبلة وإعداد خطة تنفيذية مرحلية للسنوات الخمسة الأولى ووضع آليات تساعد على إجراء عمليات المراقبة والمراجعة الدورية .

كما تحدث رئيس محاكم المنطقة الشيخ فهد الميحميد عن القضاء العام مشيراً إلى أن القضاة حريصون على حضورمثل هذه اللقاءات للسعي إلى تطوير هذا المرفق منوهاً بحرص وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله على تقديم كل ما هو عون وراحة للمجتمع السعودي بصدور نظام القضاء الجديد الذي أطلق عليه مشروع الملك عبدالله وضخ ميزانيته بسبعة آلاف مليون ريال وما تبعه من صدور قضاء التنفيذ.

وأشار إلى أن القضاء ثلاثة أنواع قضاء قبل النظر كالصلح والتحكيم وغيرها وقضاء نظر وهو الترافع في مجلس الحكم وقضاء ما بعد النظر وهو التمييز وما يعرف حالياً بالاستئناف.

ثم ألقى رئيس المحكمة الإدارية الدكتور محمد بن شيبة الحمد كلمة خلال الندوة أكد خلالها أن تنظيم القضاء الإداري وإنشاء ديوان المظالم ابتداء كان ضمن شعبة في مجلس الوزراء إلى أن استقل كمرفق خاص ثم بين اختصاصات المظالم كالتجاري والجزائي و الاختاص الأصيل وهو الإداري وأن رئيسه يرتبط مباشرة بالملك ، ثم أوضح بلمحة عن تطور مراحله إلى أن وصل للمرحلة الحالية ووصفها بالقفزة غير المتوقعة في تاريخ القضاء السعودي وركز بأن قضاته مرتكزين على الدين وثوابته.

وحفل اللقاء بالعديد من المداخلات التي اتسمت بالشفافية والوضوح تمحورت في أخلاقيات المهنة وهيكلة الإجراءات القضائية وتحسين الصورة الذهنية لمرفق القضاء وأسباب تأخر القضايا .

وكانت أبرز المداخلات من القاضي محمد البشر بالمحكمة العامة بالمدينة الذي كان يعمل بمرفق القضاء بدولة الإمارات لمدة 13 سنة تقريباً لعدم وجود معاهد تدريبية للمحامين أو دورات تأهيلية مؤكداً بأن مهنة المحاماة مرتكز ليس بالهين في العملية القضائية .

الموافقة على إنشاء مؤسسة محمد بن فهد للتنمية الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/07هـ) 30/ يونيو/2009 العدد : 2935
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090630/Con20090630288211.htm

«عكاظ» - الدمام

أعلن في المنطقة الشرقية عن إنشاء مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية عليها.

وترمي المؤسسة إلى إيجاد حلول إبداعية لمعوقات التنمية الإنسانية وصياغة مشاريع تنموية تستهدف فهم طبيعة هذه المعوقات ووضع الحلول المناسبة لها وتطبيقها على المجتمعات المستهدفة من أجل إيجاد أفضل السبل لمواجهتها.

وتهدف المؤسسة إلى تزويد المجتمعات بالخبرات وزيادة الوعي التنموي، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات العالمية لاستقطاب أفضل الممارسات لتنمية المجتمعات، وخدمة المشاريع الأساسية والتخطيط لها.

وستكون أهم وظائفها: المشاركة والتعاون في البرامج التي تهدف إلى تنمية المجتمعات، دعم البحوث الهادفة إلى كشف واقع التنمية الإنسانية، دعم المنح التدريبية في سبيل تطوير التنمية الإنسانية، وجمع المعلومات وتصنيفها لتوفيرها للدراسات والبحوث الموجهة للتنمية الإنسانية.

وزارة العدل: تسهيلات للمحامين في الجهات القضائية والحكومية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 30 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154580

ماجد عسيري - الدمام

اكد مصدر في وزارة العدل لـ ''المدينة'' ان ادارة المحاماة بالوزارة بدأت في التعميم لجميع الجهات القضائية والجهات الحكومية والقطاعات ذات العلاقة، بمضمون المادة الثامنة عشرة والمادة التاسعة عشرة من نظام المحاماة المتعلقة بتسهيل دور المحامي في هذه الجهات وتحقيق الغاية الاهم في مهنته ليقوم بدوره الحقيقي. وعن بعض الجهات الحكومية التي لازالت تتجاهل دور المحامي في بعض القضايا حسب نوعها، اوضح المصدر ان كل الجهات ذات العلاقة سواء كانت قضائية او حكومية تحترم المحامي كونه احد انصار تحقيق العدالة. وفيما يتعلق بإعلان بدء العمل في انشاء هيئة المحامين لتكون ذات شخصية اعتبارية للمحامين، اكد المصدر انها لاتزال تحت الدراسة.يذكر ان اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية قدرت عدد المحامين المسجلين لدى وزارة العدل بـ 1300 محام منهم 25% غير ممارسين للمحاماة، لاعتمادهم على توظيف محامين يؤدون عنهم دور الترافع في قضايا موكليهم.ويحتاج قطاع المحاماة في المملكة إلى 10 أضعاف عدد المحامين المسجلين رسميا، بسبب حاجة السوق إلى أكثر من 13 ألف قانوني للعمل في قطاع المرافعات والمحاماة. وتعتزم وزارة العدل إنشاء هيئة للمحامين السعوديين، إضافة إلى تصنيف المحامين؛ بناء على مستوى المحاكم الموجودة في السعودية، بحيث يتم تدرج المحامي في مستوى المرافعات وعدم الترافع في مستوى أعلى من المستوى الذي من المفترض أن يترافع فيه، حيث إن التنظيم القضائي القادم يتكون من المحكمة العليا، ثم محاكم استئناف، ثم المحاكم العامة.وقد تعالت في الآونة الأخيرة أصوات نسائية مطالبة بالسماح للحاصلات منهن على شهادات في القانون، بفتح مكاتب محاماة تختص بالقضايا التي تهتم بشؤون النساء ومشكلاتهن وتقديم المشورة القانونية لهن، ما جعل وزارة العدل تبدأ بدراسة هذه المطالب.

تكفل بنفقات زواج 100 شاب وفتاة

الأمير فهد بن سلطان يؤكد عزمه المضي في القضاء على التعديات بتبوك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 رجب 1430هـ - 30 يونيو 2009م - العدد 14981
http://www.alriyadh.com/2009/06/30/article441167.html

وجه صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك أمانة منطقة تبوك والأجهزة الحكومية الخدمية والأمنية بمنطقة تبوك بتطبيق خطة العمل لتنظيم الأحياء الجنوبية في مدينة تبوك وقيام لجنة التعديات بالإمارة بدورها للقضاء على التعديات على الأراضي بغير وجه حق من قبل بعض المواطنين خاصة التي تقع بالقرب من صوامع الغلال ومواقع أخرى في مدينة تبوك داعيا المواطنين إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة والإبلاغ عن أي مخالفة .
جاء ذلك في حديث لسمو أمير منطقة تبوك خلال استقباله في قصره بتبوك مساء أول من أمس المواطنين ومديري الإدارات الحكومية . وقال سموه إن الأحياء الجنوبية سوف تشهد تنظيماً كبيراً من حيث إيجاد الشوارع المضاءة والحدائق والميادين وإيصال جميع الخدمات التي يحتاجها سكان تلك الأحياء بشكل منظم والعمل على فتح الشوارع المغلقة وإنارتها .

وأكد أمير تبوك حق المواطن أن يعيش حياة كريمة تؤمن له الخدمات كافة من خلال مخططات سكنية معتمدة من الجهات المعنية ومخططة بشكل كامل تتوفر بها الخدمات من مياه وكهرباء واتصالات ومدارس للبنين والبنات وحدائق عامة وغيرها وشوارع وطرق مضاءة وبشكل يضمن وصول جميع الأجهزة الأمنية والمرورية والإسعافية إلى تلك الأحياء بكل سهولة ويسر . ولفت سموه النظر إلى أهمية تعاون المواطنين مع الجهات الخدمية ، والبعد عن المخططات العشوائية وعدم الإقبال على الشراء بها حتى لا يضع نفسه أمام الجهات المسؤولة ويطالب بإيصال الخدمات إليها من مياه وكهرباء وغيرها من الخدمات. واضاف إن الجميع يدرك بأن مثل هذه الأمور المخالفة لأنظمة وتعليمات الدولة سوف يعمل على إيقافها وعدم التمادي بها من أي شخص كان . وحث سمو أمير منطقة تبوك جميع الجهات المعنية والتي كلفت بتنظيم المنطقة الجنوبية والأحياء بها في مدينة تبوك على العمل بتزويد سموه بتقارير أسبوعية عن مختلف المراحل التي ستنفذ بها لتطوير تلك الأحياء وتنظيمها مؤكداً أن مدينة تبوك تعد من أوائل مدن المملكة التي شملتها خدمات شبكات المياه والصرف الصحي بنسبة تصل إلى 90 % في جميع أحياء المدينة . وأضاف سموه إن الجهات الحكومية في المنطقة وضعت خطة متكاملة لتنظيم تلك الأحياء ومنها ماسينفذ بشكل عاجل وهو تكثيف الأجهزة الأمنية فيها وفتح الشوارع المغلقة وإيجاد شوارع منظمة ورصفها وإنارتها وإنشاء الحدائق والميادين فيها . وبين سموه أن لجنة التعديات تعمل ليل نهار وفي الإجازات الأسبوعية لمتابعة التعديات والعشوائيات التي تطال الأراضي سواء السكنية أو الزراعية وستعمل بكل طاقاتها من أجل القضاء على ظاهرة التعديات سواء في مدينة تبوك أو في بقية محافظات ومراكز المنطقة . وشدد الأمير فهد على أهمية دور المواطن وتعاونه مع جميع الجهات ذات العلاقة والإبلاغ عن أية مخالفات من أي شخص مهما كان وعدم التستر على العمالة غير النظامية والتي ترتكب مخالفات يكون ضررها على المجتمع . من جانب آخر يرعى الأمير فهد بن سلطان يوم غدٍ الأربعاء حفل الزواج الجماعي لأكثر من 100 شاب وشابة في منطقة تبوك وذلك في مركز الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي . وأوضح رئيس مجلس إدارة مركز الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي الدكتورعبدالخالق سحلي أن المركز وبتوجيه من سمو أمير منطقة تبوك عمل خلال الأشهر الماضية على استقبال طلبات الزواج الجماعي من الشباب المقبلين على إكمال نصف دينهم . وقال : تم فرز مئات الطلبات وتطبيق الشروط التي حددتها اللجنة المشرفة على المشروع الخيري الذي تبناه سمو أمير منطقة تبوك من العام الماضي حيث وقع الاختيار على أكثر من 1000 شاب ممن تنطبق عليهم الشروط ومساعدتهم في هذا الزواج . وأضاف أن سمو أمير المنطقة تكفل بنفقات الزواج الجماعي كما أمر سموه بتقديم مساعدات مالية مجزية للمتزوجين لمساعدتهم في الزواج وتأثيث منزل الزوجية .

دراسة : 80 ٪ من الإجراءات النظامية حيال حالات العنف الأسري لا تطبق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 30 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154558

علياء الناجي - الرياض

كشفت نتائج دراسة متخصصة حديثة انه لا يتم تطبيق 80.4% من الإجراءات النظامية المتبعة مع حالات العنف الأسري والإيذاء في المملكة، واشارت الدراسة التي اجراها الباحث الدكتور سامي الدامغ الاستاذ بجامعة الملك سعود، الى انخفاض وعي خمس وزارات وهي الصحة، الشؤون الاجتماعية ،الداخلية، التربية والتعليم والعدل، بقضية إيذاء الطفل والمرأة ، وذلك من خلال قياس مدى وعي العاملين فيها. وبينت نتائج الدراسة ان وزارة العدل احتلت المرتبة الأولى في المناطق الإدارية الثلاث عشرة في المملكة فيما يتعلق بانخفاض وعي منسوبيها بالعنف والإيذاء الأسري، حيث اشتملت الدراسة على عينة من العاملين والعاملات في كافة قطاعات الوزارة في كل منطقة ،وتلتها في الترتيب تباعاً وزارات التربية والتعليم والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية، وفصلت الدراسة أن انخفاض الوعي بإيذاء الأطفال لدى الوزارات الخمس ابتداء من القضاء بـ (46.1%) ومتوسط الوعي (25.8%) ومرتفع الوعي (28.1%) في حين شمل منخفض الوعي لدى وزارة الداخلية متمثلة بالشرطة (29.4%) ومتوسطه (33.6%) ومرتفع الوعي (37 %) ، في حين بلغت نسبة منخفض الوعي لدى وزارة الصحة متمثلة بمستشفياتها (23.9%) ومتوسط الوعي (32.2%) ومرتفع الوعي(43.9%) . اما وزارة الشؤون الاجتماعية متمثلة بالجمعيات الخيرية فقد بلغت نسبة منخفض الوعي بـ(23.4%) ومتوسطه (31.8%) ومرتفع الوعي بـ(44.8%) وسجلت الدراسة بالنسبة لوزارة التربية والتعليم متمثلة بمدارس البنين نسبة منخفض الوعي بـ(38.3%) ، ومتوسطه بـ(33.4%) ومرتفع الوعي بـ(28.4%) في حين سجلت منخفض الوعي لمدارس البنات بـ(30.2%) ومتوسطه بـ(31.5%) ومرتفع الوعي بـ(38.3%). وكشفت الدراسة ذاتها عن أن (96%) لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال العنف الإيذاء الأسري ونسبة (2.5) حصلن على دورات تدريبية في المجال ذاته. واشارت نتائج الدراسة الى ان عدم الوعي بالتعامل مع حالات إيذاء الأطفال يمثل نسبة (76.6%) ، فيما يمثل الوعي نسبة (23.1%) ونسبة البيانات المفقودة (0.3%) ، وبلغت نسبة عدم وجود خبرات سابقة في التعامل مع حالات النساء المتعرضات للإيذاء (77.7%) وبلغت نسبة وجود الخبرات في هذا المجال (21.1%) وبلغت البيانات مفقودة (1.2%) . وافادت الدراسة أن الإجراءات المتبعة مع حالات العنف الأسري والإيذاء شملت (22 %) من الحالات في حين أن (50.8%) منها لا وجود للإجراءات فيها و(26.5%) لا تعمل في حين أن تطبيق الإجراءات على أرض الواقع بلغ (10.3%) من اجمالي الحالات وأن (79.8%) لا تطبق ونسبة (9.9%) غير معروفة الأسباب .

1274 حالة إيدز جديدة والكشف عبر السجون والجوازات

ارتفاع العدد إلى 13926 بينهم 3538 سعودياً

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 رجب 1430 - 30 يونيو 2009 العدد 3196 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3196&id=108334&groupID=0

الرياض: محمد العواجي

تم تسجيل 1274 حالة إصابة بالإيدز في المملكة العام الجاري ليرتفع إجمالي المصابين بهذا المرض إلى 13926 بينهم 3538 سعودياً و 10388 غير سعودي.

ووفقاً لمدير إدارة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الدكتور خالد بن علي الطلحي بلغت نسبة الرجال للنساء وسط السعوديين 1.5% عام 2008، وتشكل الفئة العمرية من 15-49 سنة 85% من جملة المصابين. وتمثل العلاقات الجنسية نحو 88% من طرق العدوى بالمرض، تليها تعاطي المخدرات بالحقن 9% ثم العدوى من الأم إلى الجنين بنسبة 3%.

وأضاف الطلحي أنه تم اكتشاف معظم الحالات بين السعوديين بسبب وجود أعراض مشتبهة، حيث اكتشف 38% من المرضى وسط نزلاء السجون و19% عند فحص مخالطين و11% عند فحص ما قبل الزواج.

كما تم اكتشاف 32% من المصابين غير السعوديين عند تجديد الإقامة و12% عند استخراجها.

ومثلت الجنسية الإثيوبية المصابة 22% تليها الجنسية اليمنية 12% فالهندية 9% ثم السودانية 7% والنيجيرية والبنجلاديشية مثلها، والباكستانية والإندونيسية 6% لكل منهما.

وأشار الطلحي إلى أنه تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عام 1984 بهدف حماية المملكة من انتشار عدوى الإيدز ورعاية المصابين وأسرهم، مشيراً إلى أن برنامج الإيدز يتبع فنيا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز (UNAIDS) والذي يتبع للأمم المتحدة ويشارك في تمويله وإدارته العديد من مؤسسات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للدراسات السكانية اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للاجئين البنك الدولي.

كشف مدير إدارة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الدكتور خالد بن علي الطلحي أن عدد جميع حالات الإيدز المكتشفة بلغ حتى نهاية 2008، 13926 منها 3538 سعودياً و 10388 غير سعودي، لافتاً إلى أنه تم اكتشاف 1274 حالة جديدة عام 2008 منها 505 سعوديين و 769 غير سعودي.

وقال الطلحي في تصريح لـ"الوطن إن نسبة الرجال للنساء وسط السعوديين بلغت 1.5% تقريباً عام 2008، مشيراً إلى أن الفئة العمرية بين 15-49 سنة تشكل 85 % (428 من أصل 505) من المصابين السعوديين المكتشفين في عام 2008، مبيناً أن العلاقات الجنسية تمثل حوالي 88% من طرق العدوى بين السعوديين المكتشفة إصابتهم في العام 2008، (444 حالة من أصل 505). تليها تعاطي المخدرات بالحقن (9%) (43 حالة) ثم العدوى من الأم إلى الجنين 3% (18 حالة).

وأوضح أنه تم اكتشاف معظم الحالات بين السعوديين بسبب وجود أعراض مشتبهة حيث أكدت التقارير أن (38%) وسط نزلاء السجون (19%) أو عند فحص مخالطين (11%) أو عند فحص ما قبل الزواج (9%)، موضحاً أنه تم اكتشاف معظم الحالات بين غير السعوديين عند تجديد الإقامة (32%) أو بسبب وجود أعراض مشتبهة (30%) وسط نزلاء السجون و(16%) أو عند استخراج الإقامة (12%).

وبين أن محافظة جدة تمثل النسبة الأعلى لاكتشاف الحالات بين مناطق المملكة 37 %من السعوديين و 46 % من غير السعوديين، مؤكداً أن أغلب الحالات المكتشفة هي من الجنسية الإثيوبية بنسبة 22 % تليها الجنسية اليمنية 12%، وبعدها الجنسية الهندية 9% ثم السودانية 7% والنيجيرية 7% والبنجلادشية 7% فالباكستانية 6 % والإندونيسية 6%، وأوضح أن معدل انتشار الفيروس بين السعوديين أقل من 1% وذلك حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية.

وأشار الطلحي إلى أنه تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عام 1984 بهدف حماية المملكة من انتشار عدوى الإيدز ورعاية المصابين وأسرهم، مشيراً إلى أن برنامج الإيدز يتبع فنيا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز (UNAIDS) والذي يتبع للأمم المتحدة وتشارك في تمويله وإدارته العديد من مؤسسات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للدراسات السكانية اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للاجئين البنك الدولي.

وأضاف أن برنامج الإيدز ينفذ برامج واستراتيجيات وقائية وعلاجية حسب توجيه برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومنها المراقبة الوبائية وتشمل الرصد الروتيني للحالات والمراقبة المخفرية (مسوحات وسط فئات مختارة تتم بصفة دورية في مناطق محددة لمتابعة تطور المرض في المجتمع) والمسوحات الروتينية لبعض الفئات مثل مدمني المخدرات

ونزلاء السجون وعند استخراج وتجديد الإقامة والمتبرعين بالدم. إضافة إلى إجراء البحوث الوبائية والسلوكية، بالإضافة إلى برنامج المشورة والفحص الطوعي، والذي يقدم من خلال عيادات خاصة بكل مناطق المملكة (20عيادة) وهي خدمة طوعية تقدم للجمهور الراغب فيها دون التزام بتسجيل بياناتهم الخاصة بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بانتشار العدوى.

وذكر الطلحي أنه في هذا الإطار يتم حاليا تنفيذ برامج توعوية تستهدف كافة أفراد المجتمع بالتركيز على فئة الشباب والفئات الأكثر عرضة للإصابة مثل مدمني المخدرات، وبرنامج المعالجة السريرية حيث توجد ثمانية مراكز في كل من الرياض، وجدة والدمام وجازان وعسير والمدينة المنورة والجوف لتقديم الخدمات العلاجية، والمتابعة للمصابين من خلال عمل التحاليل المتقدمة مثل PCR، وتتوفر بها أحدث المضادات الفيروسية. كما يجري الإعداد لتوفير اختبارات الحساسية والمقاومة للعقاقير وأنماط الفيروس، بالإضافة إلى برنامج اكتشاف الحالات بين العمالة الوافدة ومتابعة ترحيلهم إلى بلدانهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأوضح الطلحي أن الوزارة ترصد 18 مليوناً سنوياً معظمها تصرف في الأدوية وكواشف المرض وبرامج التوعية، وقال إن هناك دواءً نفسياً تحت الدراسة يعطى للمصاب في حالة إصابته بالاكتئاب أو غيره أثبت قدرته على إنقاص نسبة الفيروس في الدم بشكل كبير، فإذا أثبت قدرته على طرد الفيروس فقد يعني ذلك انفراجاً في أزمة العدوى.

القصيبي: أخشى أن يحاسبني اللّه عن كل عاطل وعاطلة

صرف الإعانات وتحديد حد أدنى للأجور يزيدان البطالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 رجب 1430 - 30 يونيو 2009 العدد 3196 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3196&id=108280&groupID=0

جدة: حمد العشيوان

عندما يتحدث "القصيبي" فلينصت "العاطلون".. فثمة ماء في فم وزير العمل الدكتور غازي القصيبي يريد إخراجه ليصبه في إذن كل من اتهم وزارته بالتراخي في توفير فرص عمل للشباب السعودي من الجنسين.

وقف كالعادة ليرتجل كلمة في الحفل السنوي لبرامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع أول من أمس في جدة، وصفها الحاضرون بالتاريخية لدرجة أنه رفض الإدلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام التي حاصرته، وقال "قلت كل ما عندي في الكلمة".القصيبي الذي أكمل عامه الرابع كوزير للعمل لم يذق طعم الراحة منذ توليه هذا المنصب الذي وصفه بالابتلاء، يقول "حينما آوي إلى فراشي أتساءل وأنا أرتجف خوفا: هل سيحاسبني الله عن كل عاطل وعاطلة؟.. وماذا سأقول إذا وقفت أمام الله في يوم الحساب فقال لي: ماذا فعلت من أجل عبادي الباحثين والباحثات عن العمل؟.

ويخشى وزير العمل المحاسبة عن 454 ألف عاطل وعاطلة، كما جاء في آخر إحصائية لوزارة العمل. وما إن انتهى من جملته حتى هبت القاعة الرئيسية التي احتضنت الحفل بالتصفيق وكأنها تضع راية الانتصار في يد القصيبي، لتعلن انتصاره على "طواحين الهواء". وتساءل القصيبي عما إذا كان قد قام بجهد هو وزملاؤه ليخرج من هذه المهمة في النهاية كفافاً لا له ولا عليه؟.ورغم الليالي العصيبة والساعات العسيرة المليئة بالقلق والسهد والخوف التي مرت خلال عمر القصيبي إلا أنه أكد أن الساعات القليلة التي أمضاها في هذا المحفل تعد من أحلى ساعات العمر. ووجه سؤالا مباشرا للسيدات الحاضرات قائلا "لا أعلم لماذا أعماركن أطول من أعمار الرجال؟".

بعد ذلك، عاد وزير العمل إلى الخلف، وتذكر تصريحه "الناري" عندما قال إن "السماء لا تمطر وظائف حكومية" وموجة الغضب التي هبت من العديد من كتاب الصحف والمنتديات، إلا أنه تمنى لو أن السماء تمطر وظائف "قالها ضاحكاً"، ولكن الوظائف لا تستمطر وإنما تصنع بمجهودات رائدة كمجهودات باب رزق جميل.

وقال: لا يمكنني أن أحل مشكلة البطالة بأن أقول نعطي كل باحث عن العمل إعانة وإلا أبقيناه في أسر الإعانة إلى الأبد، ولا نستطيع أن نحل مشكلة البطالة بحد أدنى من الأجور، وإلا زدنا مشكلة البطالة خطورة، نستطيع أن نقضي عليها بما رأيتم وترون الليلة بالتدريب وبعد ذلك بالعمل الشاق، وهذا هو طريق المستقبل، لا قضاء على البطالة إلا بالتدريب ولا قضاء على البطالة إلا بعمل منتج، ولا قضاء على البطالة إلا بتعاون تام بين الدولة والقطاع الخاص.

قلت في أكثر من مناسبة لو كان لدينا الكثير من أمثال محمد جميل لقضينا على البطالة، وهذا ما قاله لي خادم الحرمين الشريفين عندما قال "ليتنا نملك خمسة من أمثال عبداللطيف جميل، وأملي في الله سبحانه وتعالى أولا ثم في أبناء وطني كبير، إن البطالة ليست قدرنا وليست مصيرنا وليست مستقبلنا وإننا نستطيع بعون الله ثم بتضافر الجهود أن نقضي عليها قضاء مبرما في يوم قريب آت لا محالة بإذن الله".

بعد ذلك استعرض رئيس فريق صناع فرص العمل محمد عبد اللطيف جميل إنجازات برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع قائلا: تمكنا من تحقيق نحو 38 ألف فرصة عمل هذا العام، ونستهدف تحقيق 80 ألف فرصة عمل ابتداء من عام 2015 أي بزيادة سنوية قدرها 15 في المئة على أقل تقدير لمضاعفة نتائج 2009. وأضاف: نسعى هذا العام لتحقيق 28 ألف فرصة عمل ضمن برنامج الأسر المنتجة و 13 ألف فرصة عمل ضمن برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف و 22 ألف فرصة عمل ضمن برنامج التوظيف المباشر و 12 ألف فرصة عمل ضمن برنامج دعم المشاريع الصغيرة والذي يشمل دعم المؤسسات الصغيرة وبرنامج تمليك سيارات النقل والأجرة العامة وخمسة آلاف فرصة عمل في برنامج العمل من المنزل وغيرها من البرامج المختلفة.

الأسر السعودية تعزز مشاركتها في دورات العلاقات الزوجية

باحث سعودي يؤكد إقبال 59٪ من النساء و41٪ من الرجال

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 رجب 1430 - 30 يونيو 2009 العدد 3196 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3196&id=108349

أبها: نادية الفواز

في ظل التغير السريع الذي يشهده المجتمع السعودي، وفي ظل الانفتاح المتسارع على ثقافات وشعوب العالم، والتعرض الدائم للوسائل الإعلامية الأجنبية، وكثرة حالات الطلاق المسجلة بين المتزوجين لاسيما حديثي السن، بادرت جهات متخصصة إلى تنظيم دورات تدريبية للمقبلين على الزواج، من أجل مساعدتهم على الإلمام بمهارات الحياة الزوجية وكيفية إدارة الأزمات والتعامل مع الظروف الطارئة التي قد تعيشها أي أسرة، دون أن يترتب عليها أبغض الحلال.

وقد شهدت هذه الدورات التدريبية المتخصصة في فنون العلاقات الزوجية إقبالاً مكثفاً ومتزايداً من شرائح واسعة في المجتمع السعودي، لا سيما من قبل المقبلين على الزواج، حيث تشير دراسة سعودية متخصصة إلى أن 58% من النساء السعوديات و41% من الرجال السعوديين يقبلون على المشاركة في هذه الدورات.

وقد جاء تنظيم مثل هذه الدورات المتخصصة في ظل القلق المتزايد الذي يعتري الكثير من الآباء والأمهات والأخصائيين وواضعي السياسة الاجتماعية في المملكة، نتيجة ما يتم تسجيله في دراسات موثقة وإحصائيات رسمية عن الأوضاع المضطربة التي تتعرض لها مؤسسة الزواج في الوقت الحاضر.

ويرجع الخبراء مصدر هذا القلق إلى الإحصاءات المتوفرة لديهم عن عدد حالات الطلاق المسجلة وجنوح الأحداث وغيرها من المشكلات الاجتماعية، التي تكشف عنها المحاكم ولجان حقوق الإنسان وجمعيات الرعاية الاجتماعية.

وقد أصبحت الحاجة ماسة – في ظل تلك الحقائق والنتائج - لإيجاد دورات تثقيفية وتأهيلية تساعد في حل المشاكل الاجتماعية والنفسية والأسرية في المجتمع السعودي، من خلال أساليب مثلى في التعامل بين الزوجين، وبما يسهم في التخفيف من المشكلات الأسرية.

ويقوم خبراء متخصصون في شؤون الأسرة والتربية وعلم النفس والاجتماع بتنظيم وتقديم هذه الدورات التدريبية، بعد أن يتم تحديد موضوعات وقضايا تتعلق بالأسرة وطرحها للنقاش في جلسات دورية بمشاركة المتدربين.

وقد قام الأستاذ المساعد في قسم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عضو مجلس الإدارة في الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ومدير مركز المعلومات وأبحاث الأسرة بمشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج الدكتور منصور العسكر بعمل دراسة ميدانية للبحث في مدى إقبال واتجاه الأسر السعودية تجاه المشاركة في هذه الدورات.

يذكر أن الدكتور العسكر، يعدّ من أوائل من أسهموا في إقامة وتنظيم هذه الدورات المتخصصة عن طريق مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج بالرياض، منذ عام 1424 هـ.

وتعتبر هذه الدورات من الفعاليات الاجتماعية المهمة التي يحضرها ويشارك بها عدد كبير من الجمهور، مما يضطر المنظمون لها إلى البحث عن صالات كبيرة تتسع لهذا الكم الهائل من المشاركين، الذي يتراوح عدده ما بين 500 إلى 700 متدرب.

وقد تناولت الدراسة محاور متنوعة، من أهمها: مدى تقبل الأسر السعودية لحضور مثل هذه الدورات والتفاعل معها، وكذلك التعرف على الدوافع من حضور هذه الدورات، وما هي الاتجاهات التي تحكم مشاركة الأسر أو مشاركة أحد أفرادها سواء من الذكور أو الإناث، وهل تتحقق الفائدة من المشاركة أم لا؟.

وقد أظهرت الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة التي شملت 229 مبحوثاً، أن النساء كن الأكثر إقبالاً من الذكور على المشاركة في هذه الدورات، حيث كانت نسبتهن 58.95%، في حين كانت نسبة الذكور 41% من إجمالي عينة الدراسة.

وقال الدكتور العسكر: إنه يتبين من نتائج الدراسة بأنه كلما زادت أعمار الذكور المشاركين في الدورات التدريبية المتخصصة في الإرشاد الأسري زادت أعدادهم، في حين أنه كلما زادت أعمار النساء قل عددهن.
وأرجع الدكتور العسكر هذا الأمر إلى أن سن الزواج بالنسبة للنساء أقل من سن الزواج لدى الرجال، كما أنه قد يكون عائداً لأسباب أسرية واجتماعية كانشغال المرأة بأمور البيت ومتابعة الأبناء بشكل أكبر من الرجال بعد الزواج.
وكشفت الدراسة أن نسبة الذكور المشاركين في هذه النوعية من الدورات الإرشادية ممن تتراوح أعمارهم بين 18 – 25 سنة، بلغت 16%، في حين بلغت النسبة 47.9% لمن تتراوح أعمارهم بين 26 – 35 سنة.
في المقابل – وبحسب ما أظهرت الدراسة – فقد تبين أن النساء ممن تتراوح أعمارهن بين 18 _ 25 سنة تبلغ نسبتهن 42.2%، في حين كانت نسبة من تتراوح أعمارهن بين 25 _ 35 سنة 30,4%، وأخيراً، فقد تبين أن من كانت أعمارهن فوق 36 سنة، قد بلغت نسبتهن 27.4%.
من خلال تحليل نتائج الدراسة تبين أن المتزوجين هم أكثر الفئات حضوراً لهذه الدورات وهذا مؤشر على مدى أهمية هذه الدورات بالنسبة لهذه الشريحة، حيث تؤكد كثافة مشاركتهم على حرصهم لتكوين أسر على أسس سليمة.
وقد بلغت نسبة المتزوجين الذين شاركوا بمثل هذه الدورات 80.1 %، ثم يليهم العزاب حيث بلغت نسبتهم 19%، ثم الأرامل والمطلقين حيث بلغت نسبتهم 4%، أما فيما يتعلق بتقسيم العينة بناءً على الجنس، فنجد أن النساء المتزوجات كن أكثر من الذكور حيث بلغت نسبتهن 80 %، في حين كانت نسبة الذكور 78.7% .
وأظهرت نتائج تحليل الدراسة كذلك أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد عدد رواد هذه الدورات، وهذا مؤشر على وعي المجتمع بأهمية هذه الدورات، فزيادة مستواهم العلمي ساعدتهم على تفهم أهمية إقامة أسر على أسس علمية، خالية من المشكلات.
وكشفت الدراسة خلو الدورات من ذكور مستواهم التعليمي متوسط، وكان الحائزون على تعليم ثانوي هم الأقل مشاركة بنسبة بلغت 14.9%، بينما كانت نسبة المشاركين من ذوي التعليم الجامعي أكثر 58.1%، وبالمقابل نجد أن نسبة النساء ممن حظين بتعليم متوسط فأقل بلغت 11.9%، أما من كان تعليمهن ثانويا، فقد كانت نسبتهن 37%، ومن كان تعليمهن ثانويا فأكثر فقد بلغت نسبتهن 51.1%.
وفيما يتعلق باتجاه بعض الأسر السعودية إلى إجبار الشباب لحضور دورات قبل الزواج، قال العسكر: تبين لنا أن نسبة كبيرة من رواد هذه الدورات تؤيد إجبار الشباب المقبل على الزواج لحضور دورات تدريبية في مجال الإرشاد الأسري، وبعد الدراسة والتحليل تبين لنا أن نسبة الفئة التي تؤيد بقوة تبلغ 75,9%، بينما تبلغ نسبة الفئة التي تؤيد إلى حد ما 21.5 %، أما الفئة التي لا تؤيد فقد بلغت نسبتها 2.7%، وقد لوحظ أن نسبة النساء في هذا المحور من الدراسة كانت أكثر من الرجال حيث بلغت نسبتهن 77% مقابل 74.5% بالنسبة للرجال.
وأضاف العسكر: من خلال تحليل نتائج الدراسة ظهر لنا أن أغلب رواد هذه الدورات يؤيدون زيادة إقامة دورات تدريبية في كيفية التعامل بين الزوجين، مرجعاً ذلك إلى التغيرات السريعة التي تتعرض لها الأسرة السعودية نتيجة عوامل اجتماعية عديدة، أفرزت انشغال الأزواج عن بعضهم البعض.
وقد بلغت نسبة المشاركين ممن يؤيدون تكثيف إقامة مثل هذه النوعية من الدورات 95,5%، بينما بلغت نسبة من يؤيد إلى حد ما 4.5%، في حين لم يذكر أحد من أفراد العينة أنه لا يؤيد ذلك. ويلاحظ أن نسبة الرجال أكثر من النساء في تأييدهم بقوة في هذا الجانب حيث بلغت نسبتهم 97.8% مقابل 93.9% للنساء.
كما تبين لنا من خلال الدراسة أن أغلب رواد هذه الدورات يؤيدون إقامة دورات لحل المشكلات الزوجية، حيث بلغت نسبة من يؤيد 92.2 %، بينما بلغت نسبة من يؤيد إلى حد ما 7.3%، في حين كانت نسبة من لا يؤيد 0.5 % . وهنا نلاحظ أن نسبة الرجال أكثر بقليل من النساء في تأييدهم، حيث بلغت نسبتهم 93.4 % مقابل 91.4 %.
وأشار الدكتور العسكر إلى أن غالبية المشاركين يؤيدون زيادة إقامة دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الأبناء حيث بلغت نسبة المؤيدين 93.3%، وأن نسبة من يؤيد إلى حد ما بلغت 6.8%، في حين لا يوجد من أفراد العينة من لا يؤيد زيادة إقامة دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الأبناء.
وعن الأسباب الداعية إلى تنظيم دورات تدريبية في العلاقات الزوجية، أبان العسكر أن إقامة مثل هذه الدورات، هي نتيجة مباشرة لارتفاع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، حيث تظهر الإحصاءات الصادرة من وزارة العدل، أن عدد حالات الزواج لعام 1422 هـ بلغ 90982 حالة فيما بلغ عدد حالات الطلاق قرابة 18765 حالة، وهذا خطر يهدد الأسرة في المجتمع السعودي.
كما أن الدراسات الاجتماعية تحض على عمل دورات تدريبية ودراسات وبحوث ولقاءات علمية للمقبلين على الزواج والعاملين في الإصلاح الأسري، فهي تعتبر إحدى توصيات الملتقى الثالث لمشاريع ولجان الزواج في المملكة والذي أقيم في مدينة الرياض ضمن مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج بالرياض، في عام 1424هـ.

ودعا الدكتور العسكر إلى العناية بالدورات التثقيفية للرجال والنساء الراغبين في الزواج أو المتزوجين وتنويع تلك الدورات لتشمل الجوانب الشرعية والنفسية والاجتماعية والطبية، موضحاً أن قيام الدورات التدريبية للمتزوجين أصبح عملا إجباريا في بعض الدول، ففي ماليزيا مثلاً يتم وضع برنامج خاص للمتزوجين، كما يتم منحهم إجازة عن العمل لمدة تصل إلى شهرين، وفي تايوان يجبر الزوجان على حضور دورة تدريبية عن الزواج.

وعن أنواع الدورات التدريبية ذكر العسكر وجود دورات دينية تهدف إلى تعليم المتزوجين والمقبلين على الزواج بعض العلوم الدينية المتصلة بالقضايا الأسرية مثل حقوق الزوجين والآداب الشرعية في التعامل بين الأزواج، وحقوق الأبناء، القضايا الشرعية المتصلة بالزواج والطلاق والخلع وغيرها.

وأشار العسكر كذلك إلى وجود دورات اجتماعية مرتبطة بالحياة الاجتماعية، مثل كيفية التعامل الناجح بين الأزواج في إدارة الأسرة، الآثار الاجتماعية للخلافات الأسرية على الزوجين والأبناء والمجتمع،وكيفية تربية الأبناء وحل الخلافات الأسرية، وكذلك آثار تأخر سن الزواج على المجتمع ودورات نفسية مرتبطة بالقضايا النفسية مثل القلق والتوتر قبل ليلة الزواج وكيفية علاجه والتربية الجنسية والآثار النفسية للمشكلات الأسرية على الأفراد، وما إلى ذلك. كما أن هناك دورات صحية، وهي المتصلة بالقضايا الطبية والصحية مثل الآثار الصحية لزواج الأقارب وضرورة الكشف الصحي قبل الزواج.

وصنف العسكر الشرائح المستفيدة من هذه الدورات إلى: الشباب المتزوجين، أو المقبلين على الزواج (من الجنسين) لتعريفهم بعض مفاهيم الحياة الزوجية والارتباطات الخاصة بالزوجين، وما يتطلب من كل طرف في مرحلة الزواج في الأيام الأولى من الزواج وما بعد إنجاب الأطفال. وضرب مثالاً على ذلك بالدورات التي يتم تنظيمها حول (الثقة بالنفس، مهارات الاتصال، تطبيقات أسرية، السعادة الزوجية، التربية الإيجابية للأولاد، إدارة الأسرة)، كما لفت العسكر إلى وجود دورات تدريبية للعاملين في مجال الإصلاح الأسري ومن في حكمهم مثل المستشارين في الإصلاح الأسري، القضاة ، مأذوني الأنكحة، الأئمة، والوجهاء، وهي دورات ترمي إلى زيادة معرفتهم بالقضايا الاجتماعية وكيفية التعامل معها وطرق معالجتها، وذلك بهدف المساعدة في تقليل نسب الطلاق والمشاكل الأسرية.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

طي قيد معلمة بعد تعيينها بـ (6) أشهر

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 07 رجب 1430 العدد 13424
http://www.al-jazirah.com/84117/lp2d.htm

الجزيرة - خالد الحارثي :

أصدرت الخدمة المدنية قراراً بطي قيد إحدى المعلمات التابعة لإدارة تعليم البنات بمنطقة جازان من سلك التدريس بعد مباشرتها للعمل (6) أشهر.

وتعود التفاصيل حسب ماروتها المعلمة ل(الجزيرة) أنها تم تعيينها من قبل وزارة التربية والتعليم بتاريخ 7-10-1429 بناء على ترشيح من وزارة الخدمة المدنية، وباشرت الوظيفة في إحدى المدارس التابعة لمنطقة جازان، وبعد أن استمرت في التدريس بما يقارب 6 أشهر تفاجأت بخطاب موجه لها من إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان والمبني على خطاب وزارة الخدمة المدنية يشير فيه إلى إلغاء تعيين المعلمة. وقالت المعلمة (أنه تم ايقافي عن العمل وقد قمت بمراجعة المكتب التابع لوزارة الخدمة المدنية بشأن الاستفسار عن طي قيدي بهذة الطريقة ولم أحصل على أي مبررات مقنعة). وأكدت المعلمة أن قرار إلغاء التعيين شمل عدداً من المعلمات بالمنطقة مناشدة المسؤولين بوزارة الخدمة المدنية التدخل لحل مشكلتها.

عاملات منزليات... أزمة تكيّف تبدأ بـ"اكتئاب" فـ" ذهان" وتنتهي بـ"جريمة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 30 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/33088

الرياض - فاطمة العصيمي

يُصدم سكان السعودية بين حين وآخر بخبر عن جريمة شنيعة ارتكبت داخل أحد المنازل، ضحاياها غالباً من أفراد الأسرة، والجاني عاملة منزلية أو سائق، الأمر الذي يثير الناس لحظة سماع القصة، التي ترسخ - وإن زال الغضب لاحقاً - في عقولهم مولدةً خوفاً من احتمال «مفزع»، أن يكونوا يوماً هم الضحايا في جريمة جديدة.

لكن ما لا يعلمه كثيرون أن معظم الجرائم التي تقع، يعاني مرتكبوها من خلل ما، غالباً ما يتمثل بمرض نفسي أو خلل عقلي. هذا ما ثبت لدى الاختصاصيين في مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض، الذين يرون - من خلال مهماتهم - عشرات من الحالات المصابة بأمراض نفسية تعود لعمالة منزلية.

ويطرح ذلك تساؤلاً في غاية الأهمية، هل يظل الكشف الطبي الروتيني على العمالة المنزلية المستقدمة كافياً، لضمان وجود العمالة في المنازل بأمان؟ خصوصاً إذا ما علم أن العاملات المنزليات - تحديداً – يبقين لفترات طويلة يومياً برفقة الأطفال، في حال عمل ربّي الأسرة.

وتعتبر عملية الكشف عن الأمراض النفسية أمراً «غامضاً» غير ذي أهمية عند معظم الأسر السعودية، ما يتسبب في حدوث جرائم وحوادث عنف كان من الممكن تجنّبها، في حال وجود وعي من الأسر، ونظام حكومي يهتم بذلك.

جالت «الحياة» داخل مستشفى الأمل للصحة النفسية في الرياض، وتحدثت إلى المختصين والمسؤولين هناك، لتصل إلى نتيجة مهمة تقول بأن «المرض النفسي بدرجاته يعد السبب الرئيسي في ارتكاب الجرائم من العمالة المنزلية، من دون سيطرة أو علم من مرتكبيها لحظة وقوع الجريمة، في غالبية الحالات».

وربما لا تدرك ربات أسر كثيرات أن العقاب والتوبيخ سببان آخران يضاعفان فرصة تطور الحال النفسية السيئة إلى مرض نفسي لا تؤمن نتائج أعراضه في المستقبل.

العدل تدرب (32) كاتب ضبط على الخدمات القضائية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 07 رجب 1430 العدد 13424
http://www.al-jazirah.com/84117/ln84d.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي

تنظم وزارة العدل برنامجا لتدريب كُتّاب الضبط التأهيلي بمشاركة 32 كاتب ضبط في عدد من المحاكم وكتابات العدل في المملكة.

أوضح ذلك مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري بوزارة العدل الدكتور عبد العزيز الحسن، وأضاف أن الوزارة تهدف لعقد هذا البرنامج من أجل تطوير وتأهيل إمكانات كُتّاب الضبط ورفع المستوى المهاري لهم وإكسابهم الخبرات الفنية وتنمية الثقافة النظامية وتقديم الخدمات القضائية والتوثيقية على أعلى مستوى والتعرف على ضوابط الاختصاص القضائي ونظام المرافعات الشرعية.

"السجون" و"التعليم المهني" تشكلان لجنتين لتدريب "النزلاء"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 30 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/33183

الرياض - سحر البندر

اتفق المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي مع نائب محافظ المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني الدكتور أحمد العقلاء أمس على إنشاء لجنتين لتأمين التدريب المناسب لـ«نزلاء» السجون.

وأوضح الحارثي لـ«الحياة» أنه ناقش مع العقلاء والدكتور عبدالرحمن السريع خلال اجتماع في مقر المديرية العامة للسجون أمس محاور عدة للتعاون، أبرزها سبل تطوير التدريب المهني داخل السجون وتذليل العقبات التي تواجهها.

وأضاف أن الجانبين اتفقا على تشكيل لجنتين، الأولى «عامة» تعمل على درس أفضل الوسائل لتدريب النزلاء وتنفيذها، فيما تتولى اللجنة «العليا» (برئاسة اللواء الحارثي والعقلاء) تذليل العقبات التي قد تواجهها اللجنة الأولى.

وأكد أن اللجنتين ستعملان على تطوير التدريب المهني داخل السجون، من أجل تسهيل حصول النزلاء على عمل بعد انتهاء محكومياتهم، مشيراً إلى أن الدورات ستشمل التعليم النظري والتطبيق العملي داخل السجون، وستكون معتمدة من المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني.

وقال: «تدريب وتأهيل النزلاء يجعل منهم أعضاء فاعلين في المجتمع بعد خروجهم من السجن، ومديرية السجون ستذلل العقبات كافة التي تواجههم بعد انتهاء محكومياتهم، لتمكينهم من الحصول على وظائف».

القضايا الحقوقية تتصدر اهتمامات الزوار

عرض مدونة الأحكام الإلكترونية يتجاوز" الورقية" ب300%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 رجب 1430هـ - 1 يوليو2009م - العدد 14982
http://www.alriyadh.com/2009/07/01/article441505.html

كتب-حمد الجمهور:

لاقى عرض مدونة الأحكام القضائية على الانترنت صدى واسعاً وتجاوباً كبيراً من العديد من أصحاب الاختصاص المهتمين حيث تضاعفت عدد الطلبات الإلكترونية للمدونة 300% عن الطلبات الورقية الربع الثاني من هذا العام.

وتهدف وزارة العدل من نشر هذه الأحكام بالمدونة في إصداراتها الثلاثة على موقع الوزارة إتاحة الفرصة للمختصين والمهتمين بالشأن القضائي والحقوقي للاطلاع على نماذج من الأحكام القضائية التي صدرت في عدد من القضايا المختلفة لأكثر من 70 قاضياً في مختلف أنحاء المملكة في 120 حكماً قضائياً اثراء للثقافة القضائية ورفعا من معدل الوعي الحقوقي . وتصدرت القضايا الحقوقية قائمة الأحكام الأكثر تصفحاً في عدد الزوار بنسبة 32% على مستوى الأبواب الفقهية المتبعة في المدونة، والتي يندرج تحتها قضايا المطالبات المالية والعقار والأراضي والمقاولات والبيع و غيرها.

و جاءت قضايا الأحوال الشخصية كثاني الأبواب الفقهية تصفحاً بنسبة 27% والتي يندرج تحتها قضايا الخلع والحضانة والطلاق والنسب والفسخ و غيرها، تلا ذلك القضايا الجزائية والقضايا الإنهائية وغيرها.

وأتاحت الإدارة العامة لتدوين ونشر الأحكام عرض مخرجاتها المتمثلة في مدونة الأحكام القضائية بطريقتين إما بعرض نسخة كاملة من المدونة مماثلة للنسخ المطبوعة أو بعرضها عن طريق كشاف الموضوعات والذي اتبعت فيه الإدارة المنظور الفقهي المتبع في إصدارات المدونة إضافة إلى إدراج جميع الأحكام المتصلة ببعضها من جميع الإصدارات تحت نفس الباب لتسهِّل على الباحث الوصول لجميع الأحكام في أي باب أو موضوع بالإضافة إلى إمكانية البحث سواء باسم الباب أو التصنيف أو الموضوع. ويمكن الوصول إلى رابط المدونة عن طريق موقع وزارة العدل www.moj.gov.sa ومن ثم الضغط على رابط مدونة الأحكام ثم إصدارات المدونة.

وزارة التربية تجيب على "سؤال لا يهدأ":

حقوق المعلمات والمعلمين في النقل محفوظة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/08هـ) 01/ يوليو/2009 العدد : 2936
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090701/Con20090701288628.htm

تجاوبت وزارة التربية والتعليم ممثلة في المتحدث الرسمي الدكتور عبد العزيز الجار الله على سؤال لا يهدأ حول آلية معالجة مشكلات تعيين المعلمات السعوديات في المناطق النائية.

هنا الإجابة:

إنه في ظل الاستفسار عن حركة النقل للمعلمين والمعلمات، تود الوزارة أن تؤكد أن الآليات والضوابط المنظمة لحركة النقل تم إصدارها منذ سنوات ويتم تحديثها بما يحقق رغبات المعلمين والمعلمات وفق المتاح لدى وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى أن آليات وضوابط حركة النقل يتم تعميمها على كافة مدارس التربية والتعليم وفي كل عام وتنشر عبر موقع وزارة التربية والتعليم الرسمي وفي عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية.

إن الوزارة تحتفظ بحق كل معلم ومعلمة يثبت إسقاط حقه في النقل، أو نقل من هم دونه في الأحقية لأي سبب كان، وليس لدى الوزارة ما يمنع من إعلان كافة الملابسات في تلك الحالات حتى ولو كانت الأسباب ترتبط بأداء الوزارة وذلك من منطلق التعاون على تحقيق العدالة والتعاون لما فيه المصلحة العامة ومحاسبة كل مقصر في أداء واجبه.

المتحدث الرسمي

د. عبد العزيز الجار الله

عاملتان في مركز التأهيل الشامل بعسير تعتديان على معاقة

ذوو الفتاة تلقوا خبر تعذيبها وتنويمها بمستشفى عسير من فاعل خير

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 8 رجب 1430 - 1 يوليو 2009 العدد 3197 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3197&id=108468&groupID=0

الرياض: محمد آل ماطر

لم تتوقع سيدة سعودية (37 عاماً) نزيلة في مركز التأهيل الشامل بمنطقة عسير منذ 22 عاماً، أن تتعرض للاعتداء الجسدي من قبل موظفتين في المركز. وعند التحقيق معهما أنكرتا الحادثة وزعمتا أن السيدة تعاني من التشنج وأنها سقطت على الأرض.

وكشف شقيق السيدة في حديثه لـ"الوطن" أن شخصاً مجهولاً أبلغهم أن ابنتهم تعرضت للضرب وترقد في مستشفى عسير المركزي، من ثم أخذت القضية منحى آخر وتم القبض على الموظفتين المتهمتين وتم رفع يديهما عن العمل وإيقافهما داخل المركز.

من جهته، أكد مدير مركز التأهيل الشامل للمعاقين بمنطقة عسير صالح الزهيري تعرض السيدة للضرب من قبل عاملتين وجهت إليهما أصابع الاتهام وهما من إحدى الجنسيات "الآسيوية". وأضاف أن السيدة تعرضت للضرب أثناء انشغال المشرفات بالمركز بمهامهن اليومية، منوهاً أن العاملتين تم توقيعهما على إقرارات تتضمن اعترافاتهما، حيث أشارتا إلى أن المعاقة لديها (تشنجات) أدت إلى سقوطها. وأكد أن إدارة المركز حجزتهما داخل المركز لضمان تواجدهما وأوقفتهما عن العمل حتى انتهاء التحقيقات، ولاسيما أن الآثار التي تعرضت لها المعاقة، تؤكد عكس أقوالهما لأن السيدة تعاني من كدمات ورضوض في أكثر من مكان في جسدها.

وتمت إحالة القضية بالكامل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام (دائرة الاعتداء على النفس) لأخذ أقوال الموظفتين وتصديقها، ومعرفة أسباب اعتدائهما على الفتاة ومن شاركهما في هذا الجرم.

السيدة التي تعاني من إعاقة ذهنية وجسدية لم تتمكن من النطق بالحقيقة والإفصاح عما تعرضت له، بعد إنكار العاملتين أنهما اعتدتا عليها، رغم أن الشواهد الطبية تؤكد تعرضها للعنف والاعتداء.

وكان شخص مجهول أطلق على نفسه صفة "فاعل خير " اتصل على هاتف ذوي الفتاة، ليبلغهم بأن ابنتهم تعرضت للاعتداء وأنها ترقد في مستشفى عسير منذ أربعة أيام، وأن هناك من يسعى لجعل الأمر يبدو وكأنه مجرد حادث تعرضت له ابنتهم المعاقة، وأنه في حال سكوتهم فلن يتم اتهام أحد في القضية.

إدارة مركز التأهيل الشامل كان لديها علم بعناوين ذوي الفتاة ولكنها لم تتصل بهم لإخبارهم بما تعرضت له ابنتهم، وبرر مدير المركز ذلك بقوله إن "بيانات وعناوين ذويها قديمة ولم تحدث منذ 6 أشهر، وأن إدارة المركز هي التي تقوم مقام ذويها".

من جهته، سرد شقيق الفتاة أحمد بن فلاح الشهراني لـ"الوطن" تفاصيل القصة، موضحاً أن أخته تعاني من إعاقة ذهنية وجسدية منذ الولادة، وتمت إحالتها إلى مركز التأهيل الشامل في أبها منذ 22 عام، وأنه يقوم بزيارتها هو وأسرته من فترة إلى أخرى، مؤكداً أنه قام بتحديث بياناته وأرقام الاتصال به وبأحد أشقائه، قبل 6 أشهر حيث تمت تعبئة كرت الزيارة وتسليمه للموظفين، وتتضمن جميع أرقام هواتف النقال والهواتف الثابتة.

وحول قضية الاعتداء على شقيقته، أوضح الشهراني أن الاعتداء حدث الثلاثاء الماضي داخل المركز، وتم نقلها إلى مستشفى عسير المركز، وإدخالها الطوارئ وتنويمها وإجراء التحقيقات الأولية، دون أن تقوم إدارة المركز بالاتصال على الهواتف الأرضية أو هواتفهم النقالة التي تم تزويد المركز بها، مشيراً إلى أن علمه بقضية شقيقته كان عن طريق "فاعل خير"، حيث قام شخص بالاتصال على هاتفه الجوال الجمعة الماضية قائلاً له "الحق أختك بمستشفى عسير ولا راح يضيع حقها".

وبين الشهراني أن حالة شقيقته الصحية زادت سوءاً، لكونها معاقة في الأساس وتحتاج للرعاية والاهتمام، إلا أنها تعرضت للاعتداء من أيدي من كانت تنتظر منهم الرعاية والحنان، منوهاً أن والدته أصرت على البقاء معها بالمستشفى ومرافقتها.

وفتحت شرطة عسير ملف تحقيق للقضية، وبين المتحدث الرسمي باسم شرطة عسير العقيد عبدالله القرني لـ"الوطن" أن مركز شرطة شرق أبها استقبل بلاغ تعرض الفتاة للاعتداء، وتم فتح التحقيق وتم استدعاء المشرفات في المركز وسماع أقوالهن. وأضاف أن التحقيقات أكدت وجود كدمة تحت عين الفتاة، وتم إحالة الفتاة إلى المستشفى لإجراء الكشف الطبي بشكل موسع، وتم تحويل ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لتحديد الإدانة والتوسع في القضية أكثر.

ونفى الزهيري أن يكون قسم (الإناث) بالمركز قد رفع لإدارة المركز، تقريرا يؤكد تعرض الفتاة للسقوط فقط، منوهاً إلى أن التقرير الذي رفعه القسم يتضمن إشعارا بأن الفتاة سقطت مع إمكانية تعرضها للاعتداء من قبل العاملات، وأن جميع المشرفات كنّ بالمركز يؤدين عملهن الخاص بالجولات داخل المركز، مما دعا بعض العاملات لاستغلال الفرصة والاعتداء على الفتاة.

وأكد الزهيري أن المركز حريص على جميع نزلائه من (معاقين ومعاقات)، وأن هناك متابعة دقيقة لجميع العاملات والمشرفات، لقياس مدى أدائهن للعمل وتقديمهن الخدمة لمن يعتبرهم في (الذمة) لأكثر من 500 نزيل ونزيلة.

ولم تسجل هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير أي محضر يؤكد وقوف الهيئة على حالة الفتاة، وأكد مصدر في الهيئة أن إدارة الشكاوى لم تتلق أي شكوى بخصوص الفتاة.

وحصلت "الوطن" على صورة من تقرير طبي صادر من مستشفى عسير المركزي يؤكد أن المريضة تعرضت للاعتداء، وتعاني من عدة كدمات بالرأس والوجه ولزم تنويمها لمعاينتها من قبل الأطباء المتخصصين في الطب والأعصاب.

لحرمانهن من الترقية عدة سنوات

موظفات كلية العلوم يهددن باللجوء للمحكمة الإدارية

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/08هـ) 01/ يوليو/2009 العدد : 2936
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090701/Con20090701288628.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

هددت 20 موظفة في كلية العلوم للبنات التابعة لجامعة الملك فيصل في الدمام، باللجوء إلى المحكمة الإدارية، إذا لم تنظر الجامعة في موضوعهن، بخصوص تحسين مستوياتهن الوظيفية، وقد مضى على بعضهن ما يقارب 25 سنة، دون أن تحصل على ترقية أو تعديلا لمستواها.

وبينت لـ«عكاظ» عدد من الموظفات، إنهن يعملن في كلية العلوم للبنات منذ عدة سنوات في وظائف مختلفة، وتم تعيينهن على المستوى الرابع والمستوى السادس، على الرغم من حملهن للشهادات الجامعية المعترف بها، وحصلت المفاجأة عندما تم تثبيت الموظفات اللاتي كن على بند الأجور على مراتب ومستويات أعلى من المراتب والمستويات التي نشغلها منذ عدة سنوات. وأكد عدد منهن، أن هناك خطابا رفع لإدارة الكلية، وآخر لديوان الخدمة المدنية، ولكن الإجابة كانت واحدة، وهي: أن نظام الترقيات يخضع إلى عملية المفاضلة بين كل الموظفات، وعلى ضوء ذلك تتم الترقية. من جهته، أوضح مدير الشؤون المالية والمشرف على تقنيات التعليم في الكلية إبراهيم الملحم، أن الكلية تلقت الشكوى من الموظفات، وذكرنا لهم أن الكلية ليس لديها حل، وليس هناك نظام يعالج مشكلتهم.

وقال: إن الحل الوحيد لترقية تلك الموظفات، هو إحداث وظائف من وزارة المالية، وبإمكانهن الحصول عليها بعد المفاضلة، مضيفاً أنه من الممكن أن يبقين على مستواهن الوظيفي حتى التقاعد، إلا في حالة وجود رقم شاغر.

مفوض الأمم المتحدة للاجئين لـ"الوطن": نسعى لقانون عالمي يستند على القرآن والسنة

حث الدول الغنية في أوروبا والخليج العربي وآسيا على مساعدتهم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 8 رجب 1430 - 1 يوليو 2009 العدد 3197 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3197&id=108382

الرياض: فداء البديوي

قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو جوتيريس إن هناك إمكانية لإيجاد قانون عالمي للجوء، يستند على القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، موضحا أن ذلك الاستناد لا يتوقف على حماية اللاجئ فقط بل يمتد إلى حماية ممتلكاته الخاصة.

وأكد أن توقيت التفكير بإعداد دراسة خاصة في هذا الشأن، يعود إلى بداية تعيينه مفوضا ساميا لشؤون اللاجئين أواخر عام 2005، ويقول جوتيريس في هذا الشأن إنه قام حينها بأبحاثه الخاصة حول جذور عملية اللجوء، محاولا البحث في القانون الروماني و الألماني و الإسلامي، بالإضافة إلى بعض المصادر في مناطق أخرى.

وكشف جوتيريس - في حوار مع "الوطن" من مقر إقامته بالرياض، عن تأثره الكبير بالرابط القوي الذي يمكن إنشاؤه، من القانون الجديد و التقليدي للجوء مع النظام الإسلامي.

وعن أسباب توجه المفوضية لإعداد دراسة مقارنة حول"حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، التي كلف بإعدادها من قبل رئيس قسم القانون الدولي بجامعة القاهرة الدكتور أحمد أبو الوفا، أرجع جوتيريس الأسباب إلى تغطية الشريعة الإسلامية لحق اللجوء، مؤكدا أهمية ذلك في استخدامها في التحليل العلمي بهدف توضيحها لعامة الشعب في العالم العربي والمجتمع العالمي على حد سواء،مشيرا إلى أهمية اللاجئ في الشريعة الإسلامية.

وعما أسهمت به كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لإنجاز الدراسة الخاصة بذلك، قال جوتيريس "لقد طلبنا من جامعة نايف ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدكتور أبو الوفا، العمل على دراسة المقارنة في حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ثم اضطلع المختصون في جامعات نايف والقاهرة والأزهر بمراجعتها". وحول استخدام الدراسة في حماية اللاجئين على أرض الواقع، أكد جوتيريس العمل بها، قائلا إن"الدراسة ليست وسيلة مفيدة لحماية للاجئين فقط، وإنما يمكن استخدامها في ترسيخ تسامح الإسلام أمام العالم، وعرض الإسلام – من خلال الدراسة- كدين تسامح وعفو ورحمة وإنسانية ومصدر مهم لحقوق الإنسان".

ووعن الخطط الاستراتيجية لعمل المفوضية مع المملكة، أشار جوتيريس إلى استمرار التعاون في عدد من المشاريع مع جامعة نايف، وقال "هنالك عدة مشاريع في المدينة المنورة، بداية من مؤتمر يتعلق بموضوع الدراسة حول حقوق اللاجئين بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية، واستمرارا لأوجه التعاون مع المملكة منذ عدة سنوات بشأن حماية اللاجئين".وأضاف "في الوقت نفسه نعمل الآن على التحضير لاجتماع منظمة (واي سي) الذي يبحث شؤون اللاجئين في العالم الإسلامي، كما أن هنالك العديد من الخطوات المبدئية لتحقيق أهداف الدراسة وجعلها واقعية في إطار التعاون مع المملكة العربية السعودية". وأضاف"سيركز الاجتماع على المسلمين اللاجئين في باكستان وما يواجهونه من أوضاع صعبة، خاصة مع وجود ملايين اللاجئين المسلمين في العالم وفي البلاد الإسلامية. ونجد اليوم أن 18% منهم لم يعودوا في مخيمات، بل يتم استقبالهم من قبل المجتمعات الإسلامية، ونسعى في المفوضية إلى حث الدول الغنية في أوروبا والخليج العربي وآسيا على دعم حماية اللاجئين ومساعدتهم".

وقال إن الجوانب التي يحتاجها اللاجئون بالفعل لتحسين أوضاعهم هي الحماية أولا ثم المساعدة، ليست الغذائية فقط، بل في المأوى والصحة والتعليم لأطفالهم والأهم من هذا كله في إيجاد حلول لمعاناتهم، من خلال مساعدتهم في العودة إلى بلادهم وأخذ كافة حقوقهم حتى يحصلوا على الأمان.

"مجلس جدة" : حصر الأطفال بالأحياء لوضع استراتيجية مستقبلية للتعليم والصحة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 1 يوليو 2009
http://www.al-madina.com/node/154831

طلال عاتق - جدة تصوير - عبدالله ال محسن

اقر مجلس محافظة جدة في اجتماعه امس برئاسة صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة رئيس المجلس . اجراء حصر شامل لاعداد الاطفال بكل حي للاستفادة من الاحصائية في وضع الخطط الاستراتيجية للاعوام القادمة في التعليم والصحة بمشيئة الله. واوضح سكرتير المجلس محمد بن حمزة عين الدين ان من التوصيات التي توصل اليها المجلس تكوين فريق عمل توعوي من وزارة الصحة بالتنسيق مع ادارة التربية والتعليم لزيارة المدارس وعمل برنامج تثقيفي للطلاب تجاه الامراض الوبائية. وتفعيل دور جمعية مراكز الاحياء في عمل لوحات ارشادية بالاحياء توضح مكان ومواعيد العمل بالمراكز الصحية ودعم فكرة البرامج الصحية التثقيفية الترفيهية بالاحياء. وتحديد اسماء المراكز الصحية التي سوف يتم العمل بها بعد الدوام الرسمي من قبل الشؤون الصحية بجدة وجمعية مراكز الاحياء بها لتعميمها. وتطوير وتنفيذ فكرة ربط مواعيد المرضى من المراكز الصحية بالمستشفيات لتسهيل عملية الانتظار للمراجعين. وتحديد فترة عمل المراكز الصحية في الفترة المسائية وانشاء قسم للرعاية والتأهيل يشمل (العلاج الطبيعي والحالات المزمنة التي تحتاج الى مواعيد مستمرة). وتزويد المراكز الصحية بطبيب اسرة ثابت في كل مركز صحي وكذلك استشاري زائر (اطفال - باطنة) للعمل يوم واحد في الاسبوع. اضافة الى ان المجلس ناقش الحالة السكانية لسكان محافظة جدة. وبحث سبل وآليات متابعة وتقييم اداء الجهات الحكومية بمحافظة جدة لرفع كفاءة الاداء وما هو مطلوب من اداء وتقييم ما تحقق من النتائج لتطوير الخدمات للوصول بها الى المستوى الذي يعظم استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة لراحة المواطنين .

وافاد سكرتير المجلس ان المجلس استعرض كذلك نتائج دراسة اللجنة الصحية لتفعيل الخدمات الصحية والتوعية باهمية المراكز الصحية ودور مراكز الاحياء في تحقيق ذلك .

ومن ابرز هذه النتائج الانتهاء من احلال ستة مراكز صحية بمدينة جدة وهي مركز صحي السلامة وام السلم وكيلو 14 والعزيزية والروابي وغليل، وتشغيل اربعة مراكز صحية جديدة ضمن المرحلة الاولى من مشروع خادم الحرمين الشريفين وانشاء وتجهيز بعض المراكز الصحية مثل مركز صحي المحجر والصفا الشمالي والروابي وبريمان، وتفعيل دور الخط الساخن للمراجعين للاستقبال الاستفسارات والمقترحات ، اضافة الى استعراض ما حققته الحملة الوطنية للتطعيم من نجاح لمكافحة مرض شلل الاطفال للعام المنصرم 1429هـ حيث كانت نسبة التغطية (21ر101%). اضافة الى نجاح حملة تطعيم طلاب وطالبات الصف الاول الابتدائي لعام 1429/14230هـ، وزيادة عدد عيادات الاسنان الى 52 عيادة اي ما يقارب (25%) عن العدد الفعلي للعيادات في الاعوام السابقة. واشار سكرتير المجلس الى ان من النتائج كذلك استحداث اربع عيادات جديدة لطب الاسنان في المحجر وبريمان والصفا الشمالي وابحر الشمالية، ونجاح البرنامج التدريبي والمتضمن العديد من الدورات التدريبية بالتنسيق مع التعليم الطبي المستمر ونجاح الحملة الوطنية ضد مرض حمى الضنك بكافة صورها ودعم كافة القطاعات الاشرافية للمراكز الصحية بسيارات مجهزة لاستقبال عينات الدم وايصالها الى المختبرات المرجعية وتدريب عدد 12 طبيبة على برنامج طبيب لكل اسرة ونجاح تجهيز عدد 90 مركزا صحيا كاملا للعمل بالنظام الالكتروني. وفي ختام الاجتماع حث الامير مشعل الجهات ذات العلاقة بالتفاعل وسرعة تقديم كافة الخدمات التي تسهم في تحقيق الاهداف المرجوة .

تدريب 24 كاتب عدل على مكافحة تمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 08 رجب 1430 العدد 13425
http://www.al-jazirah.com/2488978/ln106d.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:
تختتم اليوم الأربعاء الحلقة العلمية المقامة عن (غسل الأموال وتمويل الإرهاب) بمشاركة 24 كاتب عدل، ناقشوا خلالها القواعد الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشطة مكافحتهما عالمياً، إضافة إلى عرض ومناقشة نظام مكافحة غسل الأموال السعودي ولائحته التنفيذية. وناقش كتاب العدل المشاركون إشكاليات نقل الإثبات في الأموال، وأساليب الدفع الإلكتروني، ودور فرقة العمل الدولية في ضبط الأموال المستخدمة في هذه الجريمة. وتأتي هذه الحلقة المنعقدة برعاية وتنظيم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ضمن التعاون المشترك البناء القائم بين وزارة العدل والجامعة، في سبيل الارتقاء بكوادر الوزارة، ومواكبة المستجدات الحديثة في المجالات ذات العلاقة بالإجراءات العدلية.
وأوضح مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري بوزارة العدل أن هذه الدورة تأتي ثمرة لجهود وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وحرصه على إحداث التطوير والإصلاح من خلال إكساب منسوبي الوزارة الممارسين للعمل العدلي الخبرة والدراية بكل ما يعرض لهم أثناء أداء عملهم، لما لذلك من أثر في تحسين نوع الخدمة المقدمة من قبلهم ودقتها.

القطيف: تأجيل البت في قضية "عدم تكافؤ النسب"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 8/7/1430 هـ الموافق 01 يوليو 2009 العدد 5742
http://www.aleqt.com/2009/07/01/article_246643.html

حامد الرويلي من الدمام
كشف لـ" الاقتصادية" الشيخ صالح الدرويش القاضي في محكمة القطيف والناظر في قضية عدم تكافؤ النسب، أنه تم تأجيل الحكم في القضية المقرر البت بها أمس بسبب عدم حضور المدعى عليه لأسباب غير معروفة، ولم يحدد الشيخ الدرويش الموعد المقبل للجلسة.
وكانت المحكمة قد جمعت جميع الأطراف الأسبوع قبل الماضي للبت في القضية إلا أنها اكتشفت أن الأوراق التي تقدم بها الزوج مزورة بعد إخضاعها للتدقيق، وفي ضوئها تم تأجيل القضية إلى يوم أمس حيث لم يحضر المدعى عليه لأسباب غير معروفة لدى المحكمة.
وكان الزوجان قد اضطرا إلى الانفصال مؤقتا في انتظار صدور حكم قضائي في قضيتهما التي رفعها والد الزوجة، مطالبا بالتفريق بين ابنته وزوجها، بسبب عدم تكافؤ النسب بينهما، بعد مرور نحو عام ونصف العام من الزواج، الذي أثمر طفلة هي في شهرها الرابع، واتهم والد الزوجة، الزوج بتقديم أوراق مزورة في فترة الخطوبة، وأنه قام بتزوير نسبه، وأوهمه بأنه ينتمي إلى قبيلة، في المقابل ينفي الزوج هذه التهم، موجها لوالد زوجته تهمة تقديم أوراق "مزورة" إلى القاضي، خلال النظر في القضية، ويؤيده في ذلك شقيق زوجته.

متى يتحقق العدل؟

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/154045

عبدالله فراج الشريف

إن الاسلام خير الأديان، وخاتم رسالات الله إلى البشر، ولأنه كذلك فهو صالح لكل زمان ومكان إذا أُحسن تطبيقه، ولو أن من ادّعى أنه يحكم باسمه حقق بحكمه أهم مبادئه، وهو العدل الذي إنما بعث من أجله الرسل، وأنزلت الكتب، فالله عز وجل يقول: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره بالغيب إن الله قوي عزيز). والعدل حتمًا لا يتحقق إلا عندما تتوافر للدولة مؤسسات يمكنها من خلاله تحقيقه، وأهمها قضاء عادل نزيه مستقل، وهو أحد سلطات ثلاث لا بد من وجودها مستقلة عن بعضها، سلطة تنظيمية أو تشريعية، سمّها إن شئت مجلس شورى، أو مجلسًا نيابيًا، فهي الأداة الحقيقية لإشراك المحكومين (المواطنين) في اتخاذ القرار الذي يمسّ حياتهم، فكل شأن من شؤون الأمة يعرض عليه ويتخذ فيه القرارات المناسبة، وهو من يراقب عمل السلطة الثالثة "التنفيذية" الممثلة في الحكومة، بحيث تتعاون السلطات الثلاث على تحقيق العدل الذي هو السمة الأساسية لحكم يدوم، وحياة تزدهر.

وتجارب الحكومات التي نشأت في عصرنا الحاضر ودعواها أنها حكومات إسلامية جاءت وهي تحمل معها كما تعلن الحل السحري الناجع، الذي سيقضي على كل المشكلات، هذه التجارب حتى اليوم فاشلة، لأنها في حقيقة الأمر لا تمثّل الإسلام، ففي أفغانستان ظهرت حكومة طالبان تزعم أنها تحكم بالإسلام، واختارت من المسميات التاريخية للمناصب ما شاءت، تظن أن هذا وحده يُقنع الناس أن حكمها إسلامي، فأسمت رأس الدولة أمير المؤمنين، واتخذت جهاز حسبة بيد رجاله عصيّ يضربون بها الناس عندما يسيئون الظن بهم، ويتوهمون أنهم يرتكبون المعاصي، ولم تقو طالبان على الصمود، لأنها لا تمتلك وسائله وأدواته، ولأنها لم تطبق من الإسلام إلا قشورًا لا تسمن ولا تغني من جوع، وتدهورت أحوال البلاد حتى أصبح العيش على أرضها مستحيلاً، ولأنها الحكم الذي لن يحسبه عاقل على الإسلام، فهو منها براء ولا شك، فعلاقته بالإسلام واهية لا تتعدى كون أفراده ينتسبون إلى المسلمين. وحاولت جماعات كثيرة تدعي أنها إسلامية الوصول إلى كراسي الحكم ولم تنجح، لأنها لم تستطع أن تقنع الناس بما ادعته، فظهر في اليمن حزب لمن يدّعون أنهم إسلاميون، ووصلوا إلى الحكم عبر التحالف مع حزب حاكم، هم لا يرونه إسلاميًا، وانهار التحالف سريعًا، ولم يستطع حزب الجماعة الإسلامية الوصول منفردًا إلى الحكم، لأنه لم يقدم للناس برنامجًا للحكم، على أساسه ينتخبونه. وفي السودان جرّب الترابي إقامة حكم ينسبه إلى الإسلام ولم يفلح، لأنه في واقع الأمر لا يملك برنامجًا للحكم مقنعًا، مما اضطره إلى البحث عن عسكريين يقومون بانقلاب لصالحه، ليؤسّس بعده حكمًا ينسبه إلى الإسلام، لم يلبث إلا قليلاً واكتشف الناس زيفه.. وهكذا تتساقط الأحزاب ذات الصبغة الدينية في مصر والسودان وتونس والمغرب، ذلك أن الحكم في الإسلام حكم مدني لا ديني، وحتى من لم يستطيعوا تأليف حزب ومثلوا بافرادهم تيارًا نسبوه إلى الإسلام كما هو الحال في الكويت، ها هي أعدادهم تتناقص عند كل انتخاب جديد، عندما يكتشف الناس أنهم لا يقدمون لهم شيئًا ذا قيمة، وفي بلادنا لم يؤسس بفضل الله حزب يخدعنا بأنه إسلامي، وإن ظهر باسم الصحوة تيار، اليوم هو في تراجع عن جل أفكاره المغلوطة، ولن يجد مثل هذا إلينا سبيلا، ونحن قد أدركنا فشل التجارب في كل مكان، والتجربة الوحيدة لمثل هذا ظهرت عندنا في الانتخابات البلدية عندما رشّح بعض من ادعو أنهم الإسلاميون ونجحوا بجهود دعائية كثيرة إلا أني أعتقد أنه لو أعيد الانتخاب مرة أخرى فلن ينجحوا، فقد مضت على تلك الانتخابات أربع سنوات لم نر لمجالسنا البلدية -التي جلّ أعضائها منهم- أثرًا يذكر، ولا نسمع عنها إلا حينما يحدث اشتباك بين المجلس والبلدية، أو بين أعضاء المجلس ورئيسهم .. وها هو الحكم في إيران الذي قام على إثر ثورة نعتت بالإسلامية، وادعى أنها تعيد إلى المجتمع الإيراني عدل الإسلام، تظهر بوادر فشله بعد مضي عقود، آل الأمر فيها في البلاد إلى تدهور شديد في كل جوانب الحياة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وضجّ الناس من كثرة ما نالهم من مظالم، وجاءت الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ليكتشف العالم أن الحكم الذي

أعلن إسلاميًا يكمم الأفواه، ويمنع التعدد، وتختفي في ظله الحريات الأساسية، ويخضع النظام كله لشخص واحد، يكاد أن يزعم أنه المعصوم، ولا رأي لأحد معه، هو حاكم فوق الدستور والقانون، وكل السلطات تخضع له، وما يجري اليوم في إيران ينبئ أن هذا اللون من الحكم إلى زوال طال الزمن أم قصر، ذلك أن ادعاء أحد من الخلق أنه يحكم باسم الله، فردًا كان أم جماعة، لن يستمر طويلاً، لأن الناس سيكتشفون عمّا قليل أنه إنما يحكم عبر فهم خاص به للدين، وليس هو الدين حقيقة، فالمدني الذي يحكم من خلال دستور وقانون مستنبط من مصادر الإسلام الأساسية، لا يدعي أن تطبيقه لأحكام الإسلام هو الصورة الوحيدة للتطبيق، ولا أنه بوحي أنزله الله إليه، بل هو جهده البشري، وأنه قد يخطئ فيه ويصيب، لهذا تتعدد صور التطبيق، والإسلام دين واحد، لا يعتريه الباطل أبدًا، ولعل الإيرانيين اليوم يعيدون النظر في نظامهم السياسي بما يتلاءم وتحقيق العدل؛ الذي إنما جاءت شرائع الله لتحقيقه، فهل هم فاعلون، هو ما نرجوه.. والله ولي التوفيق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المسكن .. التنازلات تحقق الحلم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6/7/1430 هـ الموافق 29 يونيو 2009 العدد 5740
http://www.aleqt.com/2009/06/29/article_245738.html

خالد أبا الخيل

مازلنا نسمع وجهات نظر متباينة حول تملك السعوديين المساكن في هذا الوقت بالذات الذي يشهد ارتفاعا في أسعار الأراضي والبناء، يقابله شح في السيولة لدى الاغلبية، مع انعدام سبل التمويل العقاري وبطء شديد جدا في الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية.

لنعلنها بصراحة .. مازال لدينا فئة كبيرة من الناس - وخصوصا الشباب - تضع أمام أنفسها رؤية (معقدة) في تحقيق حلم المسكن تبنتها من الغير، وتعمل على الترويج لها من خلال إقناع الآخرين بها، فالرؤية لدى هؤلاء منطقية (لغيرهم).. كأن يرغب في ضمان مستقبل أسرته (البعيد جدا) في بناء مسكن كبير، أو السكن في حي راق.

من المؤكد أن الذي يسعى إلى تحقيق مطالبه في المسكن لا يعتمد بتاتا على مرتبه الشهري، وهؤلاء غير معنيين بأزمة الإسكان، وبالتالي فإن رؤيتهم سليمة 100 في المائة ويحق لهم الترويج لها وما تتضمنه من زيادة في الرفاهية السكنية كالمسبح والملاحق والمسطحات الخضراء ونحوها.

أما الأشخاص الذين يهمهم البحث عن الحلول التي تضمن لهم تملك المساكن، فعليهم الابتعاد عن هذه الرؤية والتمعن في الواقع الحالي، لأن الأزمة حقيقية ولا يرى بوادر مستقبلية لحلها.

لنتساءل .. لماذا الاعتراض الشديد على تملك أرض مساحتها في حدود 300 متر مربع .. ولماذا نستهدف أحياء راقية لا يقل سعر المتر فيها عن 1200 ريال؟ أما زلنا نعيش في وهم الوجاهة الاجتماعية التي تفرض علينا أين نسكن وبأي مستوى من التشييد والبناء والمساحة؟ أم الانعكاس النفسي السلبي في صعوبة تملك المساكن أفرز لنا رؤية لا يمكن التسليم بها أو قبولها؟

شاب أعرفه شخصيا يعمل بوظيفة في مستشفى الحرس الوطني في الرياض بمرتب شهري يصل إلى 17 ألف ريال ولديه ابنتان لم يصل عمر الكبرى منهن ثلاث سنوات، منذ أربع سنوات وهو دائما (يسولف) بالمسكن، فهو من أشد الأشخاص الحرصاء على تملك (بيت)، ومازال حتى الآن لا يملك الأرض، كما أنه لا يستطيع أن يشتري وحدة سكنية أو أرض لعدم قدرته المالية، وقد حرم من تحقيق حلمه بسبب قناعة يحملها لم يتمكن أحد أن يغيرها، وهي أنه يرغب في مسكن لا تقل مساحته عن 500 متر مربع في أحياء حددها بالاسم من بينها (الغدير والمروج والنفل).

هذا الموظف يجول في الرياض في فترات متفاوتة قبل زواجه وبعد الزواج بحثا عن أرض تارة، وعن منزل جاهز تارة أخرى، كما أنه يزور البنوك وشركات التقسيط، رغم أن زوجته (قنوعة) بمسكن صغير - حسب كلامه - إلا أنه غير (قنوع) لحرصه على مستقبل عائلته.

وشخص آخر علق على موضوع سابق في الموقع عندما ذكرت أن 500 ألف ريال تستطيع أن توفر الأرض وتبني المسكن .. بقوله (السؤال الأهم هو أين يمكن بناء مسكن اقتصادي بـ 500 ألف ريال؟ على المريخ مثلا أم أنه يبنى في الهواء؟ إذا كانت قيمة الأرض لا تقل عن 300 ألف ريال في موقع ناقص الخدمات، فهل تكفي 200 ألف ريال لبناء المسكن أم أنك تقصد بناء شقق كأعشاش العصافير! الشقق قد تصلح لشاب في مقتبل حياته ولكنها ليست مشروعا مجزيا لموظف أمضى حياته في الخدمة) انتهى تعليقه.

أجزم بأن عديدا من الأشخاص يستطيعون أن يؤمنوا لأنفسهم وعائلاتهم مساكن فور تخليهم عن قناعات ستحرمهم من تحقيق حلمهم، فالحصول على أرض بمساحة 300 متر مربع (مثلا) بقيمة 210 آلاف إذا حسبنا سعر المتر المربع بـ 700 ريال في أحياء رائعة من خلال قرض أو غيره، يمثل الخطوة الأولى والمهمة .. بعدها نفكر بالبناء، والذين يحاولون بقناعاتهم أن يضعوا العربة أمام الحصان، عليهم أن يغيروا هذه القناعة ويعيشوا الواقع.

جهل النساء ليس مبرراً لظلمهن!

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 29 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32808

بدرية البشر

تخوض النساء في المجتمعات العربية معارك يومية، للحصول على حقوقهن كمواطنات يتساوين في حقوق المواطنة مع الذكور، ففي حين تمكّنت المرأة اللبنانية بالأمس فقط من إنجاح «حملة جنسيتي لي ولأسرتي»، حكمت المحكمة لسيدة لبنانية بضم أبنائها على هويتها، وإعطاء أبنائها الجنسية اللبنانية، احتفت المرأة في البحرين بتسمية المجلس البلدي أحد شوارع البحرين باسم إحدى نساء البحرين البارزات، هي ليلى فخرو، أما في المغرب فان النساء انتزعن منذ اعوام تسوية بارزة لم تصل إليها أي من النساء العربيات، وفزن بـ«مدونة الاسرة»، وهي تقنين للأحوال الشخصية، يحافظ على كرامة المرأة، ويحفظ حقوقها وحقوق ابنائها. لكن المهم من كل هذه الأمثلة، الاشارة إلى أن هذه المطالبات الحثيثة والجهود المتراكمة للنساء العربيات ما كان لها أن تنجح لولا قرار سياسي يدعم هذه الجهود ويقف بجانبها، فمعوقات حصول النساء على حقوقهن كثيرة وشائكة، تبدأ بالتقاليد التي لا تريد للمرأة أن تغادر مربع العصور السابقة، وتنتهي بمصالح ذكورية لا تريد أن تتنازل عن مكاسب ضاعفت قيمة الذكور مرتين وأكثر لصالح الذكور.

في السعودية لا تزال كثير من النساء يجهلن ليس فقط حقوقهن بل واقعهن، فالموظفة التي تعمل على كادر تعليمي أو صحي تتفاجأ حين تعرف بالصدفة أن راتبها يقل عن راتب زميلها المتخرج مثلها من الجامعة نفسها، وتتساوى معه في الخبرة، وساعات العمل وتتفاجأ لو عرفت أن راتبه التقاعدي لن يصرف له طالما أن لها زوجاً يحصل على راتب تقاعدي، أي أن الخصومات التي تخصم من راتبها كل سنة لن تستفيد منها.

غياب المعلومات والمنظمات والمراكز المحلية، التي تقوم بالدراسات العملية والاحصائية، وتوفرالمعلومات لكل طالب أو باحث، له دور كبير في جهل النساء بواقعهن المتخلف، فالنساء لدينا يشعرن في احيان كثيرة بنوع من القهر، من دون أن يدركن أن أسبابه تعود للقوانين، التي لا تعلن عن عدم مساواتها صراحة، وتختبئ خلفها ممانعات وحيل، تجعل النساء يعتقدن بعد وقت طويل من التعود أن الحياة هي هكذا، وليس للنساء سوى الصبر عليها. وفي ظني ليس هناك ما هو أقسى من أن تنحاز جمعيات حماية حقوق الانسان المحلية، لتبرير مثل هذا الظلم وتمتنع عن رفعه ولو بالكلام وابراء ذمتها.

إن جهل النساء بحقوقهن، وتكاسل المجتمع عن رفع هذا الظلم ليس مبرراً لاستمرار الظلم، فلولا تواطؤ المؤسسات التربوية والتعليمية في ابقاء النساء في جهلهن، والحيلولة دون قيام جمعيات تهتم بالنساء وتثقيفهن مدنياً، لما ظلت معظم النساء تجهل بحقوقها في العمل والقضاء وفي الشارع.

فهنيئاً لمجتمع يستيقظ في الصباح ويجد اسم مواطنته علق على اسم شارع في شوارعها، وهنيئاً لمجتمع استيقظ هذا الصباح، وسمع حكم قاض يمنح ابناء المرأة الأم جنسية والدتهم.

حقوق الإنسان ومدن خارج التغطية

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 3 رجب 1430هـ - 26 يونيو 2009م - العدد 14977
http://www.alriyadh.com/2009/06/26/article440350.html

فهد محمد السلمان

الخبر الذي تناقلته بعض الصحف عن غياب معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور : بندر العيبان عن الاجتماع الصحفي الذي دعت إليه الهيئة في مقرها في مدينة الدمام الأسبوع الماضي ، ولمرتين على التوالي ، يطرح الكثير من الأسئلة حول جدية الهيئة في تسجيل حضورها الاجتماعي ، والعمل على إضافة خطوة جديدة لتلك الخطوات التي قطعتها خلال فترة التأسيس .. ولعله من الملاحظ أن الهيئة خلال الأشهر القليلة الماضية بدت وكأنها تنكفئ على ذاتها ، دون سبب واضح يبرر هذا الانكفاء ، وإن كان المتفائلون يعتقدون أنها ربما تكون في حالة إعادة لترتيب أوراقها بعد مرحلة التأسيس للانطلاق مجددا بما يستجيب لحاجة الناس لها ، وهذا ما نتمناه .. لكن الخشية كل الخشية من أن يكون هذا الغياب جاء نتيجة صدمة المسؤولين فيها بحجم الملفات المطروحة ، أمام ضعف إمكانات جهازها الإداري والحقوقي .. لكن أيا كانت الأسباب فإنها لا تبرر هذا التوقف المفاجئ الذي يُثير الإحباط على مسافة خطوات قليلة من نقطة الانطلاق إذ لا يزال الطريق طويلا ، ويحتاج إلى كل ثانية وقت ، وكل جهد عمل ، وبالتالي كان على الهيئة في تقديري أن تستثمر ذلك الترحيب الذي حظيت به على مختلف المستويات .. لتكرس حضورها الرسمي والاجتماعي ، ولو من خلال حملات التوعية بحقوق الإنسان عبر الندوات والمحاضرات المتنقلة ، لتأسيس الأرضية اللازمة لعملها ، وحتى تتخلص من فكرة كونها مجرد قناة شكاوى .

لا تزال الهيئة منذ قيامها عاجزة عن مدّ خدماتها إلى كافة المناطق من خلال فروعها ، بل لم تستطع حتى الآن أن تسجل لأيّ من أعضائها ولو مجرد زيارة لبعض المدن ، ولأني أقيم في حائل فلم أسمع يوما عن زيارة أيّ مسؤول من الهيئة ولو من باب التعرف على هوية القضايا التي تستحق حضور الهيئة فيها ، وكذلك الحال بالنسبة للجمعية ، بل لم تسمّ أيّ منهما مندوبا لها في أكثر من منطقة على كثرة المتطوعين من المؤهلين للعمل في هذا المجال ، ولو كحلقة وصل وهو أضعف الإيمان .

نعرف أن الطريق طويل ، وطويل جدا لإنضاج ثقافة حقوقية تليق بنا كمجتمع يشهد نموا حقيقيا وواعدا في ظل وجود هذا الملك الإنسان الذي يؤكد رغم كل ما قدمه لوطنه وشعبه من منجزات أنه لم يُقدم بعد ما يحلم به لمواطنيه .. من هنا يكون عتبنا على الهيئة جهة هذا الانكفاء المباغت ، عتبا مشحونا بآمال كثيرة وكبيرة نخشى أن تتبدد بطول المكث في السكون والدعة خلف تكييف المكاتب ، وهي التي فتحت للناس نافذة مهمة لدخول شمس الحق .

أن تكون وافداً في السعودية

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/32224

سعود الريس

أحمد الله كثيراً أنني لست عاملاً وافداً في السعودية، أما لماذا فإليكم بعضاً مما أراه.
بينما أكتب لكم الآن تحين مني التفاتة من وقت لآخر للطرف الثاني من الشارع الذي يطل عليه مكتبي، فلا يفصلني عن القرون الوسطى سوى 60 متراً فقط، فهنا سطح لصيدلية تقيم عليه مجموعة من العمال 10 أو 15 وربما 30، لا أعلم عددهم بالتحديد، فجل ما أشاهده ملابس معلقة من كل لون، تحدها من أطرافها الثلاثة جدران خشبية بالية على وشك السقوط، وسقفها عبارة عن طبق استقبال محطات فضائية استخدم كستار له يحجب قليلاً من أشعة الشمس الملتهبة، وذلك المشهد لا يتفرد به الشارع الذي أتحدث عنه، بل قد تجده في الأحياء حيث توجد العمالة، فهذا هو ما يجب أن يقيموا فيه.التفاتة أخرى إلى الصحيفة التي على مكتبي، فإذا بخبر يتحدث عن ضبط وافدين يديرون مصنعاً للخمر، وخبر آخر عن مجموعة أخرى تسرق إطارات السيارات، وأخبار مؤسفة يتم نشرها يومياً عن جرائم العمالة الوافدة، لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه: إلى أي درجة نحن متورطون في جرائم تلك الفئة؟ دعونا في البداية نتحدث عن الصورة التي تتشكل في ذهن العامل عن البلاد التي تحصل على تأشيرتها، فهو يرى فيها خلاصاً من أزمة يعيشها في بلاده، ويأمل من خلال تلك التأشيرة أن تكون طوق النجاة للخروج من الفقر والفاقة، لكن ما إن تطأ قدما هذا العامل أرض هذه البلاد الطيبة، حتى تبدأ بالنسبة له مرحلة لم يحسب حسابها، من ابتزازه من جانب كفيله، إلى ظروف سكنه إلى طعامه، في النهاية يشعر هذا العامل انه تعرض إلى الإهانة والنصب عليه من جانب كفيله. طبعاً نحن هنا نتحدث عن العمالة من غير أرباب السوابق وخريجي السجون، عن أولئك الذين جاءوا فعلاً لهدف تحسين أوضاعهم لكنهم فوجئوا بعكس كل ما قيل لهم إلى أن انحرفوا وقاموا بجرائم كرد فعل لما واجهوه.بعد ذلك نتساءل: ترى لماذا يُقدم العامل الوافد على الجريمة؟ سؤال قد لا تصعب الإجابة عنه إذا ما وضعنا أنفسنا في موقعه، فلنتخيل العامل يقوم بعمله على مدار الشهر بما يفوق ساعات العمل المقررة نظاماً وأدباً، وسط أجواء لاهبة وشمس محرقة تصل إلى 50 درجة مئوية أو أكثر، وفي نهاية الشهر يتهرب منه كفيله أو يمتنع عن إعطائه راتبه الشهري المستحق، فلنتخيل أن بعضهم ينام وسط 20 شخصاً في غرفة واحدة، ولنتخيل أيضاً أولئك الذين يأتي بهم كفلاؤهم ويرمونهم في الشارع ويلزمونهم بالتجول بحثاً عن عمل من خلال فرض مبلغ شهري يدفعونه للكفيل، بخلاف تحميلهم قيمة رسوم إقاماتهم وما يستحق من مبالغ، ثم لنتخيل أخيراً أن هذا العامل الذي جاء إلى هذه البلاد لا يمكنه المغادرة في إجازة لدياره قبل سنتين من تاريخ وصوله. وبعد ذلك يجب علينا أن نستغرب إقدام تلك الفئة على الجريمة؟ كيف لهذا العامل أن يتحمل تلك الضغوط كافة، ونتوقع منه أن يعمل بإخلاص وتفانٍ، أليس لهذا العامل أحاسيس وأزمات يحتاج للتعامل بها، وكيف يمكن بعد تجريده من إنسانيته وحقوقه كافة أن نطالبه بذلك الواجب.الموضوع هنا لا يتحدث عن أنظمة الدولة فهي من خلال مؤسساتها حفظت حقوق العمال وأعادت حقوق البعض الآخر، لكن الخلل يقع على المواطن الذي يستغل هذا الإنسان ويتفنن في التنكيل به، طبعاً ما نتحدث عنه لا يشمل الكفلاء كافة الذين استشعروا عظم مسؤولية أولئك العمال وتعاملوا معهم من منطلق إنساني «بما يرضي الله»، فالحديث هنا عن فئة تعيش بيننا تتفنن في إذلال تلك العمالة وتعذيبها.لكن في المقابل أرى أن على الجهات ذات العلاقة التدخل لا بمنع التأشيرات فقط، بل من خلال وضع شروط أولاً تحدد مؤهلات العامل المراد استقدامه، وخلو سجله من السوابق، وهذا إجراء مهم ويجب التشدد فيه، وبعد ذلك تهيئة المناخ المناسب لأداء عمله، مثل السكن في موقع مناسب، ومنحه إجازة سنوية يقضيها في بلاده يستطيع من خلالها تفريغ الشحنات التي بداخله، وتحديد فترة إقامته في البلاد بحيث لا تتجاوز فترة زمنية تمكنه من فرض نمط معيشته على من حوله، كأن لا يسمح للعامل بقضاء اكثر من 5 سنوات على سبيل المثال، فالخطورة تكمن عندما يتعرف العامل على نمط المعيشة ويعاشر أقرانه ممن عاشوا سنين طويلة في البلاد، ولعل في ذلك فرصة لاتقاء شرور بعضهم ممن لا يتناسب سلوكهم وأفكارهم مع طبيعة هذه البلاد وأهلها.

البشر أولاً

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 05 رجب 1430 العدد 13422
http://www.al-jazirah.com/90037/lp1d.htm

محمد بن عبداللطيف آل الشيخ

ما زالت أصداء تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية عن الفقر الذي ناقشه مجلس الشورى مؤخراً تحتل صدارة الحديث في المجالس. هذا التقرير أثبت بالأرقام وجود (ثلاثة ملايين فقير)؛ ما يعنى أن استراتيجية التنمية في المملكة تحتاج إلى الكثير من التمحيص والمراجعة؛ بالشكل والمضمون الذي يجعل (الأولوية) المطلقة في خطط التنمية للبشر ومكافحة الفقر الذي سيحول الإنسان الفقير (حتماً) إلى مشكلة اجتماعية.

القادم إلى المملكة من خارجها سينبهر وهو يرى المباني والطرقات والأسواق والعربات الفارهة، وهذا الخليط من البشر الذي أتى من مشارق الأرض ومغاربها يلقاك في كل زاوية. سيتبادر إلى ذهنه فوراً أن هذه المظاهر التي تبهر الأنظار أتت نتيجة لخطط تنموية (متوازنة)، وازنت بين تنمية الإنسان والعناية بالمظاهر. غير أن هذا الانبهار سيتحول إلى انبهار من نوع آخر، معاكس له في الاتجاه تماماً، عندما يعلم أن هناك (واحد) من بين (أربعة) سعوديين تقريباً - كما يقول تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية - يئن تحت وطأة الفقر؛ يعيش بين ناطحات السحاب في مدننا الرئيسية؛ وطرقنا التي تتفوق على مثيلاتها في الدول المتطورة، وبنوكنا الأنيقة، ومتاجرنا التي تحتوي على آخر ما توصل إليه الغرب والشرق معاً، ولا يجد في نهاية يومه ما يسد رمقه.

مسؤولية هذه النتائج التنموية التي (يندى لها الجبين) تتحملها كل الوزارات في تقديري، كل في مجال تخصصه، غير أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تتحمل الجزء الأكبر من هذه النتائج المأساوية. هذه الوزارة التي لا يدري من يعيش خارجها ماذا يدور داخلها، هي المسؤولة (أولاً) عن رسم استراتيجية التنمية لكل أجهزة الدولة، و(ثانياً) - وهذا الجانب المهم - عن (التنسيق) بين أجهزة الدولة المختلفة، و(متابعة) نتائج ما تم التخطيط له أولاً بأول، لنكتشف في النهاية أن عمل هذه الوزارة (العتيدة) منذ أن أنشئت كهيئة، ثم كوزارة، على مدى أربعة عقود تقريباً، أنتجت (ثلاثة ملايين) فقير، وفي جوارهم يعيش من تتصدر أسماؤهم قوائم (أغنى الأغنياء) في العالم!!

يقول وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ خالد القصيبي في كلمته التي دوّنها في مقدمة خطة التنمية الثامنة (2005 - 2009م) ما نصه: (وفي نهاية المطاف لا بد من الإشارة إلى أن التنمية لا تقتصر فقط على سبيل المثال على تشييد المصانع والسدود، والطرق، ولكنها في المقام الأول تهتم بالإنسان، وهدفها الأساسي هو تحقيق متطلباته المادية، والثقافية، والروحية، فالعنصر البشري والبعد الإنساني هو جوهر قضية التنمية) انتهى.

والسؤال الذي بودي أن أطرحه على معالي وزير الاقتصاد والتخطيط امتداداً لما كتبه بنفسه في مقدمة خطته التنموية الثامنة: هل تشعر أن المهمة التي أوكلها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - للوزارة وأنت وزيرها، قد كللت (في نهاية المطاف) بالنجاح، ونحن نعيش الآن في نهاية السنة الأخيرة من الخطة، والفقراء يشكلون (ربع) سكان المملكة تقريباً كما هو التقرير الذي وقع عليه زميلك وزير الشؤون الاجتماعية؟ ثم إذا كان (العنصر البشري والبعد الإنساني هو جوهر قضية التنمية) - كما جاء في مقدمة الخطة الثامنة - فإننا أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما أن تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية خاطئ، أو أن وزارتكم قد (أخفقت) في تنفيذ مهامها، فأنتج هذا الإخفاق (ثلاثة ملايين) فقير! هل هناك احتمال ثالث يا معالي الوزير؟

في جدة التلوث البيئي يهدد السكان وينذر بكارثة صحية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 5 رجب 1430 - 28 يونيو 2009 العدد 3194 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3194&id=12512&Rname=48

عبدالله صادق دحلان

الإعلام مرآة المجتمع وعينه الأمينة التي تنقل له وعنه ومنه الصورة الحقيقية التي قد تغيب عنه وتنقل له رأي المسؤول وتصل بصوته إلى صاحب القرار ورغم اتهام الإعلام والإعلاميين بتضخيم بعض الصور لكن الإعلام سيظل دائماً هو مصدر الحقائق وعلى الآخرين والمعنيين البحث عن مصداقية المصدر ونعلم جميعاً أن رسالة الإعلام والإعلاميين رسالة صادقة وأمينة تستهدف المصلحة العامة أولاً وأخيراً ولهذا تحرص القيادة في بلادنا على ضرورة تجاوب المسؤولين مع كل ما يكتب بأمانة ومصداقية في وسائل الإعلام المحلية والدولية. ومن هذا المنطلق أطرح اليوم بعض ما رأيته واستمعت إليه وقرأته في وسائل الإعلام في الأسبوع الماضي عن مدينة جدة وهي أخبار مؤلمة ومؤسفة عن الوضع البيئي في مدينة جدة سواء في شواطئ جدة الممتدة من الجنوب إلى الشمال أو عن الوضع البيئي داخل المدينة وهي معلومات ليست جديدة علينا سكان مدينة جدة أو القادمين لها حيث تابعت وتابع غيري التقرير البيئي الذي تضمن النشرة الإخبارية المسائية للقناة التلفزيونية (MBC) يوم الثلاثاء الماضي والتي تضمنت تقريراً دولياً يوضح أن شواطئ مدينة جدة على البحر الأحمر غرب المملكة تعتبر الأكثر تلوثاً في العالم مما يؤثر على الثروة السمكية وعلى صحة السكان وأوضح التقرير أن منظمة البيئة الدولية تحذر من تفاقم المشكلة وتأثيرها على الشواطئ ولمزيد من مناقشة الموضوع استضافت القناة التلفزيونية سعادة الدكتور أحمد عاشور وكيل رئيس الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والذي أكد مضمون التقرير وحذر من الآثار السلبية للتلوث البيئي على شواطئ جدة ودعا لضرورة العمل على معالجة هذه الكارثة. كما استضافت القناة التلفزيونية وكيل أمين أمانة مدينة جدة المهندس إبراهيم كتب خانه الذي أكد مضمون المعلومة وعزا أسبابها لتراكمات قديمة مع وضع بعض التبريرات وأكد أحد التقارير أن هناك 600 مصب لمياه الصرف الصحي غير المعالجة تقذف على شواطئ جدة. وفي إطار التلوث البيئي على اليابسة في مدينة جدة أوضحت جريدة عكاظ في عددها 15642 من يوم الأربعاء الماضي غرة رجب في الصفحة السابعة خبراً مدعوماً بالصورة على صدر الصفحة بأن طلاب إحدى المدارس في جدة يختبرون وسط مستنقع للصرف الصحي موضحاً الخبر بأن إدارة المدرسة مازالت تتابع شكواها المتكررة لدى غرفة عمليات الأمانة وفي نفس العدد من الجريدة في الصفحة الخامسة وعلى صدر الجريدة يقول الخبر إن شوارع الرويس (منطقة وسط جدة) تغرق في الصرف الصحي ومخاوف من مرض حمى الضنك. أما جريدة المدينة في عدد 16863 في نفس اليوم الأربعاء الماضي غرة رجب على صدر الصفحة العاشرة يقول عنوان الخبر المدعوم بالصورة (القوارض تجتاح المستودعات وسط جدة ـ والأمانة تتحدث عن التوعية والتجار يقولون " (خسائرنا بالملايين والسبب إهمال غيرنا). وفي نفس الصفحة في الثلث الثاني منها عنوان (طفوحات المجاري تغرق تجار جدة في بحيرة "الخسائر" المالية). ويوضح الخبر أزمة سوق الصحيفة وسط جدة مع طفح المجاري مدعوماً بالصورة وفي الثلث الأخير من نفس الصفحة عنوان مدعوم بالصورة.

(النفايات تزاحم السكان.. وخبير بيئي ينتقد أسلوب المراقبة وضعف الرواتب).

هذا حصيلة ما كتب في يوم واحد وبعض ما أعلن عنه عبر وسائل الإعلام المرئية خلال نفس الأسبوع وما خفي كان أعظم، ولو تم رصد الوضع البيئي في جميع أنحاء مدينة جدة لامتلأت صفحات الصحف اليومية بالأخبار والصور.

نعم إنها كارثة في مدينة جدة وتجاهلها أو غض النظر عنها أو عدم إعطائها أهمية كارثة أخرى وإن تعرضي لهذه الكارثة اليوم ليس من باب التشهير أو الإنقاص من دور الأمانة أو الأمين أو أي إدارة أو مسؤول آخر وإنما أعرض قضية تهم المجتمع بأكمله والسكوت عنها جريمة في حق المجتمع ولو جاز لي أن أقترح لقلت حولوا جهودكم من عمليات التجميل والتطوير وحولوا ميزانياتها إلى معالجة أزمة التلوث البيئي في مدينة جدة، وطالبت بتخصيص ميزانية عاجلة بدون قيود وشروط وتحت رقابة أمير المنطقة لمعالجة كوارث البيئة في مدينة جدة. إنه لمن المؤلم جداً أن يتضمن تقرير دولي بيئي

وضع شواطئ مدينة جدة وتصنيفه ضمن أحد أكثر شواطئ العالم تلوثاً. وتقارير أخرى تصنف مدينة جدة من ضمن أكثر مدن العالم تلوثاً. إنها قضية قديمة تتطور كل يوم وكل عام وأخشى أن تتحول هذه الكارثة البيئية إلى كارثة صحية تنتشر فيها الأوبئة وتصبح مدينة جدة مدينة موبوئة صحياً وهي المدينة التي تعتبر بوابة الحرمين وملتقى السياحة والمال والأعمال.

إن طرحي لهذه القضية ليس جديداً وإنما الجديد فيه هو أننا أصبحنا ضمن التصنيفات العالمية الأسوأ بيئياً. وإن لم نستنفر الجهود اليوم أخشى أننا سندفع أضعاف أضعاف التكلفة مستقبلاً. والأمر ليس صعباً والمعالجة مازالت في متناول الدولة مع الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ومشاريع تنظيف الشواطئ مطبقة في العديد من الشواطئ العالمية والبحث عن البدائل لمخلفات المشاريع العقارية والسكنية على الشواطئ ومعالجة الطفح للمجاري ومعالجة بحيرة المسك وغيرها من التجمعات البيئية الملوثة لها حلول إذا كانت هناك رغبة وإصرار من المسؤولين على المعالجة.

هذه الحقيقة أضعها أمام صاحب القرار والتأكد منها يتطلب الرجوع لجميع الدراسات والأبحاث العلمية التي أُعدت في هذا الموضوع سواء من جامعة الملك عبدالعزيز أو من مصلحة الأرصاد البيئية راجياً أن لا يكون تفاعل المسؤولين مع هذه المقالة نفي الحقيقة والرد بإنكارها أو التقليل من حجمها وأهميتها، وكما قلت إنني لن أُحمل المسؤولية لشخص بعينه أو إدارة بعينها وإنما هي مسؤوليتنا جميعاً وليست القضية تصيد أخطاء الآخرين وإنما القضية هي معالجة المشكلة قبل أن تتفاقم وتصبح كارثة صحية.

أين ذهب 2.4 مليون فقير!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 رجب 1430 - 30 يونيو 2009 العدد 3196 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3196&id=12553&Rname=59

هايل العبدان

نفى معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، الأحد الماضي خلال رعايته حفل تكريم متقاعدي وزارته وجود 3 ملايين فقير في المملكة.! كما نشرت صحيفة "الرياض".

في الخامس من أبريل الماضي كانت هناك انتقادات لاذعة من أعضاء مجلس الشورى لتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية السنوي، والذي تحدث صراحة عن وجود 3 ملايين سعودي تحت خط الفقر. وأذكر أن عضو المجلس الدكتور سعيد الشيخ تساءل آنذاك عن وجود 3 ملايين شخص تحت خط الفقر يستفيدون من مساعدات الضمان الاجتماعي وهم في دولة غنية.!

ترى ماذا ستكون ردة فعل السادة أعضاء "الشورى" عندما يسمعون بعد 86 يوماً من مناقشتهم لذلك التقرير تصريح الوزير العثيمين وهو ينفي وجود تلك الملايين الثلاثة من الفقراء، ويكتفي بالاعتراف فقط بالحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي البالغ عددها 600 ألف "حالة"؟!

من قرأ تقرير "الشؤون الاجتماعية" ثم سمع التصريح الأخير لوزيرها، يدرك أن هناك تناقضاً بينهما، وتضارباً في الألفاظ ، إن لم يكن تلاعباً بالأرقام أيضا. لذا فهناك افتراضان للتقريب بين تصريح معالي الوزير وتقرير وزارته.

الأول: أن الدكتور العثيمين يقصد بـ"الحالة" الأسرة. وهنا لا يعقل أن يحسب رب الأسرة فقيراً، بينما يعتبر بقية أفراد أسرته فوق خط الفقر. وبالتالي لا يضمّنوا في إحصائيات "الشؤون الاجتماعية" كفقراء.!

أما الافتراض الآخر فهو: أن الوزير يقصد بنفيه وجود 3 ملايين فقير، أن هناك عدداً أكبر من الفقراء يتجاوز هذا الرقم . وهو ما أميل إليه شخصياً!

لا ألم أيها السادة أشد على الفقير من تجاهل حاجته، إلا ألم إنكار وجوده..!

خروج عن النص:

علمتنا مدارسنا منذ نعومة أظافرنا (عني لم تكن أظفاري يوماً ناعمة) أن الصمت حكمة. وأنه إذا كان الكلام من فضة، فالسكوت من ذهب. لكنني اكتشفت بعد سنوات أن السكوت "فالصو" لا قيمة له، حتى لو كان الانتظار مئة يوم، أو حتى ألف ليلة.. وليلة.!

الخيط الرفيع بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان

المصدر:جريدة الرياض ، الثلاثاء 7 رجب 1430هـ - 30 يونيو 2009م - العدد 14981
http://www.alriyadh.com/2009/06/30/article441164.html

شريفة الشملان

الخدمة الاجتماعية تعنى بالبيئة الاجتماعية ككل لأي حي من الأحياء لذا تقوم وزارات الشؤون الاجتماعية بعمل مراكز تنمية اجتماعية للمناطق الحضرية والريفية كحد سواء . وهذا العمل نفسه ما تدعو له المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان فهي تعنى بالسكن الصحي ، والرعاية الصحية ،كما تعنى بالمؤسسات المدنية والجمعيات بأنواعها من خيرية أو تعاونية أو جمعيات متخصصة بالمهن هي أحد اجنحة هذه الحقوق .

نجد الكثيرين يخلطون بين الخدمة الاجتماعية ، والتنمية الاجتماعية وبين حقوق الإنسان ولا يلامون ، لأن هناك خيطا رفيعا جدا بينهما وخلطا بينهما، ففي حين تستقل الخدمة الاجتماعية بذاتها وبكل فروعها ، فإنها تمثل جزءا من كل من حقوق الإنسان.

كلاهما يعني بتنمية الفرد والمجتمع ،وكلاهما معني برفعة المجتمع وتقصي جذور أمراضه .

كلتاهما لديها هدف وطني كبير ، وهو الوصول لمجتمع آمن راق عامل ومنتج وسعيد مستقر ماديا ومعنويا .

كلتاهما معنية بالفرد كنواة للمجتمع ، وبالبيئة كبيئة بمكوناتها بشرا وأرضا وهواء .

وكلتا الخدمة وحقوق الإنسان معنية بالصحة العامة النفسية والجسدية

الاختلاف في الطرق لايعني الاختلاف في الأهداف . فالخدمة الاجتماعية معنية بالناحية المالية للأسر وتقديم ضمان مادي وهذا الضمان لايتم إلا بتوفير الأعمال والمشاريع الصغيرة للمعدمين.

حقوق الإنسان تقوم بالضغط على الحكومات نحو تأسيس ذلك، الصرف للمعوزين ، أو بدل بطالة ما لم تعمل الحكومات على توفير أعمال سواء عن طريق الوظائف الحكومية أو توفير مظلة للمواطنين للعمل الحر والشريف المنتج . هذا أهم وسائل اللقاء بين مؤسسات حقوق الإنسان . حقوق الإنسان تتقصى أمور العنف وتتعاون مع الخدمة الاجتماعية في توفير أماكن حماية للمعنفين ، ومثلما تهتم الخدمة الاجتماعية بالطفولة ، تهتم حقوق الإنسان بهم وتثقيف المجتمع بحقوقهم والتدريب على هذه الحقوق بتوفير الحماية لهم ليس في وقت السلم بل الأهم في أوقات الحروب ، وهي التي تنادي بوجود قوانين حماية لهم سواء حقهم في الاجراءات الصحية وحق أمهاتهم في حمل آمن وولادة صحية آمنة ولرعاية صحية اثناء الحمل كما تعمل مؤسسات حقوق الانسان ضد تشغيل الاطفال.

إذا كانت الخدمة الاجتماعية بما تقدمه جزء من كل من حقوق الإنسان ترى ما الذي يجعل الحقوق مختلفة عنها ؟

لعل الخدمة الاجتماعية ذراع تنفيذية من إحدى أذرعة حقوق الإنسان _إن صح القول_.

الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والصادر في 01ديسمبر 8491م تشرح بنوده كل ما يتعلق بحقوق الإنسان ، ثم تمت إضافة حقوق أخرى طرأ بعضها فيما بعد ، مثل حق الإنسان في بيئة نظيفة .هذه الحقوق تتمثل باختصار(حق الإنسان في الحياة بحرية وكرامة) في احترام كيان الإنسان ككل ، حريته في السكن وفي المواطنة وفي الرأي ، ولعل الذي تتفرع منه الخدمة الاجتماعية هو حقه في التطبيب وفي العمل والكرامة والمساواة ، وحقه في رفض أعمال السخرة ..

إنها الأمور تتشابك ولكن تبقى الخدمة الاجتماعية هي التي أسست لحقوق الإنسان وإن كانت الآن ذراع من أذرعة تلك الحقوق .

أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية

"العدالة والإنصاف" في برقية إلى الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب: حقوق الإنسان في مشروع الملك هي حجر الزاوية لدولة القانون

المصدر: جريدة الأيام البحرينية السبت¡ 27 يونيو 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=407795

أشاد التحالف الوطني للعدالة والإنصاف في برقية أرسلها للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بما احتوته رسالته بمناسبة اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب الذي يصادف أمس الجمعة حيث بين الامين العام أن تعذيب البشر هو عمل مدان ويشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ورأى التحالف هذه المناسبة أنها تشكل فرصة للتعبير عن التضامن مع ضحايا التعذيب وأسرهم وتأكيد الحاجة من جديد إلى التزام عالمي بضرورة إعادة تأهيل ضحايا التعذيب وحماية حقوقهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

وأعرب في رسالته التي وزّعها مكتب الأمم المتحدة في فيينا عن اعتقاده أن اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب هو مناسبة أيضاً للتأكيد على أهمية تكريس حقوق الرجال والنساء والأطفال في الحياة الحرة والكريمة والخالية من أي شكل من أشكال القمع والتخويف والترهيب والتعذيب.

وقال: "لا يوجد مبرر لممارسة التعذيب أو أي شكل من سوء المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في أي مجتمع وفي أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف"، معبراً التحالف الوطني في برقيته عن إشادته بما قطعته مملكة البحرين من خطوات هامة في مجال مناهضة التعذيب حيث أضحت الحريات الشخصية مكفولة مع المساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، والتي تشكل دعامات أساسية للمجتمع، ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعا بلا تفرقة ولا يجوز بأي حال تعريض أي إنسان لأي نوع من أنواع التعذيب المادي أو المعنوي أو لأية معاملة غير إنسانية أو مهينة أو ماسة بالكرامة. وقال إنه عبر هذه المبادئ العامة رسخ ميثاق العمل الوطني أسس ممارسة الإنسان البحريني لجميع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق أطر إسلامية وإنسانية تكفل صون كرامته من منطلق الاتفاق التام بين القيادة الحكيمة والشعب الكريم على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للوطن. وأضاف: "إن أكثر ما يثير الانتباه منذ إطلاق ميثاق العمل الوطني في عام 2001 وحصوله على التأييد الشعبي بنسبة 98.4% هو تلك الانجازات والمكاسب التي تحققت على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أحدثت نقلة نوعية غيرت وجه الحياة على أرض المملكة وباتت محل إشادة وتقدير دوليين ومن أبرزها التطورات الحاصلة على صعيد حقوق الإنسان فخلال سنوات قليلة استطاعت المملكة أن تتبوأ مكانتها على الخريطة الدولية كأحد البلدان الأكثر احتراما للحريات وحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والعالمي". وأكد في برقيته قائلاً: "تجد هذه الإنجازات التي حققتها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان تجد جذورها في القناعة المتأصلة لدى قيادتها الحكيمة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بأن حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في إقامة دولة المؤسسات والقانون لذا فلا عجب أن تكون حماية حقوق الإنسان أحد المرتكزات الرئيسية التي أرسى مبادئها ميثاق العمل الوطني ونص عليها دستور مملكة البحرين بشكل يتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال ومنها قيام مملكة البحرين بتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بالبحرين للقيام بدورها في الدفاع وتعزيز حقوق الإنسان والذي جاء تحالفنا الذي تم تأسيسه من قبل عدد من الجمعيات واللجان والهيئات والشخصيات الحقوقية البحرينية بمناسبة هذا اليوم العالمي لأجل تمثيل رؤى وتطلعات علمية واسعة منها التواصل مع الجهات الدولية المعنية، وخصوصًا لجنة مناهضة التعذيب في جنيف المعنية بالتعذيب ومحاربة الإرهاب والعنف والتطرف والمنظمات الإنسانية لتأهيل الضحايا".

وأكد التحالف أنه يهدف إلى التوعية بأهمية مناهضة التعذيب بجميع أشكاله، وخلق روح التسامح والمحبة والتآلف مع الأطياف والجنسيات المختلفة والعمالة الأجنبية، وتأسيس قاعدة صلبة للحوار الناجح في المجتمع والانطلاق من خلال منابر تدعو إلى المشاركة والعمل السلمي وأهمية تكريس حقوق الرجال والنساء والأطفال في الحياة الحرة والكريمة والخالية من أي شكل من أشكال القمع والتخويف والترهيب والتعذيب وخصوصا مواجهة دعوات الكراهية والعنف ضد الأجانب.

11 جمعية سياسية وحقوقية تعتصم بالقرب من الفاتح

المصدر: جريدة الأيام البحرينية السبت¡ 27 يونيو 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=407797

اعتصمت 11 جمعية سياسية وحقوقية عصر أمس بالقرب من مركز احمد الفاتح بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. وقد اعلنت الجمعيات عن تشكيل هيئة للحقيقة مطالبين بانصاف ضحايا حقوق الانسان خلال الحقب الماضية. ودعت الجمعيات الى الالتزام بالمعاهدات الدولية والحقوقية لتحقيق الانصاف والغاء المرسوم بقانون 56. يذكر ان الجمعيان المتحالفة هي الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، مركز حقوق الانسان «المنحل»، اللجنة الوطنية لشهداء وضحايا التعذيب، ولجنة المحرومين من الجنسية، وجمعية شباب حقوق الانسان بالاضافة الى الجمعيات السياسية الستة.

مكافحة الاتجار بالبشر معاييرها دولية وليست أميركية

المصدر: جريدة القبس السبت 27 يونيو 2009 ،06 رجب 1430 ، العدد 12960
http://www.alqabas.com.kw/Category.aspx?id=102&date=27062009

بدرية عبدالله العوضي

تناولت الصحف الكويتية والخليجية طوال الأسبوع الماضي، ولا تزال مستمرة، بالنقد والتعليق والاحتجاج على تصنيف دولة الكويت ضمن الفئة الثالثة مع 17 دولة اخرى لكونها، وفقا للمعايير الاميركية، من الدول التي لم تتخذ اي اجراءات قانونية او ادارية جادة للحد من جريمة الاتجار بالبشر، حيث تناول العديد من الكتاب وبعض منظمات المجتمع المدني، اضافة الى تصريحات المسؤولين الرسميين في الدولة كما قال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي اثناء مقابلة سفيرة الولايات المتحدة لدى الكويت ديبورا جونز، حيث وصف هذا التقرير، بانه: «مجحف ولا يستند الى اي وثائق او معلومات تلامس ارض الواقع ويتضمن كلاما مرسلا وغير دقيق» وكذلك شجب بعض نواب مجلس الامة بشكل عام هذا التقرير لانه يضر بسمعة الكويت.

بداية نود الاشارة الى ان هذا هو التقرير التاسع والصادر من وزارة الخارجية الاميركية، بعنوان تقرير الاتجار بالبشر يتكون من 324 صفحة، يتناول تقييم الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في حوالي 173 دولة في افريقيا واسيا وأوروبا والشرق الأوسط بشكل اساسي من هذه الجريمة من الناحيتين القانونية والإدارية وعلى أرض الواقع، وتضمن التقرير ايضا وبشكل موجز في صفحة 57 فقط، الجهود الوطنية والتشريعات المحلية الخاصة للحد من الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة على المستويين الفدرالي وفي الولايات، ويذكر التقرير ان حكومة الولايات المتحدة تعمل منذ 2008، على تقييم الجهود الوطنية في تفعيل القوانين من قبل القائمين على ذلك من خلال اصدار تقرير منفصل تتولى القيام به وزارة العدل.

من جانب آخر، يحدد التقرير الغرض من اصداره، وهو ا نه بموجب القانون الاميركي يجب على وزارة الخارجية الاميركية اعداد تقرير سنوي للكونغرس الاميركي، بشأن جهود الحكومات الاجنبية للحد من جميع انواع الاتجار بالبشر، يسعى التقرير الحالي الى زيادة الوعي العالمي بظاهرة الاتجار بالبشر من خلال القاء الضوء على العديد من الحقائق الجديدة لهذه المشكلة واظهار العوامل المشتركة والجهود الفردية لدول المجتمع الدولي، وتشجيع الحكومات لاتخاذ التدابير الفاعلة للقضاء على جميع اشكال الاتجار بالاشخاص.

تجدر الاشارة الى ان مشكلة الاتجار بالبشر، تعد من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل دول المجتمع الدولي منذ بداية الخمسينات، وفي ضوء تفاقم هذه الظاهرة في معظم دول المجتمع الدولي.. واعربت الدول في اعلان الالفية عن تصميمها على اتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق المهاجرين وعلى تكثيف جهودها لمكافحة الاتجار، وقام مجلس حقوق الإنسان في الامم المتحدة في سنة 2008، بتعيين المقرر الخاص المعني بأنواع الاسترقاق المعاصر وتشمل ايضا الاتجار بالبشر، لاسيما النساء والاطفال، ومن قبل تصدت الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لهذه الظاهرة لحث الدول على قمع ومنع الاتجار بالبشر من خلال المؤتمرات الدولية وإبرام الاتفاقيات الدولية، مثال ذلك وضع المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر الصادرة عن مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2000، وتضمن البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص، وبخاصة النساء والاطفال (2000)، المعايير الدولية الملزمة للدول الاطراف في هذا البروتوكول، وصادق عليه حتى عام 2009 ، 130 دولة من بينها الولايات المتحدة قبل أربع سنوات فقط (2005)، علما بان هذا البروتوكول يكمل الاتفاقية مع الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والسارية المفعول منذ عام 1951، الى جانب العديد من الاتفاقيات الاقليمية لمناهضة الاتجار بالاشخاص وبصورة خاصة النساء والاطفال.

رغم هذه الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، تعطي وزارة الخارجية الاميركية نفسها الحق في تصنيف دول العالم إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى، تتضمن 28 دولة غالبيتها من الدول الأوروبية، وهي الدول التي تتقيد حكوماتها بالكامل

بمعايير التشريع الاميركي بشأن حماية ضحايا الاتجار بالبشر، والفئة الثانية، تتضمن 76 دولة، وهي الدول التي لم تتقيد حكوماتها بالكامل بمعايير التشريع الاميركي بشأن حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهودا مهمة لكي تتقيد بهذه المعايير، وتدخل ضمن هذه الفئة حوالي 51 دولة لاتزال حكوماتها لا تتقيد بمعايير القانون الاميركي لمكافحة الاتجار بالبشر (الحد الأدنى) ولكنها تبذل جهودا مضنية للتقيد بهذه المعايير، إلا أنها تواجه عقبات، وفشلت في تقديم الأدلة على زيادة الجهود لمكافحة الحالات المستعصية للاتجار بالأشخاص من السنة السابقة.

وبالنسبة الى الفئة الثالثة التي تشمل 17 دولة من بينها خمس دول عربية (الكويت، السعودية، سوريا، السودان، وموريتانيا) وهي «الأسوأ» من ناحية عدم تقيد حكوماتها كلية بالحد الأدنى من المعايير الاميركية ولا تبذل الجهود الجادة للقيام بمنع وقمع الاتجار بالبشر.

نتساءل في ضوء هذا التصنيف غير العادل لجريمة محرمة دوليا لا يمكن أن تبرأ ساحة أي دولة من دول المجتمع الدولي من ارتكابها باشكال مختلفة استنادا الى معايير داخلية، ولماذا تريد أميركا فرض معاييرها الوطنية بشأن الاتجار بالبشر على دول المجتمع الدولي، ولماذا تتجاهل المعايير الدولية التي حظيت بموافقة 130 دولة من الدول الاطراف في البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والاطفال لعام 2000، ولماذا لا تتقيد بما جاء في البند 11 من المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الانسان والاتجار بالبشر الصادرة عن مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان لعام 2000، والتي تنص على التعاون والتنسيق فيما بين الدول والمناطق، استنادا الى ان «الاتجار بالأشخاص ظاهرة اقليمية وعالمية لا يمكن في جميع الحالات معالجتها بفعالية على المستوى الوطني من أجل مكافحة انشطة الاتجار بالأشخاص، ويصبح هذا التعاون ذا أهمية حاسمة عندما يتم بين بلدان تتصدى كل منها لمرحلة من مراحل الاتجار بالأشخاص تختلف عن مراحلها التي تتصدى لها البلدان الأخرى».

وأخيرا نتساءل: هل المعايير المنصوص عليها في المادة 5 من البروتوكول الدولي، بشأن مسؤولية كل دولة طرف في بروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر في اعتماد ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم السلوك الاجرامي المحدد في المادة 3 من البروتوكول الدولي، يتطلب التقيد أولا تطبيق المعايير الاميركية، وذلك لتفادي الخضوع للعقوبات المالية والتجارية عليها. أم أن على اميركا الالتزام واحترام المعايير الدولية عند اتخاذ تدابير تشريعية والتدابير الأخرى لتجريم السلوك الذي يدل على ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني، او في حالة قيامها بتصنيف دول المجتمع الدولي الى فئات مرضي عنها او مغضوب عليها استنادا الى مدى تقيدها او عدم تقيدها كلية بالمعايير الاميركية بشأن الاتجار بالبشر؟!

ونود التذكير ان التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية، بعنوان «تقرير الاتجار بالبشر» لعام 2009 بحاجة الى دراسة وافية ومتعمقة من حكومات ومنظمات المجتمع المدني ومن الخبراء القانونيين في الدول العربية، بغرض تصحيح الكثير من المعلومات غير الدقيقة والناقصة التي استند اليها القائمون على إعداد هذا التقرير غير المنصف ويشوبه القصور عند تقييم الوضع الحقيقي القائم في العديد من الدول العربية بشأن الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة النكراء بحق الانسانية جمعاء، خصوصا ان التقرير الاميركي يتجاهل بسوء نية المعايير الدولية التي تضع الإطار القانوني الدولي المتكامل لقمع ومنع الاتجار بالبشر على كل من المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

طلقت منذ عام وأثبتت عدم زواجها وبأنها غير موظفة..الشؤون الاجتماعية بمريخ تهمل طلب مساعدة مطلقة

المصدر: جريدة الشرق القطرية 2009-07-01
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=152685&date=2009-07-01

جاسم سلمان:

تعرضت المواطنة (ف. د) لشتى أنواع الظلم والاضطهاد النفسي بعد أن اجتمعت عليها الظروف ومصاعب الحياة، ليزيد من قهرها تجاهل قسم الشؤون الاجتماعية في فرع "المريخ" لطلبها بالمساعدة وذلك من حقها كمواطنة بأن تصرف لها مساعدة من الشؤون كونها مطلقة ولا تعمل، ولديها أربعة أطفال اثنان منهم من زوجها الأول ليس لديهما أي مصروف أو نفقة من والدهما لأنه يعيش بالخارج ولا يمكن الاقتطاع من راتبه لأنه غير موظف أصلا، وتسرد معاناتها بعد تضييق الخناق عليها وفي كلامها غصة ألم وحرقة وعذاب جراء الأحوال المعيشية الصعبة التي تعانيها، وهي امرأة مستضعفة لا حول لها ولا قوة، وتجلس لتربية أبنائها، وتسهر على راحتهم وحدها من دون أن يعينها أحد على المجهود الكبير الذي تقوم به، وتشير إلى أنها لم تفكر من تلقاء نفسها للشكوى على موظفات وموظفي الشؤون الذين لم يعجلوا صرف المساعدة لها، مع أنها تطلقت منذ عام تقريباً، وبعد أن أصبحت بلا معين أو عائل يتولى أمرها، توجهت للشؤون الاجتماعية لتطلب راتب الشؤون كحق لها بما أنها مطلقة وغير موظفة، لتصطدم بالروتين طويل الأمد، لتظل تراجع لمدة ثمانية شهور وسط الطلبات التعجيزية التي تطلب منها، والمراجعات شبه اليومية وهي تكابد العناء وتصارع الظروف، لتستطيع الوصول من بيتها في منطقة العزيزية إلى قسم الشؤون في مقره بمنطقة المريخ، مع وجود صعوبة بالمواصلات والتنقل، وتترك أولادها وحدهم، ولا أحد يعتني بهم، لكي تقف على أبواب الموظفين وتنتظر ردهم وتجاوبهم مع شكواها، وطلبها المستعجل غير المحتمل للتأخير، وتضيف في حديثها بأنها تقدمت بطلب المساعدة واستكملت الأوراق التي تثبت بأنها غير موظفة وقد تركت وظيفتها عندما تزوجت، الذي تعبت معه، وطلقها وعرضها للأذى والضرب منه مما أدى إلى إجهاضها وهي حامل في الشهر الثاني، وأفادت بأنهم قالوا لها بأنه من الأفضل العودة لوظيفتها كي يكون وضعها جيد ولا تحتاج إلى أحد، مشيرة إلى أنهم رفضوا اعتماد نفقة أو مساعدة لها وهي تجلس في البيت من غير عمل، وذكرت لهم أنها غير قادرة على العودة لعملها الذي أمضت 11 سنة فيه، بسبب عدم وجود أحد يرعى أولادها الصغار، وتعبها النفسي جراء الطلاق والإجهاض، لتجد الرفض لطلبها بسبب عدم عملها، وهي مطلقة للمرة الثانية، ولديها أولاد من زواجها الأول ليس لديهم أي إعالة أو مصروف، ولا يوجد لهم أي دخل، والآن تجلس بلا مصروف هي وأولادها، ولا تطلب أكثر من إعالة شهرية وفق حقها كمطلقة بالمعونة، وأوضحت في سياق حديثها أنها لا تملك أن تفعل شيئا حيال ذلك وقد وصلت إلى طريق مسدود مع إدارة الشؤون مع أنها تقدمت للوزارة وحولوا طلبها لفرع المريخ، لكي توضع لها المساعدة الشهرية كما هو الحال لسائر المطلقات اللاتي ليس لديهن عمل، وأضافت أيضا أنها جلبت كل الإثباتات على طلاقها وعدم وجودها على ذمة رجل الآن وليس لها أي دخل أو وظيفة مما يجعلها تستحق المعونة، وفي نهاية المطاف، بعد أن ملت وكلت، وتكالبت عليها المآسي والتعاسة، سلمت أمرها لله، ورفعت يديها تشكو الظلم والهوان والتنكيل والتعسف، وتناشد المسؤولين أن ينظروا في حالها ووضعها الصعب وظروفها التي لا تهون على البعيد قبل القريب، وأن يحلوا مشكلتها، مستشهدة بأوراقها الثبوتية التي تثبت حالتها، وتطلب المساعدة العاجلة، لحل مشكلتها، وتنوه بنفس الوقت إلى الروتين والبيروقراطية التي ترهق كاهل المراجعين وضرورة تغيير آليات عمل الموظفين في استقبال وبحث طلبات المواطنين.

لاحظت عدم ايجاد آلية سريعة لحل شكواهم ..اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشدد على سن تشريع خاص بخدم المنازل

تحديد دية المتوفى ذكراً أم أنثى أغلق الباب أمام الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الشرق القطرية 2009-07-01
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=152685&date=2009-07-01

الدوحة — الشرق:

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الوطني الصادر 2008، بالجهود التي بذلتها دولة قطر فيما يتعلق باستصدار قانون رقم (19) لسنة 2008 بتحديد دية المتوفى عن القتل الذي أرسى دعائم المساواة بين الرجل والمرأة في تحديد دية المتوفى عن القتل الخطأ، حيث صدر القانون بتحديد دية المتوفى عن القتل الخطأ ذكراً كان أو أنثى بمبلغ 200000 ريال قطري وهو ما يوصد الباب أمام الأحكام القضائية التي حددت دية المرأة أقل من دية الرجل، لذا يعتبر القانون خطوة إيجابية نحو القضاء على التمييز ضد المرأة.

كما أشار التقرير إلى أن اللجنة قامت برصد أوضاع فئة العمالة الوافدة وتبين من خلال الشكاوى التي وردت للجنة تضرر بعض العاملات في المنازل من العمل لساعات طويلة وعدم حصولهن على يوم الراحة الأسبوعي أو مقابل ساعات عمل إضافي، كما رصدت اللجنة عدم استقبال إدارة العمل للشكاوى المقدمة من عمال المنازل بسند عدم سريان قانون العمل عليهم، ولا تجد هذه الفئة آلية سريعة لشكواهم سوى اللجوء إلى القضاء ومع طول أمد إجراءات التقاضي تتعرض حقوق هذه الفئة لبعض الانتهاكات لذا أوصت اللجنة بسرعة سن تشريع خاص بفئة خدم المنازل، موصية بإضافة اختصاص جديد لإدارة العمل لتلقي شكاوى هذه الفئة.

ورصدت اللجنة تواصل جهود الدولة نحو توفير فرص العمل لكافة المواطنين، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة في دولة قطر لا يتجاوز 1% وفقاً لتصريحات وزارة العمل فقد تم إيجاد فرص عمل خلال الفترة من 21 أكتوبر لعام 2007 إلى 21 أكتوبر 2008 لما نسبته 75% من مجموع المسجلين.

كما رصدت اللجنة إيلاء الدولة اهتماماً خاصاً بالعمل على توفير فرص عمل لفئة الشباب، حيث حرصت الدولة منذ عام 2007 على تنظيم وعقد معرض قطر المهني السنوي تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الأمين الذي يهدف إلى توفير فرص متنوعة من التوظيف والتدريب والتطوير للطلبة الخريجين الجدد ضمن منظومة استراتيجية تقطير الوظائف وتلبية احتياجات سوق العمل وتعريف الطلبة الخريجين الجدد بخيارات العمل المتاحة أمامهم بالدولة.

كما أشادت اللجنة في هذا الشأن بإنشاء مؤسسة صلتك التي تم إنشاؤها بقرار أميري لعام 2008 بمبادرة من لدن صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند — حرم سمو أمير البلاد المفدى — كمؤسسة خاصة ذات نفع عام تهدف إلى إيجاد فرص عمل للشباب عن طريق توفير الصلة بينهم وأرباب العمل وتشجيعهم على تنفيذ مشاريع الأعمال الخاصة بهم، وتبرع حينها صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بمبلغ مائة مليون دولار كوقفية لدعم المؤسسة.